الجمهـورية الجـزائرية الديـمقراطيـة الشعـبيــة

وزارة التعليم العالـي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة مقارنة (الجزائر – الأردن)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيـل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص تجارة دولية

إعداد الطالب:

- **أسامة لوهابي**

من إشراف الأستاذة:

- **رحمان أمال**

رقم التسجيل	.....
تاريخ الايداع	.....

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا ولاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلاَنَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

الآية"286" سورة البقرة

إهداء

يا مشعة النور في ظلمات أيامي

" أمي "

إلى من يكد و يتعب من أجل راحتي

" أبي "

إلى سندي و أنسي

" أخواتي "

إلى كل من لقنني علما نافعا

" أساتذتي "

إلى ملاذي و ملجئي

" أصدقائي و زملائي "

أسامة لوهابي

شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا و نبينا محمد بن عبد الله الذي بعثه ربه بالهدى و دين يُظهره على الدين كله رحمة للعالمين وقدوة للعاملين، الحق صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما كثيرا.

يسعدني و يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الإمتنان و العرفان بالجميل إلى الأستاذة المشرفة " رحمان أمال" لقبوله الإشراف على هذا العمل و حسن التوجيه و المتابعة.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و اخص بالذكر الأستاذ " بحشاشي رابح " و الأستاذ " بن براح سمير" الذين لم يبخلا عليا بمعلوماتهما و إرشاداتهما.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد، زميل أم صديق على إنجاز هذا العمل المتواضع و أخص بالذكر إلياس، نبيل، يعقوب، خالد , وبالأخص سناء فيظالي .

و لا يفوتني أن أشكر الأستاذ المناقش الذي سيعمل من أجل تقويم و تصويب هذا العمل و إكسابه ثوبا أكاديميا.

عسى أن تسعفنا الأيام القادمة في رد و لو القليل من الجميل الذي قدموه لنا.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء.....	
شكر.....	
الملخص.....	III
فهرس المحتويات.....	V - III
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الأشكال.....	IX
قائمة المخططات.....	X
مقدمة عامة.....	أ – ح
الفصل الأول: الخلفية التاريخية لتطورات التجارة الدولية.....	42 -1
تمهيد.....	2
المبحث الأول : الإطار النظري والفكري للتجارة الدولية.....	3
المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية.....	3
المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية الراهنة.....	6
المطلب الثالث: مكاسب تحرير التجارة الدولية.....	19
المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية	21
المطلب الأول: ماهية سياسات التجارة الدولية.....	21
المطلب الثاني: سياسة حماية التجارة الدولية.....	22
المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الدولية.....	25

قائمة المحتويات

المبحث الثالث : النظام التجاري الدولي الجديد و دوره في تحرير التجارة الدولية	27
المطلب الأول : العولمة : كسمة الأساسية للنظام التجاري الدولي الجديد.....	27
المطلب الثاني : تحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد.....	29
المطلب الثالث : اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تحرير التجارة الدولية.....	39
خلاصة الفصل.....	42
الفصل الثاني: نظريات و استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	74 - 43
تمهيد	44
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	45
المطلب الأول : مفهوم و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	45
المطلب الثاني: أشكال و مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	47
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	49
المبحث الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر , مزايا وعيوب.....	51
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	51
المطلب الثاني: .دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	54
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	56
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية صدام أم توافق	57
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية.....	58
المطلب الثاني: اتفاق الإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة	62

قائمة المحتويات

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	65
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: دراسة مقارنة لتحرير التجارة الدولية و آثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر (الأردن – و الجزائر)	75 - 113
تمهيد	76
المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية في الدول محل المقارنة.....	77
المطلب الأول: اندماج الجزائر و الأردن في المنظومة التجارية العالمية	77
المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية في الجزائر و الأردن	86
المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية في الجزائر و الأردن	89
المبحث الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة الدولية (الأردن – الجزائر).....	100
المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الدول الجزائر و الأردن	100
المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر و الأردن	105
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر و الأردن	108
خلاصة الفصل.....	112
الخاتمة.....	113
قائمة المراجع.....	117

قائمة المحتويات

قائمة الجداول و الأشكال و المخططات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نظرية النفقات المطلقة (أدم سميث)	8
02	نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو)	10
03	جدول المدخلات و المخرجات الأمريكية 1947	14
04	جولات الجات	32
05	مقاييس الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية	62
06	تدفق رأس المال الأجنبي في العالم	67
07	ترتيبات تخفيض الرسوم الجمركية في الأردن	84
08	اتفاقيات التجارية التي يرتبط بها الأردن	88
09	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة (2000-2013)	92
10	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة (2000-2013)	94
11	تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال فترة (2000-2013)	96
12	تطور قيمة الواردات الأردنية خلال فترة (2000-2013)	98
13	ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (2000- 2010)	101
14	ترتيب الأردن حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (2000 – 2010)	103
15	تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر خلال السنوات (2002-2012)	105
16	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2007-2012)	107
17	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن	104
18	استثمار أكبر 10شركات في الجزائر	108
19	استثمار أكبر 10شركات في الأردن	111

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الفجوة التكنولوجية	16
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2004- 2012)	68
03	أكبر 20اقتصاد مضيفا 2012	69
04	أكبر 20 اقتصادا مستثمرا 2012	70
05	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة (2000-2013)	92
06	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة (2000-2013)	94
07	تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال فترة (2000-2013)	96
08	تطور قيمة الواردات الأردنية خلال فترة (2000-2013)	98
09	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2007- 2013	110
10	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 2007- 2013	112

قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1	جهاز المنظمة العالمية للتجارة	35

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية العامة من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية إلى أخرى.

لتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة .ونظام تجاري عالمي مساندة للعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي .

والمتتبع للشروط الاقتصاد الدولي يلاحظ أن هذه التطورات التي شاهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين والمتمثلة في التوقيع على اتفاقيات التجارة منظمة التجارة العالمية وما تتضمنه من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية ,من أهم العوامل التي أسهمت في تعميق وانتشار ظاهرة العولمة على نطاق واسع في السنوات الماضية, وقد أدت تلك التطورات جميعها إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وما أصبحت تقوم به من دور هام في النشاط الاقتصادي العالمي .

فالعولمة وما تتضمنه من تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل ,وإلغاء القيود والحواجز والمسافات أمام حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال والاستثمارات أدت إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي ومن ثم زيادة التدفق استثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

✓ **<u>إشكالية البحث :</u>**

وعلى ضوء ما تقدم , وفي إطار الواقع المشار إليه يمكن تطرح الإشكالية التالية **" ما دور الذي يمكن أن تحدثه سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وما هو واقعها في الجزائر مقارنة مع الأردن ؟**

وينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية التي تساعدنا على فهم وتحليل الموضوع محل الدراسة بطريقة جيدة وهي على النحو التالي :

- هل أن سياسات تحرير التجارة الدولية تأتي في إطار ضوابط وأهداف تمويل التنمية الاقتصادية.
- هل أن مساعي الدولية في تحرير التجارة الدولية خاصة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتماشى مع متطلبات الدول النامية
- كيف ستؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية عل مرتكزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة الاقتصادية .

✓ **الفرضيات :**

- أصبح تحرير التجارة الدولية من أبرز معالم الاقتصاد الدولي .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المتغيرات الاقتصادية التي تفضلها الدول المضيفة عن باقي التدفقات المالية نظرا لانعكاساته الايجابية على اقتصاديها.
- يعتبر تحرير التجارة الدولية أحد أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن قرار الاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على مدى ملائمة سياسات تحرير التجارة الدولية السائد.

✓ **أهداف البحث :**

إن الغاية الأساسية من اختيار هذا الموضوع تتمثل أهمها فيما يلي:

- معرفة مختلف الأطر والمفاهيم النظرية المتعلقة بتحرير التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر
- إبراز مدى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية والتعرف على مدى قدرة هذه المتغير على تحقيق النمو الاقتصادي في ظل معطيات التجارة الدولية القائمة أساسا على مبدأ تحرير التبادل التجاري

- محاولة إبراز مدى أهمية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية – الوقوف على مختلف الطرق والأساليب المستعمل وكذا السياسات التحفيزية للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الهيئات العالمية في عملية انتعاش الاقتصاد العالمي .

✓ **أهمية البحث:**

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية حيث أصبح الانفتاح أو الدخول في النظام العالمي الحديث أمر محسوم لدى اقتصاديات الدول .

وذلك بتجلي بين أهمية سياسات تحرير التجارة الدولية كإستراتجية فعالة في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية وجلب أكبر تدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يعتبر ذات أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة .

✓ **أسباب اختيار الموضوع :**

طبيعة التخصص الذي يتلاءم وطبيعة البحث.

–الشعور بقيمة وأهمية الموضوع في ظل تطورات المسارعة والبعد العالمي .

– تباين مواقف الاقتصاديين والتجاريين من السياسات التجارية العالمية وصلتها بالاستثمارات الدولية .

✓ **المنهج المتبع :**

للإجابة على إشكالية بحثنا و إثبات صحة فرضيتنا تمت الدراسة بالاعتماد على منهجين : المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

ففي الفصل الأول: إعتمدنا المنهج الوصفي لتقديم كل الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الدولية و كذا النظريات المفسرة لها مرورا إلى دور النظام التجاري العالمي الجديد في التجارة الدولية .

أما في الفصل الثاني : فاعتمدنا المنهج الوصفي لاستعراض كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتطرق إلى ماهيته و النظريات المفسر له , و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ,و اعتمدنا المنهج التحليلي في إبراز اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر .

أما الفصل الثالث : فاعتمدنا المنهج التحليلي في دراسة التطورات في التجارة الخارجية في الجزائر و الأردن و كذلك نمو التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدين و وفيما يتعلق بالمنهج النظري فأستخدم في تقديم اندماج البلدين في المنظمة التجارية العالمية .

- ✓ **حدود الدراسة**

تم التركيز في دراسة المقارنة على دولتين من العالم الثالث (الجزائر و الأردن) باعتبار الأردن دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة و الجزائر من المقرر أنها ستنظم إلى المنظمة في نهاية 2015.

تم اختيار الإطار الزماني لعام 2000 إلى غاية 2013 في ما يخص تحرير وتطور التجارة الدولية لدول محل المقارنة .

تم اختيار الفترة الزمنية من 2002 إلى غاية 2012 وهذا بالنظر إلى أن الفترة تعكس تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ..

- ✓ **<u>دراسات سابقة :</u>**

إن موضوع محل الدراسة ليس بجديد في الرسائل و البحوث العلمية ولكن الجديد في الدراسة هو العلاقة ودور سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل وتحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية .ومن بين الرسائل الجامعية التي تم الاستعانة بها هي

– "بوشمال عبد الرؤوف" , التسويق الدولي و تأثيره على التدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر, رسالة ماجستير ,(غير منشورة) – السنة الجامعية 2011–2012. , جامعة سطيف .

حيث تبينت أهمية التسويق كأداة فعالة في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية .وآثاره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر

– " لعربي مريم " , آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية , رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة سطيف , 2013. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة , أن تحرير التجارة الدولية أمرا ضروريا و محركا قويا وفعالا في عملية النمو و التنمية , إلا أنه لا شك أن الأسس التي تقوم عليها عملية التحرير تعمق من المشاكل المرتبطة في اقتصاديات الدول الساعية إلى الانفتاح الاقتصادي .

– " خاطر إسمهان " , دور الكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر , مذكرة ماجستير (غير منشورة) ,جامعة بسكرة , 2013. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة . الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية , مما أدى بالدول إلى التسابق فيما بينها لتقديم حوافز و تسهيلات و إعفاءات ضريبية و تطوير بنيتها الرئيسية و ذلك لجذب الاستثمارات كونه المحرك مهم للتنمية الاقتصادية .

- ✓ **<u>هيكل البحث :</u>**

بهدف دراسة الإشكالية المطروحة و التطرق إلى جميع جوانبها واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وفق الخطة التالية :

الجزء النظري فقد قسم إلى فصلين يتمثل الفصل الأول التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات التنمية الاقتصادية .من خلال التعرض للجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية والنظام الجديد للتجارة الدولية

القائمة أساسا على مبدأ التحرير و أهم المؤسسات الدولية الممثلة له والسياسيات التي تحكمها وكذا العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والاستثمارات العالمية وتحديد أوجه التوافق والصدام بينهما

أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومشكلة تدفقه على المستوى العالمي ثم سنتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة الدولية .

في حين تضمن الجزء التطبيقي فصلا تطرقنا من خلاله إلى دراسة مقارنة بين الجزائر و الأردن كدولة ناجحة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة . مقارنة بالهدف الوقوف على دور سياسات تحرير التجارة الدولية على إنجاح وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سنتناول واقع تحرير التجارة الدولية في هذه الدول وتأثيرها على عل الاستثمارات الأجنبية لنتطرق في الأخير إلى إستراتيجية التجارة الدولية نحو توجيه وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول .

وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات .

الفصل الأول : الخلفية التاريخية للتجارة الدولية

مقدمة الفصل الأول

تلعب التجارة الدولية دورا مهما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول ، خاصة من خلال ذلك الدور الهام الذي تنبع منه كونها بمثابة الإطار الرئيسي ، الذي يسهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي ، والاستهلاك وتكوين رأس المال وتوسيع نمط القدرة التسويقية في اقتصاد أي دولة . خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزل اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي ، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال الدولة في التدخل نحو إدارة علاقتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهداف تنموية على غرار الاستناد على الأبعاد الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية .

وقد ساهمت اتفاقيات التجارة تحرير التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة في زيادة حجم التدفقات السلعية والنقدية , مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية لمختلف دول العالم .

كما تؤثر التجارة الدولية تأثيرا مباشرا على مستوى الدخل الوطني ، من خلال تصدير كل دولة لجزء من إنتاجها إلى دول العالم وتستورد جزءا مما تنتجه هذه الدول ، حيث أن نسبة معينة من الدخل الوطني في كل دولة يتوقف على ما ينفقه المستهلكون في الدولة الأخرى .

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على جوانب مهمة في التجارة الدولية لذا قسمنا إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الإطار النظري والفكري للتجارة الدولية .

المبحث الثاني : سياسات التجارة الدولية .

المبحث الثالث : النظام التجاري الجديد ودوره في تحرير التجارة الدولية .

المبحث الأول : الإطار الفكري و النظري للتجارة الدولية

تمثل التجارة الدولية العصب المركزي لاقتصاديات دول العالم . ومع هذه الأهمية , فقد مرت النظرية الاقتصادية التي قامت بدراسة التجارة الدولية و مراحل تطورها . ومن خلال ذلك ، نقدم في هذا المبحث الإطار النظري للتجارة الدولية وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، باعتبار التجارة الدولية وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ، ونتطرق كذلك وبشكل عام للنظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية , وكذا مكاسب التجارة الدولية .

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من المظاهرة الأساسية في تحديد الأسباب التاريخية للتخلف الاقتصادي في دول العالم ، حيث أن الهيكل الحالي للسلع المصدرة من طرف هاته الدول، مرتبط بالتبادلات الاقتصادية التي كانت تقوم بها المتقدمة .

أولا :تعريف التجارة الدولية

يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات, وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول , للتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل التجاري. وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول ،وفي نطاق الأقاليم الجمركية ,والمناطق التجارية الإقليمية التجارية.

ويشمل مصطلح التجارة الدولية اليوم على:[1]

- الصادرات والواردات السلعية المنظورة.
- الصادرات والواردات الخدمية غير منظورة.
- الهجرة الدولية: أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة.

تعرف التجارة الدولية على أنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ,ممثلة في حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول"[2].

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف يوقع الكثيرين في خطأ شائع وهو عدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية, فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم , أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية , منشورات الهيئة العامة السورية , دمشق , سوريا ,2010 , ص13.

[2] سامي عفيف حاتم , التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم , نقلا عن فيروز سلطاني , دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية , مذكرة ماجيستر غير منشورة , جامعة بسكرة , الجزائر , 2013, ص 3 .

دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول ، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرية شمولية، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم مجتمعة.

المفهوم العام للتجارة الدولية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال و الأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة .وقد تتحول التجارة الدولية إلى داخلية ، مثل ما حدث في الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: أشكال تحرير التجارة الدولية

هناك أربعة أشكال لتحرير التجارة الدولية: [1]

- ✓ التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية, حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.
- ✓ التحرير الثنائي: حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.
- ✓ التحرير الإقليمي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم،بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري ، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل تكوين منطقة التجارة الحرة فيما بينهم.
- ✓ التحرير متعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها

من المعروف أن التجارة الدولية قد ارتبطت بالنظام الرأسمالي, حيث كان النظام السابق على الرأسمالية والذي ساد أوروبا عقب سقوط النظام الإقطاعي وبدء ظهور الدول القومية قد اتخذ من مذهب التجاريين إطار لاقتصاده ، ويؤمن وفقا لذلك بأنه في حالة استيراد سلعة فإنهم يحصلون على السلعة ويفقدون النقود وهي في النهاية ذهبا ، بينما في حالة إنتاج السلعة فإنهم يحصلون على السلعة ويحتفظون بالنقود في نفس الوقت، وعلى اختلاف المراحل التي مرت بها النظرية التجارية .[2] فإن التجاريين كانوا يرون أنه لابد من تدخل الدولة في التجارة الخارجية لأن فائض الميزان التجاري لا ينشأ من تلقاء نفسه, لذلك لابد من إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري.

[1] محمد صفوت قابل , منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية , الدار الجامعية , الإسكندرية ,مصر , 2009 , ص16

[2] عبد المطلب عبد الحميد , السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي , دار الصفا للنشر و التوزيع , القاهرة , مصر , 2003 .ص48

ثالثا : أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول المتقدمة والدول النامية, من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة للتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية للتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائدا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح الخارجي, وإلغاء القيود المفروضة على التجارة الدولية وانسياب السلع والخدمات و العمالة.

ويمكن توضيح أهمية التجارة الدولية من خلال النقاط التالية :

- ✓ التجارة الدولية تعتبر الوسيلة الوحيدة من وسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني ونحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل ، والتوسع في إنتاج السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاغل الذاتية للبلدان الأعضاء في الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها .
- ✓ إن أهمية التجارة الدولية تكمن في حسن استغلال الموارد وذلك من خلال ما تمنحه لتصريف الإنتاج والحصول على دخل يساهم في شراء معدات تزيد من كفاءة الإنتاج فالتجارة الدولية يمكن أن تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة. وهذا ما يعود على البلدان بالمنافع الكبيرة. وهي تساهم في دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .[1]
- ✓ كما تعمل التجارة الدولية على إعادة توزيع الدخل من خلال عملية الاستيراد والتصدير والإنتاج .فتعمل على تغير الهيكل وتركيب هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج و المستهلك.وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك و فائض المنتج .
- ✓ وتعد أيضا التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدما أو ناميا فهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام .[2]

[1] السيد محمد السريقي , اقتصاديات التجارة الخارجية , مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر و التوزيع , جامعة الإسكندرية , 2009 . ط1,ص 8.

[2] يوسف مسعداوي , دراسات في التجارة الدولية , دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع , الجزائر , 2010 .ص 11.

رابعا : نتائج قيام التجارة الدولية

وفقا لأهمية التجارة الدولية فإن قيام التبادل التجاري بين الدول يؤدي إلى : [1]

- تخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي بمكن أن تنتجها بتكلفة أقل عن الدولة الأخرى ، بحيث تنتج من هذه السلع ما يكفي الطلب المحلي و الأجنبي , ويؤدي التخصص إلى زيادة الإنتاجية ، وفي نفس الوقت تعتمد كل الدولة على الدول الأخرى للحصول على احتياجاتها من السلع التي لا تنتجها , ويؤدي هذا التخصص إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على مستوى العالم . [2]
- عند حدوث التبادل التجاري , بين الدولتين , فإن السؤال الذي يثار يكون عن نسبة المبادلة , فكلما نقصت الكمية من السلعة التي يتم تصديرها مقابل ما نحصل عليه من السلع المستوردة، كان النفع من التجارة يميل لصالح هذه الدول المصدرة .
- بالنسبة لتوزيع القومي نتيجة لتجارة الدولية ، فإن التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في سلع التصدير مما يزيد من عوائدها ، وفي نفس الوقت يقل الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في السلع التي يتم استيرادها مما يؤدي إلى نقص العوائد التي تحصل عليها .مما يؤدي لما يسمى بالازدواجية الاقتصادية

المطلب الثاني:النظريات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية الراهنة

ينقسم الاقتصاديون إلى مجموعتين: أولاهما؛ ترى في تحرير التجارة الخارجية الوسيلة المثلى لزيادة معدلات النمو ورفع مستوى الرفاه العالمي،أما أعضاء المجموعة الثانية فيرون أن تحرير التجارة في ظروف انقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية متخلفة، ووجود علاقات غير متكافئة سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً ومعرفياً، من شأنه أن يعمق التقسيم الدولي الراهن للعمل.

أولا : المدرسة التجارية

يعرف هذا الفكر بأنه مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة الممتدة من 1500م إلى 1750م, حيث لا تعتبر هذه المعتقدات مدرسة نوعية, ولكنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية, غرضها الأساسي تراكم الثروة للدول .

[1] يوسف مسعداوي .دراسات في التجارة الدولية .مرجع سابق ذكره ص 9

[2] أيمن النحراوي , لوجستيات التجارة الدولية , دار الفكر الجامعي . الإسكندرية .2009. ص 19

فقد نظر التجاريون للمعادن النفيسة ، الذهب و الفضة,باعتبارها أنها أعلى مراتب الثورة لأنها لا تفنى مع الاستعمال و انه يمكن للدولة أن تحصل على ما تريد باستخدام تلك المعادن و أن الوسيلة الوحيدة للدولة التي لا تملك مناجم لهذه المعادن هي التجارة الدولية .[1]

قد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية وهي: [2]

- ✓ **الفترة الأولى:** وهي فترة السياسة المعدنية وتتمثل في احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس و إخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.
- ✓ **الفترة الثانية:** تكتفي الدولة بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على فائض، و من ثم فلم تعد هناك حاجة إلى فرض الرقابة المباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج, وتكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.
- ✓ **الفترة الثالثة:** اتضح أن الدولة تركز على صادراتها و مجموع وارداتها، ويكفي أن تحقق الدولة فائضا في معاملتها مع العالم الخارجي في نهاية ، وعليه فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة بمجموع معاملاتها.

ويركز منطق التجاريين على ضرورة تدخل الدولة في التجارة الدولية , ولذلك طالبو بوجوب إخضاع التبادلي الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات و إعانة الصادرات و منع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري .

ثانيا : النظرية الكلاسيكية المفسرة لقيام التجارة الدولية

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري، والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري وبتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

- ✓ **نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790)**

بين آدم سميث في كتابة ثروة الأمم الذي صدر في سنة 1776 في نيويورك، أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة و لكن تقاس بقدرتها على الإنتاج ، وذلك فإن أي جهود تبذل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدراتها الإنتاجية, وعليه استنتج أن كل الدول تستفيد من التجارة الخارجية الحرة

[1] أيمن النحراوي , لوجستيات التجارة الدولية , دار الفكر الجامعي . الإسكندرية .2009. ص 19

[2] شريف علي الصوص , التجارة الدولية (أسس و تطبيقات) , دار أسامة للنشر و التوزيع , الأردن , 2012, ص 112.

وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج تلك السلعة (أو السلع) التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة بالمقارنة مع ظروف إنتاج هذه السلع (أو السلع) في البلدان الأخرى .[1]

ولتوضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة, نقدم المثال التالي : [2]

- **مثال تطبيقي:** نفرض أن كل من البلدين (أ) (ب) تنتجان سلعتين (س) القمح و (ع) النسيج , وكانت ظروف الإنتاج في البلدين كالتالي:[3]
- في البلد (أ) يستلزم استعمال وحدة واحدة من العوامل الإنتاج (اليد العاملة في نظرية آدم سميث) لإنتاج 5 أطنان من القمح (س) ووحدة واحدة لإنتاج 10 أ متار من النسيج (ع) ،

1 وحدة عمل ⟵ 5طن قمح (س)

1 وحدة عمل ⟵ 10 أمتار من النسيج (ع)

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) عدد الوحدات المنتجة خلال وحدة عمل واحدة

الدولة	قمح (س)	نسيج (ع)
البلد (أ)	5 طن	10 متر
البلد(ب)	1 طن	20 متر

المصدر : عادل أحمد حشيش , أساسيات الاقتصاد الدولي , منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت , لبنان ,2003 , ص 43.

فإذا كان كل من البلدين (أ) (ب) يمتلكان 100 وحدة من عوامل الإنتاج (العمل) ، فإنه يمكن لكل بلد أن ينعزل عن الأخر و ينتج السلعتين (س) و (ع) وذلك بتخصيص جزء من وحدات العمل التي يمتلكها (و لتكن 50 وحدة) لإنتاج السلعة (س) و الجزء الأخر (50 وحدة) لإنتاج السلعة (ع) , ويكون بذلك الإنتاج الكلي في كل من البلدين:

- في البلد (أ) : 250 طن من القمح (س) و500 متر من النسيج (ع).
- في البلد (ب) : 50 طن من القمح (س) و1000 متر من النسيج (ع).

[1] السيد أحمد السريقي , مرجع سابق ذكره , ص 27.

[2] ميراندا زغلول , مرجع سابق , ص 53

[3] شريف علي الصوص , مرجع سابق ذكره , ص 115.

وهكذا يؤدي التخصص إلى زيادة في الإنتاج على المستوى الدولي و يستفيد منها كل من البلدين . إلا أن نظرية آدم سميث انتقدت على أساس أنها لا تفسر إلا جزء ضئيل من التبادل الخارجي ، ففي حالة وجود دولة تتميز بظروف إنتاج أحسن مما عليه في باقي البلدان و ذلك بالنسبة لمعظم السلع , فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي في هذه البلدان و تقليص التبادل الخارجي .[1]

ففي المثال السابق إنتاج البلد "أ" يمتاز بظروف إنتاج أحسن من ظروف البلد "ب" و ذلك بالنسبة للسلعتين س و ع فإن ذلك (حسب نظرية آدم سميث) سيؤدي بالبلد "ب" إلى التخصص في "الاستيراد".

انتقد آدم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو مابين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي ، فتقسم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في لإنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها , و تتمثل تكلفة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

فالتجارة الدولية ، في رأي آدم سميث , تقوم بوظيفتين هامتين :[2]

- فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء أخر ذي نفع أكبر ،
- وثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي , وتصل كنتيجة لذلك إلى تقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد و ذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

✓ **نظرية الميزة النسبية أو التكاليف النسبية ديفيد ريكاردو (1772-1823)**

تعود نظرية التكاليف النسبية إلى المفكر الاقتصادي الإنجليزي " **ديفيد ريكاردو**" حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية.

توضح هذه النظرية أنه حتى ولو امتازت إحدى الدول (الدولة 'ب' مثلا) بظروف إنتاج أحسن من تلك التي هي سائدة في البلد الأخر (الدولة 'أ') فإن كلا البلدين يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقتضي ذلك تخصص البلد 'ب' في إنتاج السلعتين و تخصص البلد 'أ' في الاستيراد . [3]

[1] نفس المرجع السابق . ص 28.

[2] ميراند زغلول رزق , مرجع سابق ذكره , ص 18.

[3] شريف علي الصوص , مرجع سابق ذكره , ص 130.

مثال تطبيقي: تقوم دولتان (انجلترا و البرتغال) بإنتاج المنسوجات و القمح ، وكانت ظروف الإنتاج في البلدين على النحو التالي :[1]

- ففي إنجلترا تحتاج لإنتاج وحدة من القمح إلى 120 ساعة من العمل و إلى 100 ساعة لإنتاج وحدة من المنسوجات .
- بينما تحتاج البرتغال لإنتاج وحدتين من نفس السلعتين على التوالي الى 80 و 90 ساعة من العمل ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2) :تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل.

السلعة / البلد	إنجلترا	البرتغال
المنتوجات	100سا	90سا
القمح	120سا	80سا
التكلفة النسبية للمنسوجات على القمح	0.83=120/100	1.125=80/90
التكلفة النسبية للقمح على للمنسوجات	102=100/120	0.88=90/80

المصدر : علي عبد الفتاح , الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات , الطبعة الأولى , دار المسير للنشر والتوزيع ,عمان , الأردن , 2007 , ص 40.

نلاحظ من الجدول أن تكاليف إنتاج القمح و المنسوجات أقل في البرتغال من انجلترا ، ومن خلال هذا المثال نلاحظ أن التبادل التجاري لن يقوم بين البرتغال و إنجلترا و ذلك أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين ، غير أن ريكاردو يقول أنه على الرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح على المنسوجات ، وبعبارة أخرى أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لانجلترا، وهذا التفوق النسبي نتيجة انخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري و الكافي لقيام التجارة بين البرتغال وانجلترا . [2]

[1] نفس المرجع السابق , ص 132.

[2] نفس المرجع السابق ص 133.

✓ **نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)**

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشره عام 1848 انتقد (جون ستيوارت ميل) النظريات السابقة على أساس أنها أهملت جانب الطلب, واهتمت فقط بجانب العرض، واتخذت من إنتاجية العمل في الدولتين مقياسا للقيمة و للمزايا النسبية بدلا من نفقة الإنتاج, وكان لهو دورا كبيرا في توضيح أثر النفقات النسبية في نسبة التبادل في التجارة الدولية ، و أبرز مدى أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي أو معدلاته (بمعنى أدق معدل المقايضة الدولي).[1]

فهذه النظرية تقول أن معدل التوازن يتحدد نتيجة التقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين محل البحث، أي أن النتيجة لالتقاء الطلب المتبادل، وذلك على النحو الكفيل بإقامة تعادل ما بين هذين الطلبين.

يرى ميل أن معدل التبادل الدولي ، يتوقف على كل من قوة طلب دولة ما على ناتج دولة أخرى ومرونة هذا الطلب , وذلك في ظل المنافسة الكاملة وعدم وجود اتفاقات بين المنتجين،أي يستطيع البلد أن يربح أكثر من التجارة الدولية إذا كانت المرونة السعرية للطلب على وارداته كبيرة وكانت المرونة السعرية على صادراته المعروضة ضعيفة.

وقد انتهى ميل إلى أن الدولة الصغيرة يمكنها أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية ، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدول الكبيرة وضخامة طلبها . ولكن الواقع العملي يؤكد غير ذلك إذ أن مكسب الدول الصغيرة النامية ، يعتبر ضئيلا إذ ما قورن بمكاسب الدول الكبيرة المتقدمة في التجارة الدولية .
[2]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

✓ **وفرة عناصر الإنتاج (نموذج هيكشر و أولين):**

طور الاقتصاديون فكرة التجارة القائمة على أساس اختلاف الإنتاجية بين الدول بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية و اعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج ، وسمي هذا النموذج بعدة مسميات كنموذج هيكشر – أولين أو نموذج وفرة عناصر الإنتاج وجميعها يشير إلى نفس مجموعة الأفكار التي دونها الاقتصاديان السويديان في بداية القرن العشرين 1919م–1993م ويشر لهذا النموذج ب (HO) .

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم , مرجع سابق ذكره , ص 18.

[2] رنان مختار , التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي , منشورات الحياة , الجزائر .2009. ط1 , ص 22 .

✓ **الفرضيات الأساسية:**

يرتكز هذا النموذج على عدة فرضيات وهي: [1]

أ– وجود دولتين وسلعتين متجانستين وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.

ب– المستوى الفني (التكنولوجيا) متماثلة في الدولتين ولهما نفس دالة الإنتاج.

ج – كثافة عناصر الإنتاج مختلفة للسلعتين وتساوي تركز عناصر إنتاج كل سلعة لجميع الأسعار النسبية.

د– يتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين في كل دولة .

هـ– تساوي الأذواق والتفضيلات في الدولتين ، ويتم استهلاك السلعتين بنفس الكميات النسبية عند أي سعر وعند جميع مستويات الدخل .

و– سيادة المنافسة التامة بين الدولتين .

ز– حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة و عدم القدرة على الانتقال بين الدولتين.

ح– عدم وجود تكاليف النقل .عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

✓ **نموذج هيكشر– أولين:**

يمكن استجلاء بالتفاصيل الدقيقة والهامة لنظرية هكشر –أولين في التجارة الدولية بشكل أوضح و التأكد من صحة استخدام نموذج تنبؤها باستخدام نموذج اقتصادي يعتمد بشكل رئيس على التحليل البياني . وقد تصدى لهذه المهمة بشكل جيد الاقتصادي المشهور ساموبلسون وأصبح لاحقا تحليل ساموبلسون بمثابة نموذج يحتذي به في معظم كتب الاقتصاد الدولي . [2]

وبالاعتماد على هذا التحليل نفترض أن الاقتصاد ينتج سلعتين أساسيتين الطعام (F) و الملابس (C) باستخدام عنصرين إنتاجيين: رأس المال (K) والعمل (L).كمية من المدخلات بالاشتراك مع التكنولوجيا تحدد عن طريق دالة الإنتاج الحد الأقصى من إنتاج الملابس و الطعام ويمكن توضيح مفهوم دالة الإنتاج باستخدام الرسم البياني لمنحنيات الناتج المتساوي ويبين منحنى المتساوي للأمزجة المختلفة من عوامل الإنتاج وهي هنا رأس المال والعمل التي يمكن أن تنتج مستوى ثابت من الإنتاج الشكل رقم (4) يبن ثلاثة منحنيات ناتج الطعام F1.F2.F3 حيث أن كل منحنى يبين مستوى معين وثابت من إنتاج الطعام ، كلما ابتعدت هذه عن نقطة الأصل كلما زاد مستوى الإنتاج ، لان ذلك يتضمن استخدام كميات أخرى من العمل أو رأس المال أو كليهما

[1] خالد محمد السواعي .التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها .عالم الكتب الحديثة .الأردن .ط1 .2010.ص 182.ص183.

[2] رنان مختار . مرجع سابق ذكره .ص 28.

معا.فمنحنى الناتج المتساوي F3 يمثل إنتاج أعلى من المنحنى F2 و المنحنى F2 بدوره يمثل مستوى إنتاج أعلى من F1 كذلك فان إنتاج ما مقداره 2F من الطعام مثلا يمكن أن يتحقق بطرق كثيرة .فيمكن أن يكون ذلك باستخدام نسبة محدودة من رأس المال للعمل عند النقطة B على المنحنى F2 أو باستخدام نسبة محدودة من رأس المال لعمل النقطة A على نفس المنحنى F2 وبشكل عام هناك عدد غير محدود من نقاط الإنتاج الواقعة على المنحنى F2 والتي تعطي إنتاجا متساويا مقداره F2 ولكن بنسبة مزج (K/L) تتناقص كلما تحركت نقطة الإنتاج من الأعلى إلى الأسفل على منحنى الناتج المتساوي F2.

ويمكن الاستنتاج أن المنتج لديه القدرة على إحلال عنصر إنتاجي محل أخر دون أن يخفض مستوى الإنتاج المرغوب فيه.

والمهم في هذا السياق. أي نسبة مزج سيختار هذا المنتج ؟ على فرض ثبات المستوى التكنولوجي ومستوى الإنتاج المطلوب، فان ذلك سيعتمد على أسعار عوامل الإنتاج الأخرى المستخدمة في الإنتاج . وهذا يعني أنه حتى في ظل تطابق التكنولوجيا بين بلدين فإنهما لن يستخدما بالضرورة نفس نسبة المزج من عوامل الإنتاج أو نفس الكميات المنتجة من السلعة .فاختلاف وفرة الموارد عبر الدول سيؤدي إلى اختلاف أسعارها مما يعني أن كل دولة ستختار نسبة مزج إنتاجية مختلفة عن الأخرى ، وسيسعى المنتج في كل دولة وباقتراض مستوى ثابت من التكاليف ، إلى تحقيق أقصى إنتاج ممكن من السلعة . [1]

- ✓ **لغز ليونتيف كنقد لنظرية هيكشر و أولين:**

في مقال نشره سنة 1954, ذكر ليونتيف أن هناك فكرة واسعة الانتشار تختلف بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم, وملخص هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بتميز في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة رأس المال، وحسب نظرية هيكشر وأولين,فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل. [2]

وبدراسة التي قام بها على هيكل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الخارج حيث قام:

باعتماد على إحصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947 . واستخدام جدول المدخلات والمخرجات لاقتصاد الولايات المتحدة وذلك لحساب رأس المال المباشر والغير المباشر وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة

[1] نفس المرجع السابق , ص ص 29,30

[2] شريف علي الصوص .مرجع سابق ذكره , ص 33.

معينة من الإنتاج في عدد الصناعات في الولايات المتحدة في حزمة ممثلة قيمتها مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات طبعا لنفس السنة 1947.[1]

جدول رقم (3) كمية العمل و رأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي.

الاحتياجات لما قيمته مليون دولار	الصـــــادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال	**2.6 مليون دولار**	**3.1 مليون دولار**
العمل	**182313**	**170004**

المصدر : محمد علي الصوص , مرجع سابق ذكره , ص 120.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 2.6 مليون دولار والى كمية من العمل مقدارها 182 ألف عامل.

أما إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار أمريكي من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 3.1 مليون دولار والى كمية من العمل مقدارها 170 ألف عامل.

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات, ولأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات.

وهذا ما أذهل ليونيتيف لاكتشافه بأن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل, وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال. وبتعبير أخر، تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير سلع كثيفة رأس المال و هذا ما يتناقض مع ما جاءت به نظرية هكشر و أولين تناقضا تاما.

ثالثا : النظريات الحديثة في التجارة الدولية

تتمثل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالابتكار، في تفسير التجارة الدولية، أي بإدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية والتي أهملت من طرف نظرية النفقات النسبية لـ" دافيد ريكاردو". وقد أفسح هذا الأمر المجال أمام مجموعة من النماذج الجديدة بتفسير ما عجزت عنه نظرية هيكشر وأولين .

[1] رنان مختار . مرجع سابق ذكره .ص 24.

✓ **نموذج التكنولوجي**

ارتكز التحليل الريكاردي على أنه لا توجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع، غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر، نظرا لكون وجود تطور تكنولوجي و ظهور سلع جديدة؛ وبالتالي لقد طور هذا العنصر في النظرة المسماة بالتحليل التكنولوجي الجديد. [1]

✓ **تحليل "بوسنر" 1960**

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى "بوسنر"؛ حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج

وقد لاحظ " بوسنر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هيكشر و أولين"؛ حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع.

وبالنسبة لـ"بوسنر" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع؛ بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف التابع وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة. [2]
وهذا ما هو موضح في الشكل التالي :

[1] خالد محمد السواعي , مرجع سابق ذكره , ص 120.

[2] جاسم محمد , التجارة الدولية , دار زهران للنشر و التوزيع , الأردن , ط1 , ص 37.

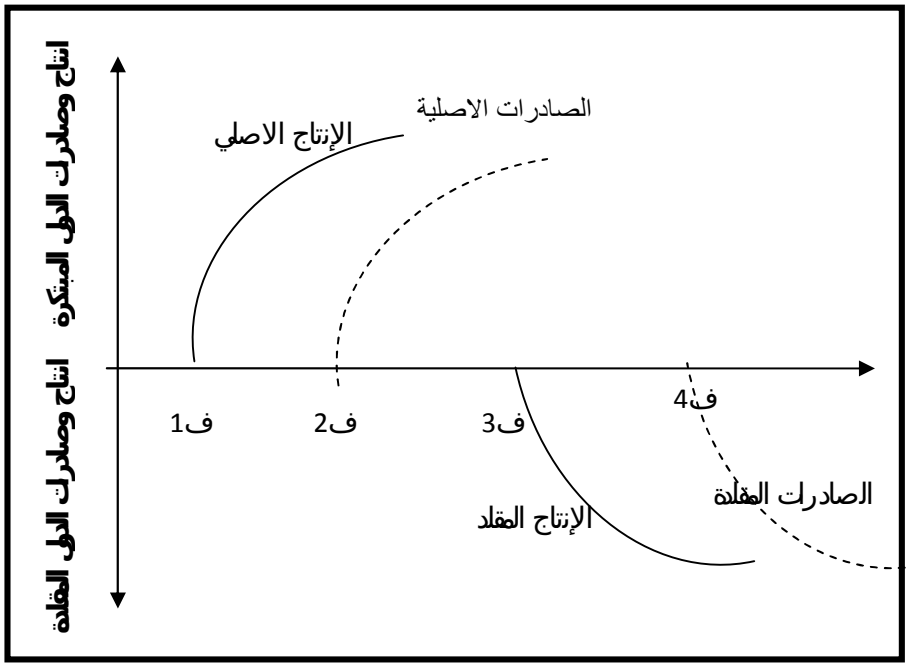

الشكل 01 – الفجوة التكنولوجية

المصدر : عبد الرحمان روابح , حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الحديثة , مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة بسكرة , الجزائر , 2013 , ص 122.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ف1 , ف2 , تعبر عن الفجوة تأخر الطلب , والفجوة ف1 – ف3 تمثل فجوة التقليد , والفرق بينهما وهو ف2 – ف3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية

ومن الجدير بالذكر أن الدول التي فقدت الميزة الاحتكارية نتيجة تقليد مبتكراتها , لا تقف ساكنة في معظم الأحوال , ولكن تبحث عن ابتكار أخر أو تحديث جديد , وهو ما نراه في شكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحاسبات وغيرها .

كما تلعب الفروق في مستويات الأجور بين الدول المختلفة دورا هاما في تحديد طول فترة التقليد , حيث يعتقد بوجود علاقة عكسية بين اتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد .ويؤدي هذا الافتراض، اتجاه الشركات المتعدد الجنسيات إلى نقل مواطن الإنتاج بسرعة إلى دولة أخرى تتصف بانخفاض مستويات الأجور جزاء كبيرا من تكلفة الإنتاج .[1]

[1] جاسم محمد , مرجع سابق ذكره ,38.

✓ **نموذج دور حياة المنتوج**

تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج كنظرية مكملة لتحليل " بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتوج الجديد و دورة حياته مع تطور التجارة الدولية .

- **تحليل فرنون"Vernon":**

طورت نظرية دورة حياة المنتوج من طرف عدة اقتصاديين، ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى "Vernon 1966"؛ حيث يفترض هذا الأخير بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون ريادي في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج؛ ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها، وبحصولها على هذه التكنولوجيا ستنطلق في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة. [1]

- **مراحل تطور المنتوج و التجارة الدولية**

يمر المنتوج بثلاث أو أربع مراحل و هي : مرحلة الظهور، مرحلة النمو، ومرحلة النضج ومرحلة التناقص: [2]

- **المرحلة الأولى(مرحلة الظهور):**

تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتوج و إنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار (أي الدول الصناعية)، وفي سوق محدود جدا، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي نكون في حالة الاحتكار، و يتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لقدرتها على شرائها.

- **المرحلة الثانية(مرحلة النمو):**

في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتوج بسرعة، ويبدأ ظهور منافسين في السوق، ويبدأ في تصدير المنتوج إلى أسواق أخرى، وهذا نظرا للبحث من طرف البلد المنتج الأصلي على توسيع سوقه، بالإضافة إلى ذلك فإن

[1] رنان مختار , مرجع سابق ذكره , ص 85.

[2] يوسف مسعداوي , نرجع سابق ذكره , ص 56.

الإنتاج يبدأ في الظهور في عدة مناطق، وخلال هذه المرحلة فإن الميزان التجاري بالنسبة للمنتوج الجديد يتحسن أكثر فأكثر في الدولة الأصلية، بينما في الدول الأخرى المتطورة يكون فيه عجز؛ أما في الدول السائرة في طريق النمو يظهر في منتصف هذه المرحلة استيراد هذا المنتوج من طرف جزء ضئيل من السكان.

- **المرحلة الثالثة(مرحلة النضج):**

في هذه المرحلة فإن المنافسة تكون عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتوج نمطي، وبالتالي فإن الإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج؛ فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة المصدر.

- **المرحلة الرابعة(مرحلة الانخفاض):**

تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، بينما الدول الأخرى تصبح مستوردة؛ وهذا نظرا لانخفاض الإنتاج في الدول المقلدة؛ وإلى كون الدول المتطورة تقوم بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، كون اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة، وبالتالي يتم التصدير من هذه الأخيرة نحو الدول المتطورة.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتوج**

رغم إمكانية هذه النظرية من تفسير توزيع الإنتاج الدولي للسلع الاستهلاكية، كالسلع الاصطناعية و الإلكترونية، إلا أنها لا تمكننا من تفسير توزيع العديد من السلع الأخرى؛ وهذا نظرا لكون بعض السلع لديها دورة حياة ضئيلة، وكذا بالنسبة للسلع الكمالية والتي سعرها ليس له دور أساسي، بالإضافة إلى أن السلع التي لديها تكاليف إنتاج كبيرة كالمشروبات، والسلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية؛ لا يمكن أن تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتوج.

بالإضافة إلى أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتوج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين العديد من الدول و البيع يتم مباشرة في كل الأسواق. [1]

- ✓ **نموذج اقتصاديات الحجم**

إن خفض تكاليف الإنتاج ناتج عن وفورات الإنتاج المتزايدة، وعليه فإن زيادة عوامل الإنتاج سيرفع من قيمة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في هذه عوامل؛ ولكن ما يجب معرفته هو التفرقة بين وفورات الإنتاج الداخلية الناتجة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى خفض التكلفة المتوسطة، و وفورات الإنتاج الخارجية لكل مؤسسة،

[1] ميراند زغلول , مرجع سابق ذكره , ص 33.

الناتجة عن الحجم الكلي لمجموع صناعة معينة في منطقة معينة، حيث أن التكلفة المتوسطة للمؤسسة تنخفض كلما زاد حجم إنتاج القطاع لتلك المنطقة. [1]

4 – نموذج تشابه الأذواق

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي ستفان ليندر Linder (1961)، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب

وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبير، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساساً بالطلب الداخلي؛ وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم و تخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية؛ ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها. [2]

يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.

المطلب الثالث: مكاسب تحرير التجارة الدولية

تحقق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما يلي:

أولا: المكاسب الساكنة:

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.

وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب: [3]

- ✓ **مكاسب في الاستهلاك:** ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

[1] أحمد فؤاد بلبع , تاريخ الفكر الاقتصادي , عالم المعرفة , الكويت , 2000 , ص 136.

[2] رنان مختار , مرجع سابق ذكره , ص 89.

[3] آسيا الوافي , التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة , مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة باتنة , الجزائر ,2008, ص 75.

- ✓ **مكاسب في الإنتاج:** تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على الاستخدامات المختلفة وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

ثانيا: المكاسب الديناميكية

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة.

وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة في الاستهلاك والإنتاج لمجرد التخصص والتبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

فالاقتصاد يحقق النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد.

وتأخذ العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي خمسة مجالات أساسية: [1]

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات بمجرد استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.

وبذلك تؤدي السلع الرأسمالية إلى زيادة رصيد البلد من الطاقات الإنتاجية أكثر مما كان قبل تحرير التجارة الدولية، ومنه يمكن القول أن هذه الأخيرة تدفع بالنمو الاقتصادي من خلال ما تتيحه للدول من سلع رأسمالية تزيد من الطاقات الإنتاجية.

- تؤدي حرية التجارة الدولية إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، لأن أية اختراعات أو اكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفكرية والرخص أو من خلال انتقال رؤوس الأموال والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية، إما من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من تشجيع على الكفاءة

[1] يوسف مسعداوي, مرجع سابق ذكره , ص 12.

في الإنتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية إلى الأنشطة الإنتاجية.

- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفورات الحجم الكبير، نتيجة اتساع الأسواق وتعدد فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد إنتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها إلى مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير ولاشك أن هذه الاستثمارات ترفع المستوى التكنولوجي في البلد.
- أخيرا تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية، وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة، لتمول قدرا أكبر من الاستثمارات مما يدفع إلى تحقيق النمو.[1]

كما أن التجارة الدولية توفر سبلا أخرى للحصول على المدخرات من الخارج في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة.

المبحث الثاني : سياسات التجارة الدولية

من المتفق عليه أن للتجارة الدولية تأثيرا على مسار تنمية الدول , وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرين وعلى رأسهم المدرسة التجارية إلى ضرورة تقيد التجارة الدولية كوسيلة لحماية الدول لاقتصاديتها

المطلب الأول : ماهية سياسات التجارة الدولية

من خلال هذا المطلب يتم تحديد تعريف سياسات التجارية و كذلك أهميتها في اقتصاديات دول العالم

أولا : تعريف السياسات التجارية

السياسات التجارية هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدولة لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة , أو هي موقف الدول إزاء العلاقات التي يشنؤها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج . [2]

[1] أيمن النحراوي , مرجع سابق الذكر , ص 11.

[2] يوسف مسعداوي , مرجع سابق ذكره , 41.

ثانيا : أهداف السياسات التجارية

تسع السياسات التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي الدول مع تحقيق التوازن الخارجي ،

و بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف نذكر من بينها : [1]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات , من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات .
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية .
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق .
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة مناطق حرة .
- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبلا .
- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية .

المطلب الثاني : سياسة حماية التجارة الدولية

تتم دراسة سياسة حماية التجارة الخارجية في:

أولا : تعريف سياسة حماية التجارة الدولية :

تعرف سياسة حماية التجارة الدولية على أنها : [2]

قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوع الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية

.ثانيا : مختلف الآراء لسياسة حماية التجارة الدولية :

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها: [3]

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة

[1] نفس المرجع السابق , ص 42.

[2] عادل أحمد حشيش , أساسيات الاقتصاد الدولي , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , مصر , 2002, ص 41.

[1]أقسام قادة , تمويل التجارة الخارجية , رسالة ماجستير , غير منشورة , علوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2012 , ص28.

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية.
- تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة.
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم.

ثالثا : الأدوات المستعملة لسياسة حماية التجارة الدولية :

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية [1]:

✓ **الأدوات المستعملة في الأسعار:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

- **الرسوم الجمركية:** تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات و تنقسم إلى:

- الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....الخ).
- الرسوم القيمية: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.
- الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

- **نظام الإعانات:** يعرف نظام الإعانات على أنه:

كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

[1] سامي عفيف حاتم , الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , مصر , 2005, ص 171.

- **نظام الإغراق:** يتمثل نظام الإغراق في:[1]

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.

و نميز له ثلاثة أنواع هي :

- **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.
- **الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.
- **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

✓ **الأدوات الكمية:** تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)[2]

- **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).
- **الحظر (المنع):** يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"

و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

- **حظر كلي:** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي ، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
- **حظر جزئي:** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

- **نظام تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

✓ **الأدوات التجارية:** تتمثل في:[1]

[1] عبد الرحمان يسر أحمد , الاقتصاديات الدولية , بدون دار نشر , الاسكندرية , مصر , 2007.ص 68.

[2] أقسام قادة , مرجع سابق ذكره , ص 29.

- **الاتفاقات الدولية التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطبها الدولة الأخرى لطرف ثالث.
- **الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.
- **اتفاقيات الدفع:** تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

المطلب الثالث : سياسة حرية التجارة الدولية

تتم دراسة حرية التجارة الدولية في :

أولا : تعريف سياسة حرية التجارة الدولية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى. و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات. [2]

ثانيا : مختلف الآراء لسياسة حرية التجارة الدولية

و تتمثل مجمل الحجج في: [3]

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.

---

[1] حساني رقية , سياسات التجارة الخارجية , محاضرات في التجارة الدولية , جامعة بسكرة , الجزائر , 2014.ص 19.

[2] سيد أحمد السريقي , مرجع سابق ذكره , ص 144.

[3] أقسام قادة , تمويل التجارة الخارجية في الجزائر , مرجع سابق ذكره ص36.

- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير و الحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

ثالثا : الأدوات المستعملة لسياسة حرية التجارة الدولية

لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية , سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

- **التكامل الاقتصادي:** يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:
- **منطقة التجارة الحرة:** و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.[1]
- **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية

- **الاتحادات الاقتصادية:** هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم. [2]
- **السوق المشتركة:** تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء

[1] شريف علي الصوص , مرجع سابق ذكره , ص 62.
[2] يوسف مسعداوي , مرجع سابق ذكره , ص 147.

القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، و رأس المال و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.

- ✓ **نظام التخفيض للرسوم الجمركية:** الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على [1]جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.
- **تفاعل العرض و الطلب في الصرف الأجنبي:** أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي

المبحث الثالث : النظام التجاري العالمي الجديد ودوره في تحرير التجارة الدولية

العولمة المتصاعدة التي تزيد من تشابك و ترابط العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر ما تظهر جلية في ميدان التبادلات العالمية التي استأثرت، في السنوات العشر الأخيرة بشكل خاص، بالقسم الأكبر من الإنتاج العالمي، حيث ازداد حجم التجارة العالمية بنسبة 4.5 في المائة خلال عام 1992. في حين أن نسبة متوسط النمو الحقيقي للإنتاج لم تتعد 1.1 في المائة، أي أن التبادل العالمي يسير بوتيرة تتجاوز ثلاثة أضعاف وتيرة الإنتاج العالمي.

المطلب الأول : العولمة الاقتصادية كمعلم للنظام التجاري الجديد

استخدم مصطلح العولمة في الآونة الأخيرة , وقد ثار العديد من التساؤلات حول مفهومها و الجهة التي تقف حولها و الآثار المتوقعة منها .

أولا : تعريف العولمة الاقتصادية :

يقصد بالعولمة الاقتصادية عملية يسود فيها نظام اقتصادي واحد , تنطوي تحت مختلف دول العالم في منظومة متشابكة من العلاقات تقوم عل أساس تبادل الخدمات والسلع و المنتجات ورؤوس الأموال في نطاق كوني. ولقد كانت الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم عوامل ظهور مفهوم العولمة الاقتصادية حيث تضخمت شركات دولية كبرى لاستفادتها من فروق الأسعار , ومستويات الأجور , ومعدلات الضرائب , والتوجه نحو تركيز

[1] أقسام قادة , مرجع سابق ذكره .ص 35.

الإنتاج في تلك الدول أو مناطق التي تحقق اقل تكلفة لذلك الإنتاج , ونقل ذلك الإنتاج إلى تلك الأسواق ومناطق ذات الاستهلاك الوفير أو الأسواق أسواق الصاعدة والمباشرة , في أسواق مفتوحة . دون عوائق أو قيود , وهكذا ففي ظل عولمة الاقتصاد تكاد تتلاشى الاقتصاديات المحلية أو تذوب في بوتقة الاقتصاديات الإقليمية الكبرى أو الاقتصاد الكوني . [1]

ثانيا : أركان العولمة وعلاقتها بالتجارة الدولية :

تتمثل أركان العولمة في ما يلي :

✓ **صندوق النقد الدولي :**

وهو منظمة دولية فوق أممية خاصة بتصحيح المسارات الاقتصادية للدول الأعضاء . وكذلك منح الدول والحكومات القروض اللازمة لإصلاح الاقتصادي ومراقبة الحالة الاقتصادية العالمية , مقره نيويورك. [2]

- **دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الدولية :**

لا يعتبر تحرير التجارة الدولية من المهام المباشرة لصندوق النقد الدولي , وإنما يتمثل دوره في المهام و الأهداف التي يضطلع من أجل تسهيل عمليات وصفقات التجارة الخارجية من حيث أسعار الصرف وتسوية المدفوعات وذلك من خلال: [3]

- إلغاء الرقابة على الصرف التي تعيق التجارة الدولية,و العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق ,
- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية, ومن ثم الحفاظ على مستويات الدخول و العمالة و تنمية الموارد الإنتاجية .فصندوق النقد الدولي يسعى الى جعل قطاع التجارة الخارجية وسيلة للتنمية الاقتصادية عن طريق التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الدولة من خلال برامج الإصلاح.
- تسهيل عملية تحويل العملات بين الدول, ومنع القيود عن الصرف مما يجعل إتمام الصفقات التجارية أكثر سلاسة ويسرا.
- العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها, وتحقيق مستويات عالية من التوظيف و الدخل الحقيقي ,وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول .

[1] حازم الببلاوي , النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ,دار المعرفة , الكويت , 2000, ص 126.

[2] إسماعيل عبد الفتاح الكافي .عصر العولمة .دار النشر والتوزيع .عمان . الأردن .2010 ص 112

[3] عربي مريم . دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام .جامعة سطيف , الجزائر .2014. ص 22.

✓ **البنك الدولي :**

أنشأ سنة 1947 على إثر مؤتمر برتون وودز . لتوفير العون المالي و الاقتصادي للدول الأعضاء وعلى الأخص الدول النامية لتدعيم وتطوير اقتصادها ,و أموال البنك من مساهمة الأعضاء ومن أسواق رأس المال الدولية ويعمل وفق مبادئ الأعمال التجارية فيقرض الدول القادرة على خدمة الديون وسدادها .[1]

- **دور البنك الدولي في تحرير التجارة الدولية**

لا توجد هناك علاقة بين البنك الدولي و التجارة الدولية , إلا أنه يمكن الربط بين بعض مهامه و عماليات التجارة الدولية من خلال النقاط التالية : [2]

- تقديم قروض البرامج وهي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو لتمويل عملية الاستيراد , فالبنك الدولي يمكن أن يمنح قروضا في حالة الأزمات الاقتصادية .
- يبدي البنك الدولي استعداده لمنح القروض للدول التي تنتهج الاقتصاد المفتوح والتي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية , أي أن في أولويتها مساعدة الدول ذات الاقتصاد المفتوح وهذا بذاته يعتبر تشجيعا لتحرير التجارة الدولية حيث تجعل الدول تسعى لتحرير تجارتها للاستفادة من المساعدات و الامتيازات الذي يقدمه البنك .
- سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يقدمها البنك الدولي تعتمد على جعل أو تحويل اقتصاد دولة معينة إلى اقتصاد السوق والاقتصاد بقطاعاته من خلال انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي تدريجا , وبما أن البنك يقدم مجموعة سياسات متكاملة تشمل القطاع المكون للاقتصاد الوطني فإنه يسعى إلى تحرير قطاع التجارة الدولية .

المطلب الثاني : النظام التجاري العالمي الجديد

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز ولا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي.

[1] إسماعيل عبد الفتاح الكافي .مرجع سابق .ص 125.

[2] عبد المالك عبد الرحمان المطهر .منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية .دار شتات للنشر .مصر .2009 .ص 56.

أولا : الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية)

✓ تعريفها :

هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف وقعتها 76 دولة في عام 1947 م .وتم عقد 8 جولات أخرى من المفاوضات , حول تحرير التجارة العالمية و بها شق حماية حقوق الملكية الفكرية لكافة المنتجات في مختلف أنحاء العالم . وتمت هذه الاتفاقية من خلال مفاوضات شاقة انتهت إلى ضرورة رفع الحواجز المختلفة أما انتقال السلع والخدمات بين مختلف بلدان العالم , و أهمها الحواجز الجمركية , وكذلك نشر مفهوم التجارة الحرة لمواجهة مبدأ الحمائية الذي ساد في القرن الماضي , وذلك من أجل رفاهية البشر في ظل العالم القرية الواحدة.[1]

✓ **مبادئ الرئيسية للجات :**

عندما تنظم الدول إلى الجات فإنها تلتزم بمجموعة من القواعد والضوابط لتنظيم التجارة الدولية في ما بينها وتتمثل هذه الضوابط أو المبادئ في :

- الالتزام أن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية , وعد اللجوء إلى القيود الغير التعريفية مثل نظام الحصص الكمية, إلا في حالات خاصة و بإجراءات محددة.
- التعهد لأن استخدام التعريفة أو غير ذلك من القيود يكون بطرقة غير تمييزية ,أي توفير نفس مستوى المعاملة للمنتج المستورد من أي دولة عضو .
- التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل .ويتم من خلال مفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية , و عدم رفعها إلا وفقا ضوابط وإجراءات محددة لا تسبب ضرر لباقي الدول الأعضاء .
- الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية .
- الالتزام بمبدأ المعاملة القومية و الذي يقضي بعد اللجوء إلى غير التعريفية مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين و القرارات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي .
- التعهد بتجنب سياسة الإغراق و تعني تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات من بلد المنشأ و بالتالي إيقاع الضرر بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة.
- التعهد بتجنب دعم الصادرات .
- إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ مثل إعطاء الحماية للصناعات الوليدة لتمكينها من التكيف و اكتساب القدرة التنافسية.

[1] نفس المرجع السابق , 56.

- إمكانية التقييم الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات .
- المعاملة المتميزة و الأكثر تفضيلا للدول النامية , وهي تتعلق بإجراءات إضافية تتيح لها مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لقيام الصناعة.

✓ **جولات الجات التفاوضية**

بدأ اتفاق الجات أولى جولاته التفاوضية في جنيف في عام 1947، وكان عدد الدول الأعضاء المشاركة في هذه الجولة 23 دولة هي الدول المؤسسة للجات، وكان من بينها دولتان عربيتان هما الجمهورية العربية السورية ولبنان، إلا أنهما انسحبتا من الاتفاق فيما بعد. وكان الهدف من اجتماع هذه الدول معالجة القيود التجارية المتزايدة عقب الحرب العالمية الثانية، وإنشاء نوع من التوازن بين حق الدولة في حماية منتجاتها والتمتع بمزايا زيادة الصادرات وتدفق التجارة الخارجية، لما لهذا الأمر من فائدة على البنيان الاقتصادي لأي من تلك الدول. [1] لقد كانت مفاوضات الجات تركز على تحرير التجارة العالمية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع. وكان ذلك خلال الفترة 1947-1961، أي في الجولات الخمس الأولى. وفي جولة كنيدي، تطرقت المفاوضات إلى مكافحة الإغراق. أما في جولة طوكيو فقد تم التوصل إلى تسعة اتفاقيات هامة هي: العوائق الفنية أمام التجارة، قواعد التقييم الجمركي، الإجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد، إجراءات مواجهة الإغراق، الدعم والإجراءات المضادة، المشتريات الحكومية، التجارة في اللحوم البقرية، التجارة في منتجات الألبان، التجارة في الطائرات المدنية، ولم ينضم إلى هذه الاتفاقيات سوى عدد محدود من الدول الأعضاء في الجات. وفي جولة أوروجواي تم تحويل الاتفاقات الخمسة الأولى إلى اتفاقات متعددة الأطراف، وذلك بعد إدخال تعديلات عليها. وبذلك فإن الاتفاقات تطبق حزمة واحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

✓ **جولة أوروجواي**

جاءت هذه الجولة لتكون آخر جولة تفاوضية للجات، وشارك فيها عدد كبير من الدول الأعضاء بلغ 123دولة، معظمها من الدول النامية. ومقارنة بجولة المفاوضات الأولى في جنيف، ارتفع عدد الدول بنحو 100 دولة. وقد بدأت الجولة في 20سبتمبر1986 وانتهت في 15 ديسمبر1993، واعتمدت الدول المشاركة فيها نتائجها الرسمية في مدينة مراكش بالمغرب في 15 أفريل1994.وفيها ثم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة .[2]

[1] عبد المالك عبد الرحمان المطهر .مرجع سابق ذكره .مصر .2009 .ص 87.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة, .تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات , دار الفكر الجامعي .الإسكندرية .2007.ص 26.

جدول رقم (4) : بيان بالجولات التي عقدت منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1948 وحتى إنشاء منظمة التجارة العالمية 1994

الجولة	اسم الجولة	اسم المدينة	عدد الدول	المفاوضات
الأولى	جولة جنيف	مدينة جنيف بسويسرا 1948 – 1939	23 دولة	مفاوضات التعريفات الجمركية وتخفيض حوالي 45000 بند من بنود التعريفات الجمركية .
الثانية	جولة أنس	مدينة أنيس بفرنسا 1949 – 1950	13 دولة	تخفيض التعريفات الجمركية بحوالي 5000 بند من بنود التعريفات الجمركية .
الثالثة	جولة توركراى	منتجع توروكراى بجنوب غرب إنجلترا 1950 – 1951	38 دولة	تقديم تنازلات تقدر بحوالي 7800 تنازل تعريفي .
الرابعة	جولة جنيف	مدينة جنيف بسويسرا 1956	33 دولة	تخفيض في التعريفات الجمركية مقدارها 2.5مليار دولار .
الخامسة	جولة ديلون	مدينة جنيف بسويسرا 1960 – 1961	36 دولة	تنسيق اتفاق التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وانتهت بإقرار 4400 تنازل تعريفي بقيمة سلع تقدر ب 40 مليار دولار
السادسة	جولة كيندي	مدينة جنيف بسويسرا 1964 – 1967	53 دولة	التعريفات و إجراءات المضادة للإغراق وقدرت التعريفات الجمركية المنخفضة بمقدار 40 مليار دولار
السابعة	جولة طوكيو	مدينة طوكيو باليابان و مدينة جنيف بسويسرا 1973 – 1979	99 دولة	تخفيض التعريفات الجمركية يقدر حوالي 155 مليار دولار , المعاملة التفضيلية للدول النامية , عقد اتفاقات قانونية تحد من آثار التدابير التعريفية , واتفاق خاص بلحوم الأبقار , منتجات الألبان , التجارة في الطائرات المدنية .
الثامنة	جولة أوروجواي	مدينة بو نتاديل إست بأوروجواي بأمريكا الجنوبية ومدينة مراكش بالمغرب 1986 – 1994 .	103 دولة في نهاية 1986 و 117دولة في نهاية 1993. 125 دولة في 15 أفريل .199.	إدخال تجارة الخدمات و الملكية الفكرية لأول مرة بالإضافة إلى المعاملة الخاصة للدول النامية ومنع الإغراق وختام الجولة بالتوقيع على منظمة التجارة العالمية wTO.

المصدر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة,.تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات ,دار الفكر الجامعي الإسكندرية .2007.ص 17 .18.19.

ثانيا : المنظمة العالمية للتجارة

✓ **تعريفها**

" هي عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف . ويؤمن ذلك الإطار الإلزامات التقاعدية الأساسي التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتحديد الأنظمة والضوابط التجارية المحلية , كما أن المنظمة منتدى لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية "

تاريخ التأسيس : بعد ختام جولة الأروغواي في 15 ديسمبر 1993 م , والتي وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش أفريل 1994 م , تأسست منظمة التجارة العالمية رسميا في 1 جانفي 1995 م .[1]

✓ **هيكل منظمة التجارة الدولية:**

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء , وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف , وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورجواي ,ومن أهم لجانها وهيكلها التنفيذية:

- **المؤتمر الوزاري:**

يتألف المؤتمر الوزاري من وزارة التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية و يعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل , وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996 في سنغافورة , وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو 1998 , و الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 1999 , والرابع في الدوحة في نوفمبر 2001 , والخامس في كانكون بالمكسيك 2003 , و السادس في هونغ كونغ 2005. [2]

- **الأمانة العامة :**

تتكون من المدير العام للمنظمة و موظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها , ولا توجد للأمانة سلطة اتخاذ القرار حيث تتمثل واجباتها الرئيسة في الإسناد الفني و المهني للمجالس و اللجان المختلفة .

[1] WWW.abahe.co.uk -

[2] .Yannik Laure , Michel Durembourg ; Pouvoir au menu de L'O.M.C ,l'agriculture et les services, Paris 2000 .p 89.

- **المجلس العام** :يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة , يجتمع مرة واحدة على الاقل شهريا , وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري , كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية , و فحص السياسات التجارية .و تخضع له جميع المجالس الرئيسية و اللجان الفرعية و مجموعات العمل.
- **المجالس الرئيسية** :

تتكون المجالس الرئيسية من: [1]

- **مجلس تجارة السلع:** ويحتوي على عدة لجان , منها اللجنة الزراعية و لجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات و لجنة الممارسات ضد الإغراق.
- **مجلس تجارة الخدمات:** ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات و لجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- **مجلس حقوق الملكية الفكرية** : ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة .

[1] عبد المالك عبد الرحمان المطهر , مرجع سابق ذكره , ص117.

مخطط (1) : هيكل منظمة العالمية للتجارة

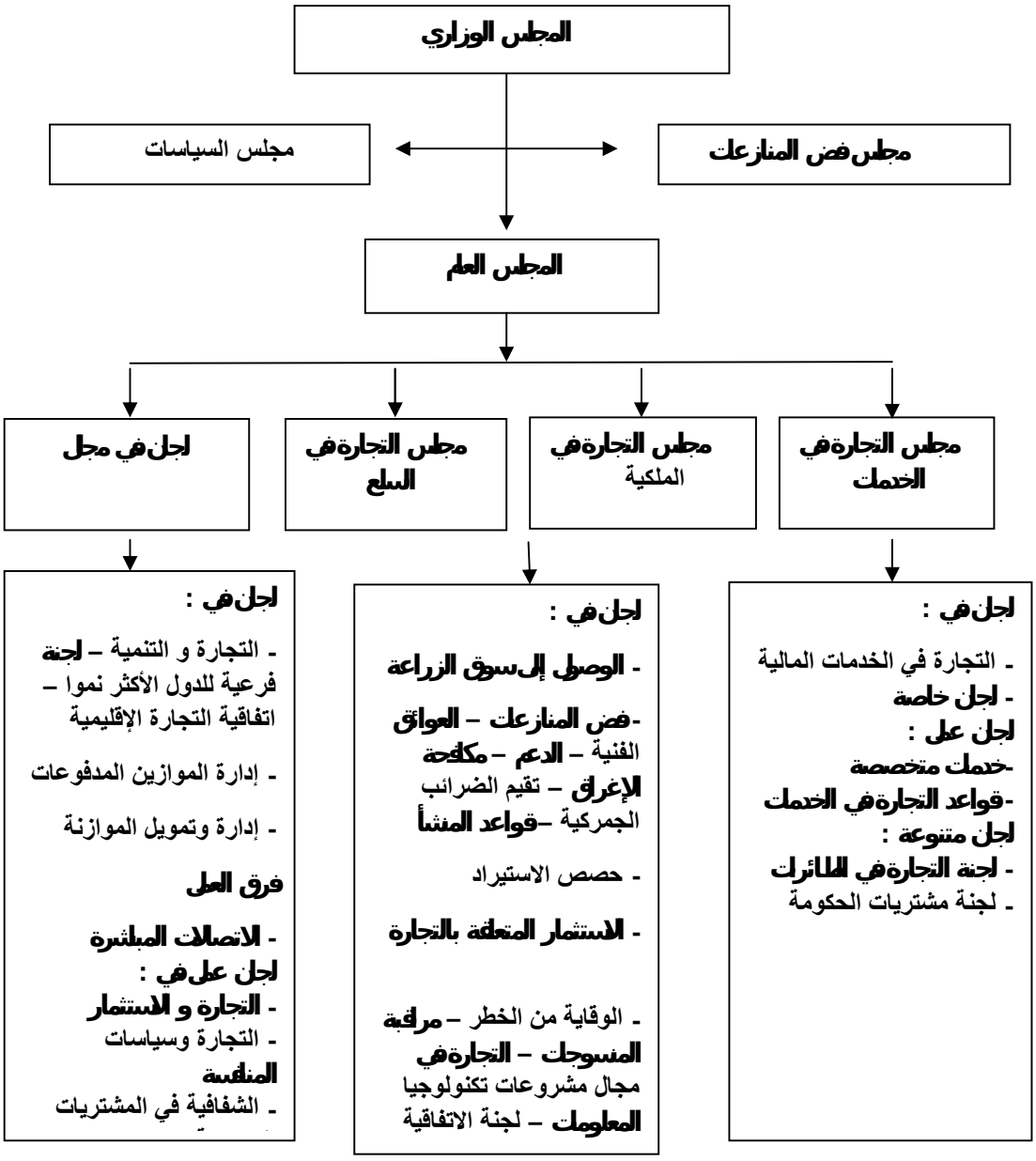

المصدر : أ. عياش قويدر و أ.إبراهيم عبد الله .آثر انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية بين التفاؤل و التشاؤم .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . جامعة الأغواط. عدد 02.ص. 14.

- **لجنة التجارة و البيئة :** و تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة .[1]
- **لجنة التجارة والتنمية :**التي تهتم بالعالم الثالث و بالأخص الدول الأقل نموا.
- **لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.**

[1] نفس المرجع السابق , ص 117.

- **لجنة الميزانية و المالية و الإدارة :** وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة , وتختلف حصص الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة , وذلك لأن الدول الغنية يمكنها أن تتحمل نصيب أعلى في الميزانية , وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أمريكي .

6. مجموعات العمل:

وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة ,إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة و الاستثمار و المجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

وتتعامل العديد من اللجان المتخصصة و مجموعات و العمل وفرق العمل مع الاتفاقيات , كل اتفاقية على حدة و مواضيع أخرى مثل البيئة و التنمية و طلبات العضوية و اتفاقيات التجارة الإقليمية .

أولا: أهداف منظمة التجارة العالمية:

وفقا لأحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

✓ **تحرير التجارة الدولية :**

إن الجهود التي بذلت لإنشاء منظمة التجارة العالمية كان بهدف إنشاء نظام تجاري دولي جديد يسعى الأطراف من خلاله إلى مزيد من تحرير التجارة الدولية وإزالة القيود و العقبات التي تشوه حرية التبادل التجاري الدولية وتعيق انتقال السلع و المنتجات , إن منظمة التجارة العالمية تسعى لتحقيق هذا الهدف على ضوء المبادئ التالية :

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :**

معنى هذا الشرط هو''أن المزايا الممنوحة أو التي يمكن أن يمنح في المستقبل سواء بمقتضى إجراءات ذاتية أو اتفاقات تجارية لمصلحة دولة ثالثة , تطبق بالمثل على منتجات الطرف الآخر المماثلة أو المشابهة ''.

- **مبدأ المعامل الوطنية :**

ومعنى هذا المبدأ أن عل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تطبق نفس المعاملة التي تمنحها لمنتجاتها الوطنية , على المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء المماثلة للمنتج الوطني سواء في الرسوم أو

[1] حسين القتلاوي ,منظمة التجارة العالمية , دار الثقافة , عمان , الأردن , 2006, ص 203.

التنظيمات وهذا المبدأ يعتبر امتدادا للمبدأ السابق , وذلك بغرض تحقيق المنافسة الكاملة و المساواة بين المنتجات الوطنية و المنتجات المستوردة المماثلة لها .[1]

- **مبدأ خفض الرسوم الجمركية و إلغاء القيود الكمية :**

يعتبر هذا المبدأ مكملا للمبدأين السابقين في سبيل الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة الدولية وإزالة جميع المعوقات المشوهة لحرية التجارة الدولية .

- **مبدأ الشفافية :**

جاء هذا المبدأ ليحقق الهدف من حرية التجارة الدولية و كموجه للدول في تعاملاتها و المتعلقة بالسياسات التجارية (فقرة ياء) ما نصه '' يتعرف الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف'' .[2]

✓ **تحقيق طموحات الجنس البشري في مجال التنمية :**

هذا الهدف هو بمثابة آمال وطموحات الجنس البشري , تلك الآمال التي عبرت عنها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإعلان عن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد عام 1974 بقولها '' إن الأحداث الجارية قد ألقت الضوء على حقيقة أن مصالح الدول المتطورة و الدول النامية لا يمكن فصلها الواحدة عن الأخرى , وأنه يوجد تلازم و ترابط وثيق بين رخاء الدول المتقدمة و نمو الدول الفقيرة و ان سعادة الجماعة الدولية في مجموعها مرتبطة بسعادة العناصر المكونة لها''

✓ **إقامة نظام تجاري دولي دائم و متكامل**

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية هو ميلاد لنظام تجاري دولي جديد يتمتع هذا النظام بمقومات و عناصر تعزز من ثباته و ديمومته وفي نفس الوقت تعزز تكامل هذا النظام و تقويه وتساعد على بقائه , وهذه العناصر و المقومات وردت في المادة الثالثة من اتفاقية مراكش الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية .

[1] حسين القتلاوي , مرجع سابق الذكر , ص 211.

[2] رانيا محمود عبد العزيز , تحرير التجارة الدولية وفقا لأتفاقية الجات , دار المستقبل العربي , الأسكندرية , مصر , 2008 , ص 165.

ثالثا: المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية:

تسير منظمة التجارة العالمية كغيرها من المنظمات الدولية على مبادئ و محاور أساسية تكون بمثابة المرشد تلتزم بها خلال مسيرة عملها و تكون هذه المبادئ أيضا مانعا للمنظمة من الانحراف عما رسم لها من أهداف وما أعطيت من سلطات ويمكن إيجاز هذه المبادئ وهذه المحاور في النقاط التالية : [1]

✓ **مبدأ التجارة بدون تمييز:**

وإعمالا بهذا المبدأ نصت المادة الأولى من اتفاقية الجات 1994 و هي ضمن الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي على شرط الدولة الأولى بالرعاية , كما نصت المادة 3 , على مبدأ شرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين المنتجات الوطنية و الأجنبية , و هناك استثناء على هذين المبدأين يتمثل في حماية الصناعة الوطنية , وكذلك يستثني الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة .

✓ **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:**

ويمكن إجمال ذلك في ما يلي :

- اهتمام أغلب اتفاقات منظمة التجارية العالمية (اتفاقات جولة أوروجواي) بمصالح الدول النامية عن طريق وجود أحكام خاصة بها و التي أصبحت جزء من النظام التجاري الدولي الراهن.
- منح الدول النامية فترة سماح أطول – من تلك الممنوحة للدول المتقدمة – من أجل الوفاء ابتعهداتها و التزاماتها .
- التوصل إلى اتفاق حول تحرير التجارة في المنسوجات و الملابس الجاهزة و السلع الزراعية وإدراج هذه المنتجات ضمن جات 94 , و تعتبر وهذه المنتجات ذات أهمية بالنسبة للدول النامية من الناحية التصديرية .

✓ **إمكانية إعادة التفاوض:**

تم النص على المبدأ في الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية في المادة الثالثة فقرة رقم 2 , باعتبار ذلك أحد وظائف المنظمة الأساسية.كما يمكن إعادة التفاوض حول الالتزامات السابق تقديمها , و الموافق عليها , أو حول بعض الأحكام التي اشتملت عليها الاتفاقات التجارية . [2]

[1] عبد المالك عبد الرحمان المطهر , مرجع سابق ذكره , ص147.

[2] ناصر عدواني , مرجع سابق ذكره , ص 69.

- ✓ **مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء :**

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ الهامة في النظام التجاري , حيث يعني هذا المبدأ الأهلية الكاملة لجميع الدول الأعضاء في التمتع بجميع الحقوق المترتبة على العضوية على قدم المساواة بين الجميع الدول الأعضاء , بصرف النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو حجم مشاركتها في التجارة الدولية.

المطلب الثالث : اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و دورها في تحرير التجارة الدولية

مجالات التجارة الدولية لدى المنظمة تتضمن ثلاثة قطاعات هي : قطاع السلع و قطاع الخدمات و قطاع الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ، وفيما يلي تعريف مختصر لهذه القطاعات ، وبيان موجز لما فيها حسب ما ورد في وثائق بروتوكول اتفاقيات المنظمة :

أولا : **اتفاقيات حول تحرير قطاع السلع**

- ✓ السلع الصناعية والزراعية المصنفة لدى المنظمة تبلغ 7177 سلعة ، وتحكم تجارة السلع الاتفاقية العامة بالتعريفات الجمركية والتجارة (الجات1994).
- ✓ يخضع تنظيم التجارة الدولية في قطاع السلع إلى 20 اتفاقية و 3 مذكرات تفاهم وعلى رأسها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات 47) والتي أبرمت بين الأطراف المتعاقدة عام (1947م) وعدلت لتكون إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (الجات 94) عام 1994م .
- ✓ من أبرز المشكلات بين الدول المتقدمة والدول النامية في تجارة السلع ؛ أن الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بتخفيض السقوف الجمركية على الواردات الزراعية بينما تطالب الدول النامية الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي وعدم دعم الصادرات .
- ✓ التزم بالإعفاء من الرسوم الجمركية لبعض السلع مثل المواد الصيدلانية وأجهزة تقنية المعلومات وبعد ثلاث سنوات سيتم إعفاء أجهزة الحاسب الآلي ولوازمها وأجهزة الاتصالات الهاتفية (ثابت وجوال)
- ✓ تلغى جميع الرسوم النوعية ، التي كانت تطبق كحد أدنى للتحصيل الجمركي على بعض السلع باستثناء الدجاج والبيض والتبغ .
- ✓ 90% من السلع الزراعية تزيد رسومها الجمركية الملتزم بها مع المنظمة " المثبتة " على الرسوم المطبقة ، ويبلغ متوسط الرسوم على السلع الزراعية حوالي 15% وهذا يزيد على الرسوم المطبقة بمقدار الضعف .
- ✓ بعض الرسوم الجمركية المطبقة على بعض السلع, مع المنظمة والتوجه لعدم رفعها إلا عند الحاجة وبالتنسيق مع دول الأعضاء ، كما يوجد 223 سلعة رسومها المطبقة صفر بينما لا يوجد سوى ثلاث

سلع مثبتة مع المنظمة بصفر .[1]

ثانيا : قطاع الخدمات :

- ✓ الخدمات هي الأنشطة التجارية في سلع غير حسية (غير مجسدة) مثل الاتصالات والتعليم والبنوك وتحكمها الاتفاقية العامة في الخدمات .
- ✓ قطاع الخدمات يغطي جميع الأنشطة الخدمية فيما عدا التي تقع في نطاق صلاحيات الحكومة مثل خدمات المصارف المركزية ، والتأمينات الاجتماعية ، ومعاشات التقاعد والتي لا تقدم على أساس تجاري .
- ✓ قطاعات الخدمات الرئيسية هي : خدمات الاتصالات ومن ضمنها الاتصالات الهاتفية والسمعية والبصرية والبريد ,خدمات الإنشاءات وما يتعلق بها من خدمات هندسية ,خدمات الأعمال ومن ضمنها الخدمات المهنية والعقارية وخدمات التأجير , خدمات التوزيع ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة وعقود الامتياز .
- ✓ تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم 40% في المتوسط ، وفي الدول النامية 50% .
- ✓ مثلت التجارة العالمية في الخدمات نحو 23% من إجمالي حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) حيث بلغت قيمة الصادرات العالمية من الخدمات عام 2005م نحو (1440) مليار دولار .[2]
- ✓ أهم الالتزامات المحددة على القطاعات الرئيسية والفرعية في الخدمات المنظمة هي:

- خدمات الأعمال : الملكية الأجنبية في الخدمات المهنية تصل إلى 75% (الخدمات القانونية / المحاسبية / الهندسية / الطبية) ، عدم حضور المحامين الأجانب للمرافعة في المحاكم .
- خدمات الاتصال : الملكية الأجنبية في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية من 49% – 70% حسب نوع الخدمة .
- خدمات التوزيع : الملكية الأجنبية 51% ترفع إلى 75% بعد ثلاث سنوات ، وبحد أدنى لرأس المال الأجنبي .[3]

ثالثا: قطاع حقوق الملكية الفكرية

- ✓ يقصد بالملكية الفكرية منح أصحاب الأفكار الحق في تملكها والاستفادة المادية منها عن طريق حمايتها خلال فترة معينة ومنع الآخرين من التعدي عليها دون موافقة أو ترخيص من مالكها وقد صارت إحدى مجالات التجارة الدولية خلال مفاوضات جولة الأورجواي التي انتهت بإعلان منظمة التجارة العالمية في مراكش وتضمينها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية .

---

[1] ابراهيم الناصر. منظمة التجارة العالمية و آثارها الثقافية وموقف المملكة فيها , مجلة الاقتصاد العربي , الرياض , السعودية , 2011 العدد 32, ص 6

[2] ابراهيم الناصر. منظمة التجارة العالمية و آثارها الثقافية وموقف المملكة فيها , مجلة الاقتصاد العربي , الرياض , السعودية , 2011 العدد 32, ص 6

[3] نفس المرجع السابق , ص 134.

- ✓ تنحصر هذه الاتفاقية في مجالات ثمانية هي : حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها ,العلامات التجارية , المؤشرات الجغرافية, المعلومات السرية (الأسرار التجارية) ,النماذج الصناعية ومدة الحماية 10 سنوات , براءات الاختراع ومدة الحماية 20 سنة, التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ومدة الحماية 10 سنوات , الأصناف النباتية ومدة الحماية من 20-25 سنة.
- ✓ هذه الاتفاقية عبارة عن إحالة إلى الالتزام بأحكام عدد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وهي :

- اتفاقية (باريس) لحماية الملكية الصناعية .
- اتفاقية (بيرن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية .
- معاهدة الملكية الفكرية المتصلة بالدوائر المتكاملة. [1]

[1] رانيا محمود عبد العزيز , مرجع سابق ذكره , ص 182.

خلاصة الفصل الأول

اعتمدت التجارة الدولية في مختلف مراحل تطورها على مبدأين أساسيان كان لهما الأثر الكبير في تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية؛ فمبدأ حرية التجارة الدولية قد ساد قبل الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية، وكان يدعو إلى ضرورة إطلاق حرية التبادل التجاري بين جميع البلدان للاستفادة من المزايا العديدة التي تختص بها كل دولة ؛ أما مبدأ تقييد التجارة الدولية فقد ساد في فترة ما بين الحربين العالميتين، من خلال إقامة الحواجز والقيود أمام حركة التجارة الدولية من أجل حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وتؤثر الأحداث والمتغيرات الدولية في اعتماد أي من المبدأين كسياسة تنتهجها الدول.وتطورت النظريات المفسرة للتجارة الدولية حتى أن وصلت النظرية الحديثة إلى تبسيط عمليات التجارة الدولية بين الدول .

و للحفاظ على قطاع التجارة وخاصة التجارة الدولية تعمل بعض الدول على إدخال سياسات وذلك بتباع قوانين وتشريعات لحمايتها والبعض يعمل على عدم تدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص والوسائل الأخرى .

ومع بروز مصطلح العولمة الاقتصادية أصبح للنظام التجاري الجديد بظهور المنظمة العالمية للتجارة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، فقد تأخر إنشاؤها نتيجة الظروف والترتيبات الاقتصادية الدولية، في حين ظهر في وقت سابق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذيْن توليا الإشراف على تنفيذ القواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية. وتشكل المؤسسات الثلاثة الدعائم النقدية والمالية والتجارية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الثاني : نظريات واستراتيجيات
الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الثاني

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية . وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة و الاستثمار ، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي .

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل وزيادة الأجور و إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له . ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة , زادت حركة التجارة الدولية بشدة كما تبنت شركات متعددة الجنسيات استراتجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفرات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة .

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني : عوامل و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر التجارة الدولية صدام أم توافق ؟

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب ، بسبب الصعوبة التي واجهت الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية في تحديد أبعاده الخاصة و أهدافه المختلفة ولكي نتعرف على أهم هذه المفاهيم سنتناول في هذا المبحث مختلف التعاريف كما سنتطرق إلى أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا نظريات المفسرة له .

المطلب الأول : مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف يتم التطرق في هذا المطلب تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى لأهدافه و الفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي الغير المباشر .

أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر , وكل تعريف يختلف عن الأخر من حيث الزاوية التي ينظر بها للاستثمار و الغرض أو الهدف من الاستثمار , في ما يلي نورد بعض التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر :

هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر . ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح " المستثمر المباشر " و إلى المؤسسة باصطلاح " مؤسسة الاستثمار المباشر " .[1]

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة .[2]

عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام 1993 الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دول بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع [3].

---

[1] موسى سعيد مطر و آخرون .التمويل الدولي .دار صفاء للنشر والتوزيع .عمان .الأردن . 2008 .ط1. ص 33

[2] UNCTAD- WORLD WVESTMEMT REPOE.NEW YORK 2000.

3. حاتم عبد الجليل القرنشاوي , الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي .عوامل الجذب والمعوقات , مؤتمر الاستثمار والتمويل , القاهرة , 2006. , ص 18.

يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون للتعريفات المذكورة , حيث تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة الهدف المتمثل في تحقيق الربح . فالعناصر الأساسية التي يتطلب توفيرها في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في وجود تدفق الأموال النقدية من دولة إلى أخرى وذلك بغرض إنشاء مشروع ربحي من خلال تولي إدارة ذلك المشروع كليا أو جزئيا .

ثانيا : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها و تأمين الحاجات وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة ، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى :

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلة لأجل استخدامها في صناعات مختلفة . أي إبقاء الدول المستقبلة للتمويل الدولي مصدرا للموارد الطبيعية .
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات وبضائع الشركة الأجنبية , أي إبقاء الدولة المستقبلة سوقا لتصريف منتجاتها.
- ✓ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلة , بينما تبقى هي الدولة المتخصصة في الإنتاج النمطي .[1]
- ✓ الاستفادة من القوانين والتشريعات من الدول المستقبلة , والمتعلقة بالتشجيع و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلة .
- ✓ سيطرة الدول المانحة أو المستثمرة على اقتصاديات البلد المستقبل بسهولة لقيام شركاته بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة , و الاعتمادية والأسعار المنخفضة وذلك لأنها تمتلك تكنولوجيا متطورة ومتقدمة .
- ✓ الحصول على التكاليف الإنتاج بأقل ارتفاع
- ✓ تسهيل اختراق الأسواق العالمية.[2]

[1] رائد عبد الله العبيدي . التمويل الدولي ..دار الأيام للنشر والتوزيع , عمان .,الأردن .2013 .ص. .147

[2] بلعيد عايد عبير . الملتقى الدولي حول آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر . جامعة بسكرة . الجزائر .2010. ص 05.

المطلب الثاني : أشكال و مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف الأشكال و المكونات بالتعدد والتنوع , لذا سنتناول في هذا المبحث أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تعددها وكذلك مكونات هذا النوع من الاستثمار .

أولا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي أشكال متعددة منها الاستثمار الأجنبي المباشر , والذي يتمثل في تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع , إضافة إلى حقه في إدارة المشروع . وعليه يمكن تلخيص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي :

- ✓ **مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك) :**

وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي , وبنسب متفاوتة , تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء , وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب , حيث تنص قوانين كثيرة من الدول يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي 49 % من رأس مال المشروع , وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي .إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة للاقتصاد المضيف , وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك .[1]

- ✓ **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :**

وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات .ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات .و من مزايا هذا النوع من الاستثمارات أن زيادة حجم تدفقات النقد إلى الدولة المضيفة .

يؤدي كبر حجم المشروعات إلى المساهمة الجدية في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض تصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستقبلة .[2]

[1] ماجد أحمد عطا الله . إدارة الاستثمار . دار أسامة للنشر و التوزيع .عمان. الأردن .2011 .ط1. ص 101 .

[2] موسى السعيد و آخرون .مرجع سابق ذكره .ص54

✓ **مشروعات أو عمليات التجميع :**

وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي و آ خر وطني سواء عام أو خاص , يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا , وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو الشكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي وفي هذه الحالة وبالنسبة للمزايا والعيوب سوف يكتسب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك كليا للمستثمر الأجنبي , وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمارات قلة نقل التكنولوجيا , وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية و التأهيل .[1]

- ✓ **عقود التصنيع وعقود الإدارة :** تبرم بين الشركة المتعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المستقلة يتم بمقتضاها قيام الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقات إنتاج بالوكالة أما الإدارة فهي عبارة عن اتفاقية أو مجموعة من الترتيبات و الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من المشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في المشاركة في الأرباح.
- ✓ **عقود التصدير** : وفيه تضمن المؤسسة الأجنبية تصدير مؤسسة محلية إذا تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عمليات التصدير إلى الشركاء المحليين.
- ✓ **عقود التراخيص و الامتياز** : هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي باستعمال التكنولوجيا و براءة الاختراع و الخبرات الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية مقابل عائد معين .
- ✓ **عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات):** هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي و الوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما ان يصل المشروع الى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني و عادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة .[2]

[1] بيوض محمد العيد , تقيم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي , أطروحة دكتورا , غير منشورة, جامعة سطيف , الجزائر , 2011, ص43.

[2] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي , التمويل الدولي , مرجع سابق ذكره , ص 152

ثانيا : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث ركائز أساسية تتمثل في ما يلي : [1]

✓ **رأس المال المستثمر :**

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في البلد المضيف , وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس المال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا .

✓ **الأرباح المعاد استثمارها:**

وهي الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح الاستثمارات التي دخل فيها في البلد المضيف و دون تحويلها إلى بلده الأصلي وتبقى محتجزة داخل المشروع في البلد المضيف الذي هو مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها . أي يتم تحويلها إلى استثمارات أخرى , وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمات الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد .

✓ **القروض داخل الشركة نفسها:**

وتتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر فسنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر .

✓ **نظرية عدم كمال الأسواق :**

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها , كما أن توفر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على المنافسة المشروعات المحلية في الدول المضيفة. ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها القدرة التنافسية ما يلي : [2]

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي .
- توفر مهارات إنتاجية وتسويقية مقارنة مع الشركات المحلية .

[1] موسى سعيد مطر وآخرون , مرجع سابق ذكره , ص 68.

[2] عصام عمر مندور , محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية , دار التعليم الجامعي , مصر , 2010 , ص 43.

- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية .
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية التي تمنحها الشركات الأجنبية

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها تفترض وعي الشركات الأجنبية بجميع فرص الاستثمارات الأجنبية في الواقع وهذا غير واقعي من الناحية العلمية .

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال الأسواق في تحقيق أهداف الشركات الأجنبية مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط و الإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة ومن ثم فإن قدرة الشركة الأجنبية على جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الدول المضيفة سوف تتأثر هي الأخرى لنفس السبب.

✓ **نظرية الحماية:**

تقوم هذه النظرية على توضيح أهم الإجراءات و التدابير التي تعتمدها الشركات الأصلية لحماية الاختراعات التي طورتها في كل المجالات , وضمان عدم تسربها إلى الدول الأخرى المضيفة لأطول فترة ممكنة.

تستطيع هذه الشركات زيادة وتعظيم نسبة أرباحها إذا قامت بأكبر قدر ممكن من حماية الكثير من أنشطتها الخاصة , وضمنت عدم تسربها إلى الدول الأخرى (مثل البحوث و الإخترعات و المهارات الإدارية و الفنية و التطويرات التكنولوجية), ومنه نجد أن أغلب الشركات الرائدة في العالم حاليا هي من بين الشركات التي استطاعت إلى حد بعيد ضمان حماية جزء أو كل من أنشطتها. [1]

✓ **نظرية الموقع :**

ترتكز هذه النظرية على الدوافع و العوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج , وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار, بمعنى أنها ترتكز على المحددات و العوامل الموقعية أوالبيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة .

إن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة و التي ترتبط بالعرض و الطلب , تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية و التسويقية و البحوث و التطوير و نظم الإدارة...إلخ.

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل قرار لشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وكذلك بقرارها الخاص , المفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار ,بين التصدير لهذه الدولة و غيرها من

[1] فلحيح حسن خلف ., التمويل الدولي , عمان , مؤسسة الوراق . 2004 , ص 181.

الدول المضيفة وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق الإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق و ذلك على النحو التالي :

- العوامل المرتبطة بالسوق : مثل حجم السوق ومدى اتساعها , معدل نمو السوق , الرغبة لي المحافظة على العملاء السابقين ....الخ .
- العوامل التسويقية : مثل درجة المنافسة , مدى توافر منافذ التوزيع ووكلاء الإعلان ,درجة التقدم التكنولوجي..الخ
- العوامل المرتبطة بالتكاليف : مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية ...الخ .
- ضوابط التجارة الدولية : مثل التعريفة الجمركية , نظام الحصص , القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير.[1]

✓ **نظرية دورة حياة المنتوج : "" تطرقنا إليها سابق "**

في المبحث الأول , المطلب الثاني , نظريات الحديثة في التجارة الدولية .

المبحث الثاني : محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي و مزايا وعيوبه

بعد ما تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والدوافع لكل من المستثمر الأجنبي و البلد المضيف و كذلك إلى مزايا وعيوب هذه الظاهرة الاقتصادية .

المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن نلخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة والتي ساعدت على وجوده بالمحددات التالية :

أولا : المحددات الاقتصادية : تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دولة معينة منها وعن غيرها ومن محدداته ما يلي :

✓ **درجة الانفتاح على العالم الخارجي :**

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو البعيدة عن الاقتصاديات المغلقة وفي سبيل التعرف على درجة الإنفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة, ومن هذه المقاييس :[2]

[1] ماجد أحمد عطا الله , إدارة الاستثمار , مرجع سابق ذكره , ص 101

[2] نفس المرجع السابق , ص ص 102.101.

- نسبة الصادرات إلى الإنتاج القومي .
- درجة التركيز في الصادرات .

✓ **القوة التنافسية للاقتصاد القومي :**

تتمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي .كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح [1], ويمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها :

- لرقم القياسي لأسعار الصادرات .
- معدل النمو . [2]

✓ **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي :**

إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة , وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذاك , إن النجاح في ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات أهمها :

- قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير بها .
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي .
- عدد شهور تغطية الواردات .
- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها .

✓ **السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات :**

في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة , وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات :

- الإعفاءات الضريبية .
- القيود على التحويلات و الأرباح و الفوائد.
- الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص .

[1] عصام عمر مندور . ,مرجع سابق ذكره , ص72.

[2] فريد النجار , الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ,مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , 2000, ص 23.

ثانيا : المحددات السياسية :

حيث تعتبر البيئة السياسية من العوامل القادرة على توجيه الاستثمار إلى بلد دون أخر , وتتكون البيئة السياسية من :

الاستقرار السياسي المحلي.

- المخاطر الإقليمية .
- العلاقات الدولية . [1]

ثالثا : المحددات القانونية والتشريعية :

تتمثل البيئة القانونية بالقوانين و التشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز الاستثمار من قوانين الضرائب والجمارك والحماية من المخاطر الغير اقتصادية مثل التأميم و المصادر وكذلك حق تحويل أرباحه لأي دولة ولهذا تتنافس الدول في إصدار تشريعات محفزة للاستثمار فيما بينها بشرط أن لا تؤدي تلك الحوافز إلى ضياع الموارد القومية و الأخذ من سيادة الدولة ومكانة الدولة المضيفة . [2]

رابعا : وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة :

وتتمثل بحجم الطلب على المنتجات المشاريع الاستثمارية المتأثرة بنطاق السوق وإمكانية اتساعه وخاصة في المناطق التي يتم فيها ترويج السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري .بالإضافة إلى أن حدة المنافسة لها مخاطر عدة خاصة في ما يتعلق بالترويج السلع المراد ترويجها إذ تطلب تكاليف كبيرة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ,ولهذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة .[3]

كما أن هناك بعض المحددات تضعها الأنكتاد كمحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر , والتي يمكن تلخيصها كما يلي : [4]

- توفير البنية التحتية .
- توفر العمالة الكفؤة وتوفر المواد الأولية .
- السياسات التجارية والضريبية .

---

[1] ماجد أحمد عطا الله , إدارة الاستثمار , مرجع سابق ذكره , ص 132.

[2] فبحيح حسن خلف الله , مرجع سابق ذكره, ص46.

[3] . موفق أحمد, الاستثمار الأجنبي المباشر وآثره على البيئة الاقتصادية , مجلة الإدارة والاقتصاد , جامعة الموصل .العراق , العدد 80 .2010 ص 147.

[4] . يوسف مسعداوي . , مرجع سابق ذكره , ص 211.

- سياسات وبرامج الخصخصة .
- متوسط دخل الفرد , والذي يقاس كمتوسط للنتاج المحلي الإجمالي للفرد ؛
- حجم السوق المحلي , والذي يقاس بناتج المحلي الإجمالي ؛

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر ,ونعرض في ما يلي أهم دوافع الطرفين :

أولا: دوافع الدولة المضيفة : تكمن أبرز دوافع الدول المضيفة التي تسع من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية بما يلي :

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديثة الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال .
- التقليل من الوردات وذبك من خلال زيادة المنتوج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا .[1]
- بالاستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها و بالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجتها إلى الخارج كما هو الحال مثلا في تونس إذ تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجاتها داخل البلد بل تصدير منتجاتها .
- تحقق الدول المضيفة جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار لديها محاولتا منها القضاء أو التخفيف من مشكل البطالة , ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد أكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشائها.
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة , والتوسع في الصناعات الخدماتية كسياحة و والتأمين ؛ [2]
- يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخيرة إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تلني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الوردات .وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار .

[1] موفق أحمد , الاستثمار الأجنبي المباشر و آثره على البيئة الاقتصادية . مرجع سابق ذكره ص 142.

[2] فلحيح حسن خلف , التمويل الدولي مرجع سابق ذكره .ص 201.

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية حيث تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الشاسعة والمياه الجوفية .....الخ .
- إن الطاقات الإنتاجية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال هذه الموارد أو بعضها , الأمر الذي يجع الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا لهذه الطاقة الإنتاجية .[1]

ثانيا : دوافع المستثمر الأجنبي

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط والأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر :

- الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي – من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر . كما قد يسع المستثمر الأجنبي من الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة , ومهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية و المحلية .وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيارات الترخيص بهدف رفع الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي .
- تعظيم الأرباح : حيث أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة و الدولة المضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعا للميزة النسبية التي تتوافر في الدول المضيفة .[2]
- تجنب العواقب التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق , ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضا نظام (قواعد المنشأ) .الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج المحلية في المنتج النهائي .
- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر , وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض التكاليف تكاليف الإنتاج الخاصة
- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ يؤدي إلى فتح بأسواق جديدة

[1].عبد الكريم بعداش , الاستثمار الأجنبي المباشر . رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية ,غير منشورة , جامعة الجزائر , 2008 , ص 54.

[2]بندر بن سالم الزهراني , الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي , مداخلة مقدمة إلى أعمال المؤتمر العربي في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر , السعودية .2011 , ص 12.

أمامها , وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية . [1]

المطلب الثالث : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا كبيرا في تحقيق فوا ئد ومنافع هامة للدولة المتلقية له ,كما أن له آثار اقتصادية على هاته الدول وهذا ما سنتطرق له في ما يلي :

أولا : مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الجهود لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية و الإدارية التي تصاحب تدفق هذا الاستثمار إذ أن بعض الدول قد تتوافر لديها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات , إلا أن توافر التقنية الحديثة يحول تنفيذ تلك المشروعات . ويمكن إيجاز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية :

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية ,واكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون بالعمال بها .
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استفادة المستهلكين من خلال قيام المستثمر الأجنبي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة مما سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتج
- يقوم المستثمر الأجنبي بتقديم الخبرة والتدريب لليد العاملة المحلية المناسبة في هذا المجال جراء امتلاكه لكفاءة الأداء .
- تستفيد الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي نتيجة زيادة موارد الضرائب التي تفرضها على هذا الاستثمار .
- قد يقوم المستثمر الأجنبي بإقامة بعض مشروعات البنى الارتكازية للاقتصاد , مما يعود بالفائدة على البلد المضيف لهذا الاستثمار .
- إن القطاع الخاص في الدول النامية لا زال قاصرا وغير متمكن للدخول في بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة كالصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى رؤوس الأموال كبيرة وخبرة عالية والتي تمكن للمستثمر الأجنبي القيام بمثل هذه المشروعات ويحقق للبلد فوائد كثير. [2]

[1] دريد محمود السمراني .الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2006, ص 76.

[2] فريد النجار , مرجع سابق ذكره, ص 94.

ثانيا : عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا والدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر تنمية اقتصاديات الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا السالف ذكرها , إلا أنه يواجه العديد من الانتقادات والتي نذكر منها التالي :

إن أهداف المساهم الأجنبي هو في الواقع تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح و بالتالي الحصول على أكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة أساسية , وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية .

- أن التقنية المستخدمة في مثل هذه الشركات أو المساهمات و أساليب الإنتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم وبالتالي قد لا تلاءم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة و من ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية [1]
- أن الاستثمارات أو الشركات الدولية الكبيرة عادة ما تمتلك إدارات متطورة ومتخصصة لها القدرة على تفلت من الرقابة وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية , كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من التكوين أو تشكيلة احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي .[2]
- عدم تطابق استراتجيات شركات متعددة الجنسيات مع إستراتيجيات الدول النامية .
- تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات أساليب غير قانونية كالرشوة لتسير أمورها .ومن ثم تلعب دورا هاما في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية بالدول النامية .
- هناك عيب آخر ويتمثل في تركز الاستثمارات الأجنبية أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة , في الدول المضيفة تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في دول متقدمة (الدولة الأم) بقدرتها على إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة مقارنة بالدول النامية .مثل الصناعات الكيمائية , المنسوجات , الصلب , الإسمنت و السيراميك .[3]

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية صدام أم توافق ؟

إن الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية متشابكان تشابكا يتعذر حله، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات و عمليات الشركات أم على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، و هما بذلك

[1] عبد السلام أبو قحف , الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية , مؤسسة شباب الجامعة , مصر ,2003 .ص ص 21.22.

[2] سليمان ناصر , الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الدولي . مجلة الباحث , جامعة ورقلة, الجزائر .2010 , العدد 10.ص 138.

[3] أيمن النحراوي , لوجستيات التجارة الدولية , مرجع سابق ذكره , ص 206.

يؤثران على عملية التنمية بشكل مشترك و غير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضها، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات و الشركات عابرة القوميات و المنظمات الدولية لتأسيس إطار ذي نهج منسقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في البيئية الجديدة لهما.ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لعلاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر و اتفاق الإجراء المتصل بالتجارة و أيضا تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشر

المطلب الأول : علاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر

تؤثر التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تفضل الشركات المستثمرة التوجه نحو الدول التي تقوم بتحرير تجارتها الدولية يشكل تام وسوف نحاول في هذا المطلب تحديد العلاقة المشتركة بين هذين المصطلحين الاقتصاديين .

أولا: علاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن لسياسات التجارة الدولية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة، أن فرض تعريفة عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات،و يعطل بذلك إجراءات حماية التجارة. أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، و بذا تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. و بالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح و تحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير. [1]

ثم إسناد هذه النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان (45) في عام 1992، في حين كانت النسبة المناظرة في دول أمريكا اللاتينية المحمية نسبيا (23) فقط، فضلا عن ذلك فإن الاتفاقيات التجارة الإقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في سبيل المثال، الاتفاقات الخاصة بمناطق التجارة الحرة، و الاتحادات الجمركية والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مثال على التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة، إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية و اليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد

[1] حشماوي محمد , الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية , أطروحة دكتورا ,(غير منشورة).جامعة الجزائر .2006, ص244.

تحرير التجارة في المنطقة، مما زاد بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة و التجارة داخل شبكة الشركة من جهة ثانية .[1]

بات من المتوقع مع الاتجاه العام لتحرير التجارة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وقد شهدت الألفية الظاهرة تدويل واسع للنشاط الاقتصادي يمكن أن تعزى إلى زيادة معدلات العولمة . وقد أسهم تحرير التجارة الدولية بلا شك في زيادة عدد الشركات التي تحاول استكشاف الأسواق خارج حدودها الوطنية .

كما تساهم خفض الرسوم الجمركية , في انخفاض تكاليف النقل والمواصلات الأمر الذي جعل من المجدي تقسيم عماليات الإنتاج بالشكل الذي معه تستطيع أن تتخصص في مرحلة معينة من الإنتاج .وبالتالي ارتفع عنصر الواردات والصادرات الدول المضيفة , الأمر الذي دعم وزاد من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .[2]

فاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر هو أحد أسرع الأنشطة الاقتصادية نموا , في جميع لأنحاء العالم بعد التجارة الدولية , حيث بلغ حوالي 1.5 تريليون دولار في عام 2011 , منخفضا بنسبة 32 % عن أعلى قيمة حققت في عام 2008 والبالغة 1.98 تريليون دولار . تحرير التجارة و الاستثمارات الدولية. [3]

ثانيا : تحرير التجارة والاستثمارات الدولية

لعل الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية و الاستثمارات، و لتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في الإصلاحات في السياسات التجارية و الاتفاقات العالمية و الإقليمية

- ✓ **إصلاح السياسات التجارية:**

فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا. و هذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية و يسهم في الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية و بين هذه الأخيرة نفسها. فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص و اقتصاديات الإنتاج الموسع.

---

[1] أيمن النحراوي , لوجستيات التجارة الدولية , مرجع سابق ذكره .ص 115.

[2] محمد عبد الحميد محمد شهاب , آثر الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر , مقالات إقتصادية , كلية العلوم الإدارية . الرياض,السعودية , العدد 66, 2013, ص 26.

[3] world Investment Report (:New Y0RK : UNCTAD.2012)

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، و في العديد من الحالات، كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق و البنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية و أزالت الحماية عن الصناعات المحلية و قامت بترشيد هيكل التعريفات. و من جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية على السواء.

و عموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية و مالية مساندة و ذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية و جلب الاستثمارات الأجنبية و ما يترتب عنها من نمو و تنمية لاقتصادياتها. و على وجه العموم، فإن برامج الاستقرار و التكيف الهيكلي دفعت بالبلدان النامية على طريق تحرير التجارة إلى مدى أبعد بكثير مما هي مطالبة و ملتزمة به في إطار النظام التجاري العالمي و الاتفاقيات الجديدة عقب جولة الأوروغواي.

و المفارقة هي أن هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل تحرير نظم تجارتها الدولية، في حين تطبق الدول الصناعية المتقدمة الحماية ضد منتجات البلدان النامية المصدرة إليها.[1]

- ✓ **إصلاح النظام التجاري العالمي:**

بعد جهود بدأت منذ عام 1947 تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية و الجمركية و غير الجمركية على السلع، و فتح الأسواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت ، بعد انتهاء جولة الأوروجواي عام 1994 منظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من 4% [2]

لعل من الآثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطارا للتجارة العالمية. ففي الأجل البعيد يتوقع أن تسهم نتائج هذه الجولة في تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة و تسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز و لا قيود.

[1] فريد النجار , الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ,. ص105.

[2] حشماوي محمد , , مرجع سابق ذكره, ص 214.

✓ **تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر**

ومن المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة. منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم هذه المناطق مزايا قانونية وضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، و يتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية خلال (30) عاما الماضية، و توجد الآن في (70) بلدا على الأقل، مع مناطق أخرى في طريقها إلى التأسيس و تشتمل هذه المناطق على نحو نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية[1]. و كما هو الحال مع الاستثمار الأجنبي المباشر عموما، فإن الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات مركز بشكل كثيف، إذ يهيمن في (12) بلدا ناميا و على (84%) من الاستخدام الكلي لهذه المناطق (باستثناء الصين)من جانب آخر، فإن قيام معظم الدول بإصلاحات متشابهة مستندة إلى آلية السوق، جعل الاستثمار الدولي أكثر تنافسية من قبل و لم يعد كافيا بالنسبة للبلدان أن تنشئ قانونا استثماريا مناسبا و إطار عمل اقتصاد كلي ملائم لتنتظر اندفاع المستثمرين الأجانب المباشر في مثل هذا المناخ التنافسي، حيث أن تقارب التحرير على نطاق العالم زاد من حرية اختيار مواقع الاستثمار المتعددة و البديلة من الشركات عابرة القوميات.[2]

إن الحوافز ليست من بين المحددات الرئيسية لقرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر. و على الرغم من ذلك فإن التنافس بين البلدان على جذب الاستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز أصبح منتشرا و قويا،و يمكن تصنيف حوافز الاستثمار إلى:

- **حوافز تمويلية** : و تتضمن تجهيز رؤوس الأموال على نحو مباشر للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومة المضيفة على شكل ضمانات استثمارية و قروض مدعومة أو منح، و معونات و هبات.
- **حوافز مالية** : و تهدف إلى تخفيض العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي عموما، و لهذا الصنف تتبع فقرات كالإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطية و السلع الرأسمالية.
- **حوافز غير مباشرة**، و تهدف إلى تعزيز ربحية المستثمر بطرق شتى غير مباشرة، في سبيل المثال، قد تقدم الحكومة الأرض و البنى الأساسية القائمة عليها بأقل من الأسعار.

بالاضافة مقاييس الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] يوسف مسعداوي , مرجع سابق ذكره , ص ص 117.118.

[2] هناء عبد القادر: الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية. بيت الحكمة بغداد 2002– ص 107

جدول (5) مقاييس الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية

المقاييس	الآثار الاقتصادية المتوقعة
1 – حوافز الاستثمار	
*الإعفاءات الضريبية	التأثير في موقع الاستثمار الدولي واختيار دولة
* الإعفاءات الجمركية	مضيفة دون غيرها
* الدعم	
* منح الاستثمار	
2 – متطلبات الأداء	
*الشروط المحلية للملكية	تقيد ملكية الاستثمار
*شروط الترخيص	تتطلب تحويل تكنولوجيا
*شروط تحويل رأس المال و الأرباح	تقيد التحويلات المالية
*شروط العملات الأجنبية	تقيد التحويلات المالية
*قيود التصنيع	قيود الإنتاج
*شروط تحويل التكنولوجيا المتقدمة	الإحلال محل الدول المنافسة
*شروط المنتج	الإحلال محل الدول المنافسة
*شروط الميزان التجاري	الإحلال محل الدول المنافسة
*شروط التصدير	الإحلال للواردات
*شروط الإحلال محل الوردات	تقييد الصادرات
	التسعير التراكمي للواردات

المصدر : فريد النجار , مرجع سابق ذكره , ص 64.

المطلب الثاني : اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

يعتبر اتفاق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة في إطار النظام التجاري الجات ومنظمة التجارة العالمية , فضلا عن احتمال تأثيره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي .

أولا : التعريف بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة :

يقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية , حيث تفرض حكومات الدول المختلفة عادة مجموعة من القوانين واللوائح و الإجراءات التي تنظم أسلوب التعامل مع الاستثمارات

الأجنبية المباشرة , ويتحقق ذلك من خلال تقرير عدد من مزايا و الحوافز لجذب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها لمجالات وأنشطة معينة تتمتع بأولوية خاصة وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي تطبقها الدولة , وحينما يكون لهذه التدابير والإجراءات ارتباطا لحركة التبادل التجاري الدولي فإنها تعرف بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة .

وقد حدد اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة . معنى هذه الإجراءات بأنها الشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل في نطاقها الإقليمي , والتي تنطوي على تقيد وتشويه التجارة العالمية وذلك من خلال تعارضها مع المبادئ العامة التي تقوم عليها اتفاقية الجات 1994, و أن هذه الإجراءات تحد من نمو التجارة العالمية وتضع العراقيل أمام حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية . [1]

ثانيا – خصائص إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة :

تتسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بالخصائص الآتية : [2]

- ✓ تميل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى التركز في صناعات محددة ,مثل صناعة السيارات , الصناعات الكيمائية والبترو كيميائية , وصناعة البرمجيات و أجهزة الكمبيوتر وبالرغم من ذلك فإن اللوائح والنظم المتعلقة بإجراءات الاستثمار تكون قابلة للتطبيق على كل الصناعات في عدد كبير من الدول .
- ✓ أن الشرط المكون المحلي يكون الأكثر شيوعا في صناعات السيارات من شرط التصدير , والعكس فإنه في صناعة البرمجيات والمعلومات و أجهزة الكمبيوتر ,فغن شرط التصدير يكون هو الأكثر شيوعا من شرط المكون المحلي بينما يتواجد الشرطان معا في الصناعات الكيمائية والبترو كميائية .
- ✓ أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة توجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية , ولكنها أكثر انتشارا في الدول النامية , بالرغم أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة قد توجد بصورة ضمنية في الدول المتقدمة في شكل " قواعد المنشأ " والتي تماثل " شرط المكون المحلي "
- ✓ يتكون مصطلح إجراءا المتصلة بالتجارة من قسمين يتعلق القسم الأول بالجزء الخاص بإجراءات الاستثمار , ويقصد بها مجموعة الإجراءات المنظمة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال العالمية , أما القسم الثاني فيتعلق بالجزء الخاص من تلك الإجراءات المتصلة بالتجارة .

---

1 صفوت عبد السلام عبد الله , منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر , دراسة لآثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية , مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للتجارة, الكويت . ص 1790.

[2] عبد المالك عبد الرحمان مطهر , , مرجع سابق ذكره ص 511.

ويترتب على هذه الخاصية الرابعة أن اتفاق لإجراءات الاستثمار لا يشمل مجمل إجراءات الاستثمار بصفة عامة وتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كافة القيود المفروضة عليها , وإنما يتعلق الأمر بالمعالجة الجزئية لمجموعة الإجراءات المتعلقة فقط بالتجارة الدولية , ولهذا يوصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق جزئي لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلاحظ أن إجراءات الاستثمار التي تم معالجتها في اتفاق تقتصر على التجارة في السلع فقط . أما ما يخص التجارة في الخدمات فقد عولج في اتفاق الخدمات .

ثالثا : الأحكام الأساسية لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية

يتكون إجراء الاستثمار المتصل بالتجارة من تسع مواد وملحق للاتفاق وسوف نعرض في ما يلي لأهم الأحكام التي تضمنها هذا الاتفاق وعلى النحو التالي : [1]

- ✓ **نطاق تطبيق الاتفاق :**

حددت المادة الأولى نطاق تطبيقه فنصت على أن " ينطلق هذا الاتفاق على تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في السلع وحدها , ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا ينطبق على إجراءات الاستثمار غير متصلة بالتجارة , أما ما يخص بتجارة الخدمات فقد تمت معالجته في إطار الاتفاقية العامة للخدمات .

- ✓ **الإجراءات المحظورة طبقا لاتفاقية الترميز :**

طبقا للمادة الثانية من الاتفاق " لا يجوز لأي عضو أن يطبق أي إجراء للاستثمار متصل بالتجارة لا يتفق مع أحكام المادة 3 بشأن مبدأ الالتزام بالمعاملة الوطنية , أو المادة 11 بشأن الالتزام بإلغاء العم للقيود الكمية من اتفاقية الجات 1994.

ويستفاد من ذلك أن إجراءات الاستثمار المحظورة طبقا لهذه الاتفاقية هي تلك الإجراءات التي لا تتفق مع الالتزام مبدأ معاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنفس المعاملة الوطنية , أو مع الالتزام مبدأ الإلغاء العم للقيود الكمية وقد أورد ملحق هذه الاتفاقية قائمة توضيحية بإجراءات الاستثمار التي تعتبر مخالفة لمبدأي المعاملة الوطنية و إلغاء القيود الكمية .[2]

كما هو معلوم فإنه يترتب على اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام و قواعد لا سيما مبدأ المعاملة الوطنية و الإلغاء العام للقيود الكمية , وذلك من أجل تخفيف القيود على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و زيادة نمو حركتها على مستوى العالم.

[1] صفوت عبد السلام عبد الله , منظمة العالمية للتجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر , مرجع سابق ذكره , ص 1795.

[2] نفس المرجع السابق , ص 1795.

المطلب الثالث : اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح موضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المضيفة ظاهرة تشغل بالمسئولين خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة وتكثر الإشادة بها في تصريحاتهم وبياناتهم بشكل متكرر و مكثف. وتوحي هذه المواقف للكثيرين بأن حل مشاكل الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال سبيل أساسي هو اجتذاب رأس المال الأجنبي بشتى السبل ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق.

أولا : الاستثمار الأجنبي في ضوء الأزمة الاقتصادية– الاتجاهات العالمية

إذا كان اجتذاب رأس المال الأجنبي قرار قد تم اتخاذه ، فمن المهم التعرف على اتجاهات رأس المال الأجنبي خلال السنوات السابقة من حيث حجمه ومدى انتظام تدفقه، ومن حيث توجهاته الجغرافية والمناطق التي يفضل التوجه إليها، و القطاعات الاقتصادية التي يفضلها، ليمكن بالتالي التعرف على أهم الآثار المتوقعة على تدفقه في ظل الأزمة الحالية .[1]

وبشير التقرير الأخير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الاستثمار العالمي لعام 2008 إلى عدد من النقاط الهامة : [2]

- ✓ ارتفاع إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في العالم إلى مستوى غير مسبوق بلغ 1833 مليار دولار أمريكي في 2007 بزيادة نسبتها 30 % عن العام السابق، وان كان معدل الزيادة يقل عن نظيره المسجل في 2006 والذي بلغ 47 %. وطبقا للتقرير فان الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في أواخر 2007 لم يكن لها آثار ذات مغزى على حجم تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام، ولكنها أضافت المزيد من عوامل عدم التيقن والمخاطر إلى الاقتصاد العالمي. كما يشير التقرير إلى أن تلك الأزمات المالية والائتمانية قد تؤدي إلى آثار سلبية على حجم الاستثمارات الأجنبية في 2008 – 2009، إلا انه لا يمكن التنبؤ بأية درجة من درجات الدقة عن حجم هذه التدفقات المستقبلية نظرا لما يميز هذه التدفقات من تقلب دائم .
- ✓ تركز الجزء الأكبر من الاستمارات الأجنبية في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهي الظاهرة التي بدأت في التعاظم منذ تسعينات القرن الماضي بصفة خاصة. وقد بلغ إجمالي التدفقات الموجهة لهذا الغرض نحو 1627 مليار دولار أمريكي ، بزيادة نسبتها 21 % عن الرقم المناظر في عام 2000 وهو العام الذي شهد أعلى مستوى لتدفقات رءوس الأموال الأجنبية لغرض الاستحواذ

[1] محمد نور الدين , الاستثمار الأجنبية في ظل الأزمة العالمية , مداخلة في مؤتمر العربي للاستمارات العربية ,مصر , 2011, ص ص 3.2.

[2] نفس المرجع السابق , ص 7.

والاندماج. وفي المقابل تراجع عدد المشروعات الجديدة التي نفذتها الشركات دولية النشاط في كل دول العالم من مشروعا في 2006 إلى 11703 مشروعا في 2007 .

- ✓ كما تركز القدر الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، حيث خضها نحو 1248 مليار دولار من هذه التدفقات خلال عام 2007 بزيادة كبيرة نسبتها 33 % عن العام السابق.وبما يزيد عن مثل الرقم المناظر في 2005 . وبذلك اختصت هذه الدول بأكثر من 68 % من أجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 مقابل ما نسبته 64 % في 2005 و67 % في 2006 . ويعكس هذا التركز اقتران ما سلفت الإشارة إليه من غلبة التدفقات المخصصة لعمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات والبنوك دولية النشاط، وهي عمليات يتم جانبها الأكبر فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة.
- ✓ ويظهر التوزيع الجغرافي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال 2007 أن هناك زيادة في الأرقام المطلقة للتدفقات إلى كافة المجموعات الدولية، إلا أن التدفقات تزيد بمعدلات أكبر بالنسبة لكل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية السابقة في أوروبا. أما الدول النامية ،فرغم زيادة التدفقات إليها بنحو 21 % عن العام السابق فان نصيبها النسبي من هذه التدفقات استمر في الانخفاض من 33 % في 2005 إلى29 % في 2006 ليستقر عند 327 % في 2007 . ولا شك أن هذه النتائج تعكس الأولويات التي تضعها الشركات دوليه النشاط لاستثماراتها، ومدى توزعها الجغرافي والقطاعي في الأسواق المختلفة بما يحقق لها اكبر عائد ويضمن سلامتها في ذات الوقت.[1]
- ✓ يعكس حجم الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 الأداء الاقتصادي القوي واستمرار النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة في مختلف مناطق العالم . إلا انه بجانب ذلك تميز عام 2007 بارتفاع كبير في أرباح الفروع التابعة للشركات دولية النشاط خارج حدود دولها الأم. وقد بلغت قيمة هذه الأرباح نحو 1100 مليار دولار أمريكي ساهمت في تغلب الشركات الأم على مشكلة النقص النسبي في التمويل الناتجة عن الأزمة المالية والائتمانية الأمريكية ، حيث أعيد استثمار جانب كبير منها قدر بنحو 30 % من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام. ويشير التقرير في هذا الصدد إلى أن معدل الربح في الشركات دولية النشاط خلال العام ارتفع إلى أكثر من 7 % (صافي الربح إلى المبيعات)، وان الجزء الأكبر من هذا الربح قد تحقق في الدول النامية.

[1] نفس المرجع السابق , ص 4.

جدول رقم (6) : تدفق رأس المال الأجنبي في العالم

	2005		2006		2007	
	مليار دولار	% من الاجمالى	مليار دولار	% من الاجمالى	مليار دولار	% من الاجمالى
الإجمالي العالمي	**959**	**100**	**1411**	**100**	**1833**	**100**
1 – الدول الرأسمالية المتقدمة	**611**	**63.8**	**941**	**66.7**	**1248**	**68.1**
2 الدول النامية:	**316**	**33.0**	**413**	**29.3**	**500**	**27.3**

UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT 2008,P.3

- ✓ كما يظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2007 دلالات على درجة عالية من الأهمية. فقد استمرت الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاعات النشاط الأولي – وعلى الأخص الصناعات الاستخراجية – في الزيادة على النحو الذي شهدته السنوات السابقة، بحيث أصبح نصيبه من هذه الاستثمارات يناظر ما كان عليه في الثمانينات من القرن الماضي. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع لتبلغ 13% من إجمالي الاستثمارات في الأعوام 2004 – 2006، كما أن نصيبه من رصيد الاستثمارات الأجنبية يبلغ 8 %. وفي حين أن رصيد الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة التحويلية يمثل نحو ثلث أجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم ، فقد لوحظ انه حصل فقط على ربع التدفقات الجديدة حلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وبالتالي كان قطاع الخدمات هو المستفيد الأساسي، وهو القطاع الذي يضم الاتصالات والطرق والنقل والكهرباء والمياه والبنوك والتأمين والصحة والتعليم.وهي القطاعات التي يتطلع رأس المال الأجنبي للدخول إليها خلال السنوات المقبلة خاصة من خلال عمليات الخصخصة التي تتم للمرافق ومشروعات البنية الأساسية سواء في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها أو دول العالم الثالث. [1]

[1] عبد الكريم بعداش , مرجع سابق ذكره , ص 145.

ثانيا : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعا معتدلا لتصل إلى 1.23 تريليون دولار في علن 2010 , ولكنها ما تزال أدنى بنسبة 15 % عن متوسطها قبل الأزمة العالمية , وهذا مباين للنتاج الصناعي و التجاري على نطاق العالم الذي عاد إلى مستوياته قبل الأزمة , و يقدر الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سينتعش ليصل في عام 2011 إلى مستواه القائم قبل الأزمة , أي سيزداد إلى 1.6 تريليون دولار , ويقترب في عام 2013 من الذروة التي كان قد بلغها في عام 2008.و هذا السيناريو الإيجابي صحيح إذ لم تحدث صدمات إيجابية اقتصادية عالمية غير متوقعة يمكن أن تنشأ عن عدد من عوامل الخطر التي ما زالت تمارس مفعولها .[1]

أثبتت التقارير أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية أكبر من التدفقات إلى الدول المتقدمة , حيث سجلت ثاني أعلى مستوى لها لتصل إلى 3.7 بليون دولار .وشكلت نسبة قوية قدرها 52 % من التدفقات العالمية ,متجاوزتا في سابقة من نوعها مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بلغ قدره 143 بليون دولار وبمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة(2004-2012) والإسقاطات للفترة (2013-2015) (ببلايين الدولارات)

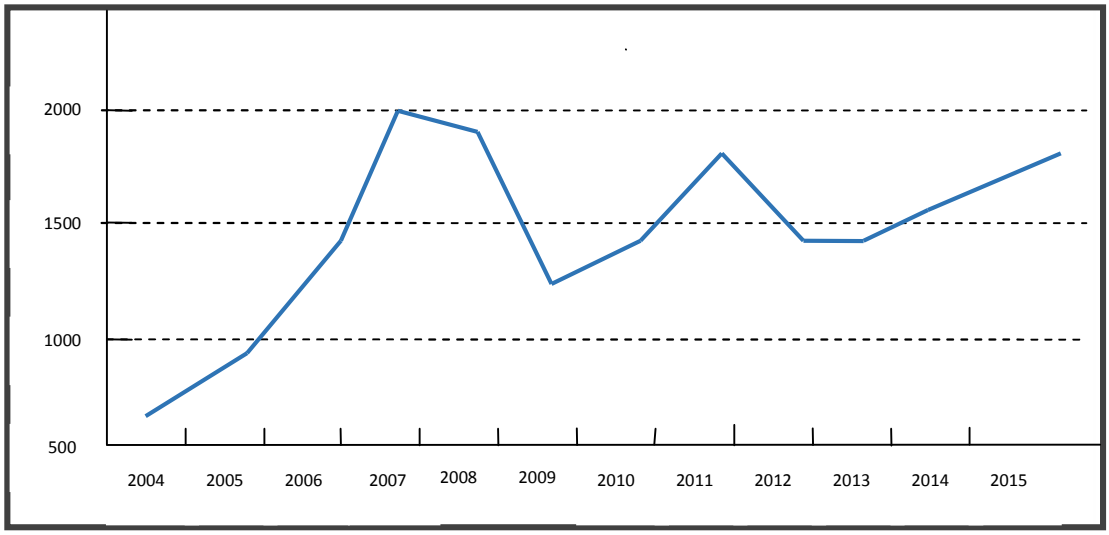

المصدر :الأونتكاند, تقرير الاستثمار العالمي 2013 .

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية , تقرير الاستثمار العالم, 2011 , ص 1.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصاديات الدول النامية 422 بليون دولار , وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها 31 % ورغم الانحسار الاقتصادي العالمي , استمرت الشركات العبر وطنية المملوكة للبلدان النامية في توسعها في الخارج .وظلت البلدان الأسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة , حيث عادلت حصتها ثلاث أرباع مجموع التدفقات في الدول النامية. وزادت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن إفريقيا بثلاثة أمثالها , فيما تظل التدفقات الصادرة عن البلدان النامية في آسيا و أمريكا اللاتينية و منطقة بحر الكاري في مستوياتها المسجلة في عام 2011.[1]

واستمرت بلدان مجموعة بريكس (البرازيل , و التحاد الروسي , و الهند و الصين , جنوب إفريقيا) في احتلال مركز الريادة , بين البلدان المستثمرة الناشئة , في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر , و ارتفعت التدفقات الوارد من هذه الاقتصاديات الخمس من 7 بلايين دولار في عام 2000

الشكل رقم (3): أكبر 20 اقتصاد مضيفا, 2012 (ببلايين الدولارات)

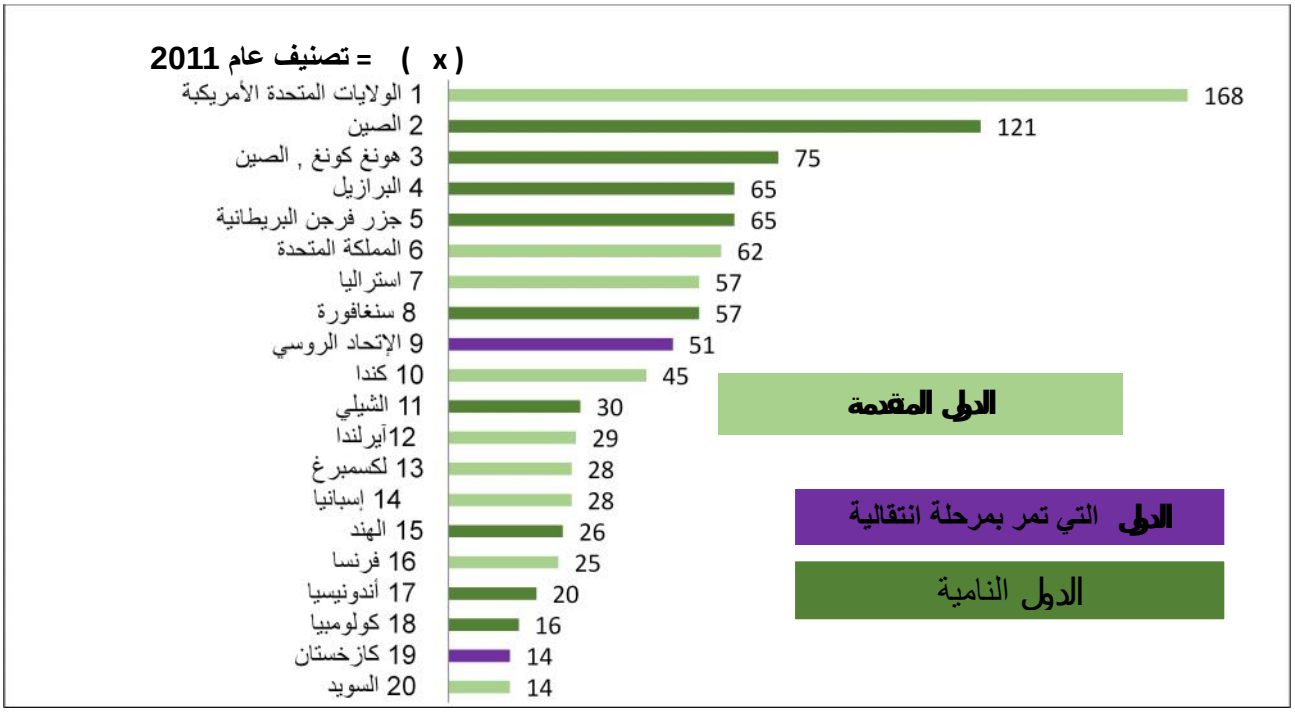

المصدر :الأونتكاند, تقرير الاستثمار العالمي 2013 .

✓ هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة:

انخفضت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 32 في المائة، لتستقر عند عتبة 561 بليون دولار – وهو مستوى لم يشهد له نظير من ما يقرب 10 سنوات. وسجلت

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية , تقرير الاستثمار العالمي , 2013.ص 8.

مجموعتا أوروبا وأمريكا الشمالية هبوطاً في التدفقات الوافدة شأنهما شأن أستراليا ونيوزيلندا. ومثّل الاتحاد الأوروبي لوحده زهاء ثلثي الانخفاض العالمي المسجل في الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن التدفقات الوافدة إلى اليابان سجلت قيمة إيجابية بعد سنتين متتاليتين من الهروب الصافي للاستثمارات[1].

الشكل رقم (4): أكبر اقتصاد 20 مستثمرا , 2012 (ببلايين الدولارات)

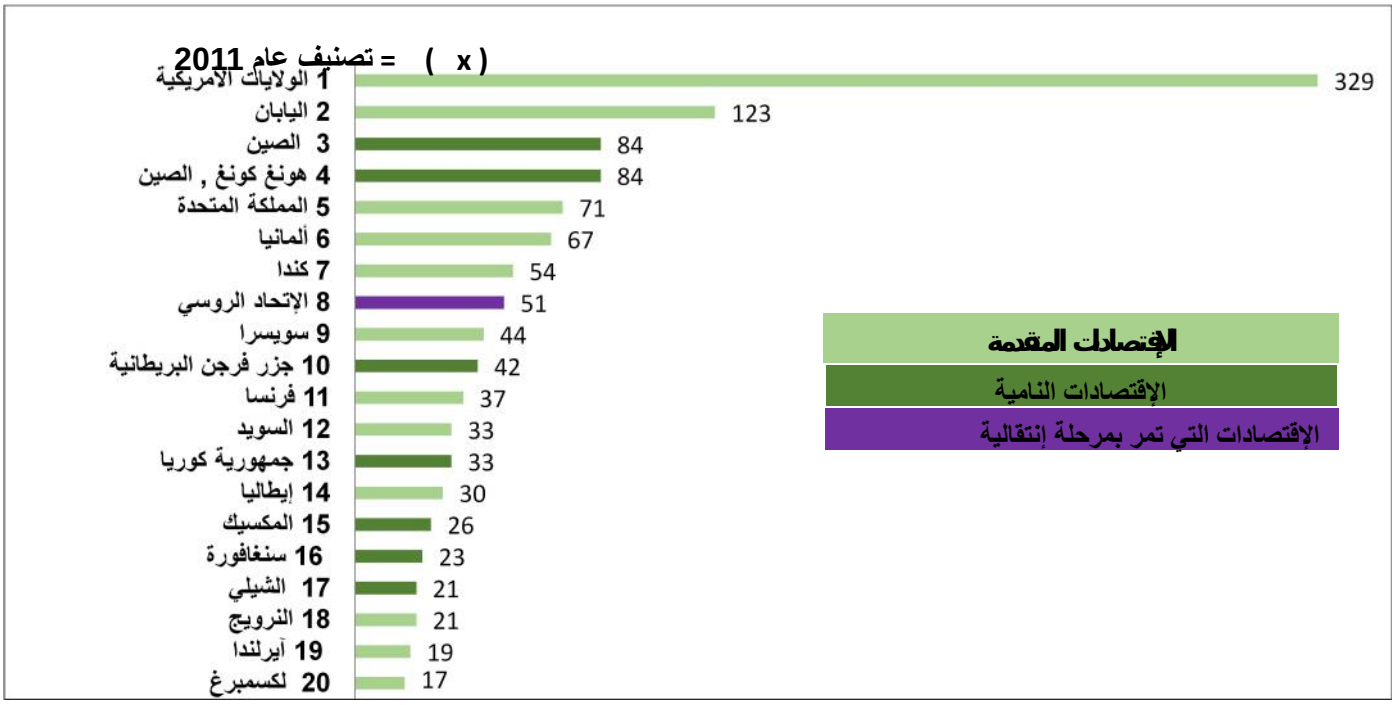

المصدر :الأونتكاند, تقرير الإستثمار العالمي 2013

وانخفضت التدفقات الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة، التي كانت محرك انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2010 – 2011 ، بنسبة 23 في المائة لتستقر عند عتبة 909 بلايين دولار – أي أنها اقتربت من مستوى الحضيض المسجل في عام 2009 . وسجلت كل من أوروبا وأمريكا الشمالية انخفاضاً كبيراً في التدفقات الصادرة عنها، رغم أن اليابان قد خالف الاتجاه، وحافظ على موقعه كثاني أكبر بلد مستثمر في العالم.

ثالثاً: مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2011:[2]

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي خلال عام 2010م لم تستعد بعد عافيتها الكاملة

[1] نفس المرجع السابق , ص11..

[2] عبد الكريم أحمد عاطف , مناخ الاستثمار و أهمية جذبه .مركز الدراسات و البحوث اليمنية , اليمن . 2012, ص 9.

ومستوياتها الحقيقية خلال فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أشار إلى ارتفاع طفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 5% إلى 1244 مليار دولار خلال عام 2010م في أعقاب تراجع بمعدل 32% إلى 1185 مليار دولار عام 2009م[1]، وهبوط إلى 1744 مليار دولار عام 2008م مقارنة بـ1971 مليار دولار عام 2007م.

✓ **التوزيع الجغرافي:**

تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2010 بدرجة كبيرة سواءً من حيث نمط الاستثمار أو التوزيع الجغرافي فيما بين الأقاليم الاقتصادية، ولأول مرة تنجح مجموعتا الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة في استقطاب تدفقات تفوق نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت 642 مليار دولار وبنسبة 52% من إجمالي الاستثمار العالمي ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انتقال الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي إليهما في الآونة الأخيرة مما دفع الشركات غير الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول حيث شهدت دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية نمواً قوياً في تلك التدفقات بمعدل 34% و14% على التوالي، ومن جهة أخرى تراجعت التدفقات المتجهة إلى مجموعتي الدول المتقدمة والاقتصادات المتحولة والأقاليم الاقتصادية الأكثر فقراً والأقل نمواً، مثل: الدول الأفريقية، والدول النامية غير الساحلية، ودول الجزر الصغيرة. [2]

وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدر قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010م بقيمة 228 مليار دولار تلتها الصين بقيمة 106 مليارات دولار[3]، ثم هونج كونج، فبلجيكا، ثم البرازيل وألمانيا والمملكة المتحدة، ثم روسيا وسنغافورة وفرنسا، وقد حلت السعودية في المرتبة الثانية عشرة عالمياً.

✓ **مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2010 وفق تقرير الاستثمار العالمي 2011:**

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضاً بمعدل 13.1% إلى 66.2 مليار دولار عام 2010م مقارنة مع 76.2 مليار دولار عام 2009م وهو ما يتفق مع بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010م الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

[2]H. Sala-1- Martin and E.V. Artad, Economic growth and investment in the Arab world, Which was prepard for the Arab world competitiveness pepart (World Economic Forum, October 2002. P. 25

«ضمان» في أوائل شهر يوليو 2011م، والذي أشار إلى تراجع التدفقات الواردة إلى الدول العربية (18 دولة) خلال العام 2010م إلى 64.3 مليار دولار.

ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 5.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.24 تريليون دولار، و11.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 573.6 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث تراجعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2006 إلى 4.1% عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5% عام 2008 قبل أن تقفز بقوة إلى 6.4% عام 2009.[1]

وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 5 دول عربية فقط (لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، الصومال، وموريتانيا) فيما تراجعت في 16 دولة (السعودية، مصر، قطر، الإمارات، الجزائر، الأردن، السودان، تونس، العراق، سورية، المغرب، البحرين، فلسطين، الكويت، جيبوتي واليمن). وأوضح التقرير أن السعودية حلت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 28.1 مليار دولار وبحصة بلغت 42.5% من الإجمالي العربي رغم تراجع التدفقات بنسبة 12% مقارنة بالعام 2009م حيث اتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى عدد من المشاريع النفطية الضخمة مثل ينبغ و«داو كيميكالز» ورأس تنورة المتكامل، تلتها مصر في المرتبة الثانية بقيمة 6.4 مليار دولار وبنسبة 9.6% ثم قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليار دولار وبنسبة 8.4% رغم تراجع التدفقات في عام 2010 مع إتمام آخر محطة من محطات الغاز الطبيعي المسال (قطر غاز) والتي كانت قد دعمت الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بقيمة 5.0مليار دولار وبنسبة 7.5% من الإجمالي العربي[2]، وفي الإمارات ظلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر عند نفس المستوى المنخفض الذي كان قائماً في عام 2009، عندما هبطت بحدة إلى 4 مليارات دولار بسبب الأزمة الاقتصادية، أما التدفقات الواردة إلى ليبيا فقد ازدادت بأكثر من 40% في عام 2010 لتصل إلى 3.8 مليارات دولار، ولكن هذه الطفرة يبدو أنها قصيرة الأجل بالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في البلد بشكل خاص ودول شمال أفريقيا بشكل عام التي من المرجح أن تشهد تراجعاً في التدفقات الواردة حيث لم تحدث عمليات كبيرة تتعلق باندماج واجتياز الشركات عبر الحدود على مدى الأشهر الخمسة الأولى من 2011م.

[1] نفس المرجع السابق, ص9.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات , تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية, , العدد الفصلي الثاني 2005, ص15.

ويشير التقرير إلى إن انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يُحتمل وفقاً للبيانات الأولية، أن يبلغ منتهاه في عام 2011م بيد أن وجود القلق بشأن عدم الاستقرار السياسي في المنقطة. وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال العام 2009م، فقد تصدرت جيبوتي التصنيف بنسبة 67.2% بما يشير إلى اعتماد اقتصاد جيبوتي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من ليبيا، لبنان، الأردن، السعودية، الصومال، السودان، العراق، فلسطين، بنسب تتراوح ما بين 21.35% إلى 48.85% وأخيراً حلت كل من مصر، قطر، تونس، سورية، سلطنة عمان، الكويت، المغرب، الجزائر ، البحرين، الإمارات، اليمن، وموريتانيا ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ20%.[1]

[1] نفس المرجع السابق , ص ص 15, 16 .

خلاصة الفصل الثاني

بعد دراستنا بمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر , وبالنظر إلى كل ما سبق إليه ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق , بل يتعدى ليكون حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول والتي تجري في شكل تدفقات بين من يجسده ومن يستقبلها , ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات شرحا لأسباب هذه الظاهرة الاقتصادية .

ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع إلى مجموعة من العوامل و المحددات التي تصب في مجملها إلى توفير مناخ مناسب من طرف الدولة المضيفة بغرض جذبه , مع العلم أن المناخ يختلف من دولة إلى أخرى , كما أن للطرفين دوافع خاصة به تجعله أكثر تعلقا بهذا الاستثمار على الرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهمية وفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر .و أدركنا أن لما له من مزايا والتي تعود على الدول المضيفة له من تقدم ونمو اقتصادي إلا أنه له عيوبا وعوائق , لذ ينبغي استغلال المزايا أحسن استغلال , ومحاولة التغلب على مساوئه.

الفصل الثالث : دراسة مقارنة لتحرير التجارة الدولية و آثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

(الأردن – و الجزائر)

مقدمة الفصل الثالث

يعد تحرير التجارة الدولية من أهم ملامح التطورات الاقتصادية العالمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، إذ ارتبطت سياسات التحرير هذه ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تسير عليها منظمة التجارة العالمية وما تفرضه من إجراءات نحو الاندماج الاقتصادي العالمي .و بات من المتوقع أن يتلازم مع الاتجاه لتحرير التجارة الدولية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تسهيل انتقال رؤوس الأموال و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و قد أسهم هذا التحرير بلا شك في تزايد أعداد الشركات التي تحاول اكتشاف الأسواق خارج حدودها الوطنية .

يهدف هذا الفصل إلى دراسة تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الأردن مقارنتا . وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : تحرير التجارة الدولية في الجزائر و الأردن

المبحث الثاني : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة الدولية (الأردن و الجزائر)

المبحث الأول : تحرير التجارة الدولية في الجزائر و الأردن

ظهر منذ الألفية الجديدة سعي الدول العربية لتحرير تجارتها الخارجية تماشيا مع النظام التجاري العالمي الجديد ، و ذلك بإجراء عدة إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية و الدخول في المنظومة التجارية العالمية وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث بتحرير و تطور التجارة الخارجية .

المطلب الأول : اندماج الجزائر و الأردن في المنظومة التجارية العالمية

نتطرق في هذا المطلب كيفية تحرير الخارجية في الأردن و الجزائر وعلاقتهما بالمنظمة العالمية للتجارة .

أولا: التجارة الخارجية في الجزائر

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في آونة حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع (FMI) ولجوءها إلى المؤسسات الدولية القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.[1]

- ✓ **مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**

ويمكن حصرها في النقاط التالية :

- **وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988)** : كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة مابين (1963-1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات.المهنية للشراء ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (

[1] فيصل بهلولي ,التجارة الخارجية في الجزائر بين اتفاق الشراكة الأورمتوسطية و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة , مجلة الباحث , جامعة البليدة , الجزائر ,عدد 11, ص 2012 , ص 112.

1971–1989)، فكانت – كان يتمتع بها هذا القطاع ، البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار . [1]

- **التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989–1993)**:لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 أن الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث أن المؤشرات تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدرت بِ (3,1 –%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7 % من الناتج الإجمالي و سجل الميزان التجاري عجزا قدره 1825مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذا أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية. وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم.

الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120 % وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى % 60 كحد أقصى نشاطات التجارة الخارجية،حيث تم تخفيضها إلى 60 % كحد أقصى. [2]

- **التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994–1998)**

تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلال هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، لتضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

- ✓ **التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال الفترة (1998–2009)**: المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1998–2009) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدا موجبا على طول هذه الفترة، غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك أنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة آلية على قطاع النفط. [3]

2محمد الأطرش , هموم اقتصادية عربية – حول تحديات الاتجاه نحو العولمة , مركز الدراسات العربية ,بيروت , لبنان , 2005, ص 225.

[2] أقسام قادة , تمويل التجارة الخارجية في الجزائر , مرجع سابق ذكره ,ص 85.

[3] منشورة للوزارة التجارة الجزائرية , 2012.

✓ **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**

لقد كان وفد الجزائر المفاوض مشكلا من 70 عضوا يمثلون 23 وزارة وهو ما سيسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظا على مصلحة الاقتصاد الجزائري ، وطيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينيات واستأنفت في 1996 وتحركت عام 2001, حيث تلقت الجزائر ما يفوق 1200 سؤال من قبل خبراء الفوج المكلف بمتابعة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ومن قبل حوالي 40 دولة اغلبها من الاتحاد الأوروبي الذي يسيطر على 65 % من المبدلات التجارية الجزائرية في الخارج . [1]

✓ **الآثار المترتبة على الجزائر عند الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**

ويمكن طرحها في النقاط التالية : [2]

- **القيود الفنية على التجارة :** تتعلق بالقيود التي تتخذ طابعاً أمنيا أو صحيا أو بيئيا وقد حددت المنظمة ذلك في 15 مادة و3 ملاحق وإن الدخل المتعاقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ومجبرة على الالتزام بمواصفات قياسية المتعاقدة في إطار علاقة المنظمة العالمية للتجارة مجبرة على الالتزام بمواصفات قياسية محددة في إطار علاقة المنظمة العالمية بمنظمة التفسير الدولية والتي تخص مواصفات السلع والخدمات (ISO 140000 –ISO 9000) ومن المعلوم أن الجزائر التي تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوع الثاني ونفس الشيء بالنسبة للنوع الأول، في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها وتشمل هذه المواصفات:
  - الجودة.
  - أنظمة إدارة البيئة.
  - مواصفات المواد الأولية.
  - المواد المصنعة.
  - مواد التعبئة والتغليف.

[1] عياش قويدر , آثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية بين التفاؤل و التشاؤم , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , عدد 02 ,2002 , ص 61.

[2] ناصر دادي عدوان , الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة , مرجع سابق ذكره , ص 143.

إذا جئنا إلى مقارنة بسيطة نجد أن التقدم في مجال المواصفات بالنسبة للدول المتقدمة حدث في فترة تمتد عبر قرن من الزمن وهو ما يوضح لنا الصعوبة التي ستواجهها الجزائر في اختصار هذا الزمن في بعض عقود فقط.

لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مثل هذه المواصفات التي يمكن الاستدلال بقوة أحد الخبراء المكلفين بتطبيق هذه الاتفاقيات.

"إن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئة للحد من دخول السلع إلى أراضيها وخاصة السلع الغذائية والنسيجية والصناعية بصورة عامة، وتقوم السوق الأوروبية بالمقابل باتخاذ إجراءات متشابهة وهو ما ينعكس على الصناعة العربية التي لا بد أن تواجه تلك التطورات هذا يقودنا إلى القول أن الجزائر مجبرة إن أرادت الاستفادة من الانفتاح العالمي أن تنتج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية ببذل مجهود استشاري وبحثي كبير، مع عدم إغفال أن الدول المتقدمة ستصدر المزيد من المواصفات غير المعروفة اليوم".

- **حقوق الملكية الفكرية:** تحكمها 73 مادة وقد جاءت مكملة لاتفاقية باريس سنة 1967 المتضمنة حقوق الملكية الصناعية واتفاقيته بارن سنة 1971 الخاصة بحقوق ال.... وتقبى الاتفاقية على منح الأعضاء نفس المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما بخص حقوق الملكية الفكرية وتتعلق بـ:
  - ضمان حقوق الملكية الفكرية ونطاق استخدامها.
  - براءة الاختراع.
  - الرسومات الطبوغرافية.
  - حماية المعلومات السرية.
  - الرقابة على الممارسات غير التنافسية.

الملاحظة أن هذا الجانب يهم كثيرا الدول الأعضاء المفاوضة للجزائر وخاصة ما تعلق منها بظاهرة تقليد المنتجات وتعد من بين الالتزامات التي يضمن الاستجابة لها الوصول إلى العضوية وقد تمت مناقشة هذه القضية بين الجزائر وهذه الدول بتاريخ 2003/12/02 أين طلبت الدول المفاوضة للجزائر من هذه الأخيرة حماية علامة وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات وبالطبع ستكون عبارة عن قوانين أفعال تؤكد ذلك.

هذا من الناحية القانونية، ولكن الواقع يطرح صعوبة كبرى في الحد من الظاهرة وهو ما يؤكد مفتشو الجمارك، إذ أنه لا يمكن في كثير من الحالات التميز بين المنتج المقلد والأصلي وغياب الآليات المنظمة والفعالة لمحاربة هذه الظاهرة.

كل هذا سيلقي على الجزائر مسؤولية تحقيق مستوى عالي في القوانين والآليات التي بإمكانها الحد من الظاهرة وطمأنة الدول المفاوضة وخاصة استصدار قوانين صارمة تقمع التعدي على حقوق الملكية الفكرية والمثال الواضح هو التأخر في انضمام الصين إلى المنظمة نتيجة لإصرار الأمريكي على تقديم الصين الدليل القانوني والعملي في محاربة الظاهرة التي أخرت بالشركات الأمريكية.

أن أثر هذه الاتفاقية سيكون واضحا على الجزائر في مجموعة من الصناعات الدوائية الغذائية الكيمياوية، الالكترونية...الخ.

- **إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:** يتمثل أثر الاتفاق حول إجراءات الاستثمار في جانبين: [1]

– **الجانب الأول:**

❖ وجود إمكانية استثمار خصبة في الجزائر وتوفرها على إمكانيات الإنتاج.

❖ وجود سوق استهلاكي كبير.

❖ إمكانية الشركة مع رأس المال الوطني.

– **الجانب الثاني:**

قد تضعف الإمكانيات الكبيرة للشركات العالمية وتخرج الصناعة الجزائرية من السوق، وهذا لقدرة الشركات العالمية على الدعاية وتحمل الخسارة الانتقالية، ومن ثم فرص نفسها في السوق.

- **الزراعة وتدابير الصحة الحيوانية والنباتية:** مضمون هذه الاتفاقية هو:

– الوصول إلى أسواق بخفض التعريفات الجمركية.

– خفض الدعم وتخويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية.

– اخاذ إجراءات السلامة الصحية.

– تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنباتات.

إن أثر هذه الاتفاقية يظهر من خلال بعض الصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الزراعية، النباتية والحيوانية ومثل ما هو معروف أن الجزائر:

[1] عياش قويدر , مرجع سابق ذكره , ص 71.

– تستورد كميات معتبرة من الأغذية تصل سنويا إلى حدود 3 مليار دولار تقريباً.

– تعتمد كثير من الصناعات (صناعة الحبوب، الزيوت النباتية، الألبان، السكر...) على استيراد من خلالها .... من الخارج.

وهو ما يعيق صادرات الجزائر من المزروعات وانخفاض قدرتها التنافسية العالمية.

- **تجارة الخدمات:** تدل الأرقام على الأهمية التي أصبح يحتلها هذا القطاع خاصة في اقتصاديات البلدان المتقدمة وهو ما حدى بهذه الدول إلى العمل على إدخال بند جديد في اتفاقيات المنظمة غداة انتهاء جولة الأوروغواي خاصة بالنسبة لدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والدول الصناعية الأخرى فقد بلغ حجم التجارة العالمية من الخدمات عام 2000 ما يفوق 1415 مليار دولار أي .... التجارة العالمية الكلية وهذه بالنسبة تعد أقل من الحقيقة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار العمليات التي تجدي داخل الدولة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وت....كل من الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا على 939 مليار دولار أي 2/3 صادرات العالم منها وهي لنفس الأهمية التي نحبها في الاستيراد وبالمقابل لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار وهي تمثل 2.1%من صادرات الخدمات العالمية والواردات تقدر بـ: 2.7% أي مجموعة 38 مليار دولار وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى.

المعروف أن تجارة الخدمات في بدايتها هو ما نص عليه الاتفاق الذي وضع الإطار وترك الاتفاق النهائي بالتدريج في السنوات المقبلة وتشمل الخدمات في الجزائر:

- التحويلات بدون المقابل والتي تشمل في مدا خيل العمال المقيمين بالخراج.
- السياحة.
- مدا خيل الاستثمار.

إذا كانت اتفاقية الخدمات تمنع على الدول بأن تقيس من دخول التحويلات من العمال بالخارج إلى الجزائر إلا أن النسبة الضعيفة التي يحولونها مقارنة ببلدان أخرى كتونس والمغرب تجعل من هذا البند أثرا ضعيفا. [1]

[1] بفة شريف , المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري ,مجلة بحوث اقتصادية عربية , مصر , 2000 , العدد 20 , ص 80 .

ثانيا : التجارة الخارجية في الأردن

سوف نلقي الضوء على مسار الأردن مع منظمة التجارة العالمية و الأسباب التي جعلت الأردن تنظم لهته الهيئة التجارية العالمية .

- ✓ **الأردن ومنظمة التجارة العالمية:**

في إطار عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية والتي دخلت حيزا النفاذ في 2000/04/11، أدخل الأردن جملة من الاصطلاحات على نظامه التجاري شملت تغيرات في البيئة القانونية النظامية التجاري بما ينسجم من اتفاقية المنظمة، حيث تم تعديل واستحداث عدد من القوانين خاصة في مجال الملكية الفكرية كما تم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والزراعة وحماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير إلى جانب نظام استثمارات غير الأردنيين.

ومن جانب آخر، التزم الأردن بموجب انضمامه إلى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يوفر حرية نفاذ موردي الخدمات والمستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في المنظمة إلى السوق الأردني وبما ينسجم من التشريعات الأردنية السارية أما في مجال التجارة بين السلع فقد تضمنت الالتزامات الأردنية تجاه المنظمة تخفيض نسب التعريفة الجمركية لتكون بحدها الأعلى (30%) في عام 2000 ومن ثم تخفيض إلى (25%) في العام 2005 وأخيرا ليستقر التعريفة الجمركية الأردنية عند مستوى (20%) في العام 2010، مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض حيث تم ربط سقف التفرقة الجمركية لها على (30%) مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية مثل البندورة والخيار وزيت الزيتون، كما ثم ربط سقف الرسم الجمركي لبعض السلع الزراعية على 50% كحد أعلى في بعض أشهر السنة مثل بعض الحمضيات والعنب والثوم والتين لها ترتيبات خاصة لتخفيض الرسوم والجمركية.وفي ما يلي جدول بوضح التخفيضات للرسوم الجمركية من طرف الأردن . [1]

جدول رقم (7): ترتيبات تخفيض الرسوم الجمركية في الأردن :

[1] ليث محمود حسن , قضايا منظمة العالمية للتجارة و إنعكساتها على الأردن و الدول العربية , مذكرة ماجستير , الأردن , 2011, ص 28.

السلع	السقف الذي تم ربط الرسوم الجمركية عنده	تاريخ تطبيق الالتزام
السجائر والتبغ	%150	2000/04/11
بعض أنواع التبغ	%200	2000/04/11
الكحول	%200	2000/04/11
بعض السلع الخاضعة لرسوم جمركية بنسبة: %20	%15	2005
بعض السلع الخاضعة لرسوم جمركية بنسبة: 30%	%20	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل 20% سنة 2005

المصدر :مراد عبد الحليم مجيد ، أثر المنظمة العالمية للتجارة على التشريعات في الأردن , رسالة ماجستير ، الأردن ، ص 92.

وفيما يخص الدعم في القطاع الزراعي فيترتب على الأردن لتخفيض الدعم الإجمالي المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعين المحلين بنسبة (13.3%) على مدى (7) سنوات من تاريخ الانضمام إلى المنظمة من أجل (1.539.199) دينار أردني وكذلك تحديد سقف دعم الصادرات الزراعية بـ (صفر %)، أما دعم الصادرات في القطاع الصناعي والذي يعد محظورا ضمن اتفاقيات المنظمة، فقد تم إلغاء برنامج البنك المركزي الخاص بدعم الفائدة على قروض الصادرات بتاريخ: 2002/12/31 ويترتب إلغاء برنامج دعم الصادرات من خلال إعفاء الأرباح المتأنية عن الصادرات في عام 2007 (بعد أن تم تمديد برنامج بموجب الاستثناء الذي تم نتحه للأردن وبعض الدول النامية في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة في عام 2007). [1]

يذكر أن الأردن قدم طلبه في عام 1994. إلى ما كان يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) , والذي تم تحويل لا حقا إلى طلب انضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995 (الخلف القانوني لاتفاقيات الجات)، وانتهت مفاوضات الأردن للانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على

[1] نفس المرجع السابق , ص 30.

بروتوكول الانضمام والذي أصبح بدوره جزء من القانون رقم (4) لسنة 2000 قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة التجارة العالمية. [1]

يوفر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية فتح أسواق (150) دولة أمام الصادرات الأردنية من السلع والخدمات ضمن بيئة واضحة وشفافية من الإجراءات والقوانين والأنظمة التي تحكم لتبادل التجاري وفقا لقواعد اتفاقيات المنظمة ومن جانب آخر ساهمت الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الوطني والتشريعات الجديدة التي تم وضعها لغرض الانضمام إلى المنظمة في إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات والأعمال في الأردن، كما توفر العضوية بالمنظمة فرص جديدة للنفاذ إلى أسواق الدول الأخرى في السلع والخدمات ضمن ، الدولة التنموية (جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أطلقت بموجب المؤتمر الوزاري الرابع من الدوحة عام 2001).

وقد أنهى الأردن بنجاح كبير المراجعة الأولى لسياسته التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 10-2008/11/12 وتأثير أهمية المراجعة للمملكة كونها المراجعة الأولى للسياسة التجارية الأردنية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000.

وبين الأردن في كلمته أمام هيئة مراجعة السياسة التجارية والدول الأعضاء أهمية الدور الذي تلعبه آلية المراجعة في تعزيز مبدأ الثقافية وتعميق الفهم لدى الدول الأعضاء بالسياسات والإجراءات التجارية التي تمارسها الدولة العضو تحت المراجعة، كما تم استعرض الإصلاحات التي قام بها الأردن للنهوض باقتصاده وجعله في مصاف الدول المتقدمة، منذ انتهاجه لسياسة التحرر الاقتصادي والتي أدت إلى تخفيض نمو اقتصادي بالرغم من التحديات المختلفة التي تواجه الاقتصاد الأردني، والتي تشمل بالفقر والبطالة والتضخم إلى جانب الأزمة المالية العالمية الحالية والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي.

وتم المراجعة بتقديم رئيس هيئة مراجعة السياسة التجارية للملكة لدى منظمة التجارة العالمية تقريرا شاملا مشيدا بالإجراءات والإصلاحات التي قامت المملكة بتنفيذها وفقا للملاحظات الايجابية وتقديم الدول الأعضاء للسياسة التجارية الأردنية. [2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب , الجات و آلية المنظمة العالمية للتجارة , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2003, ص 101.

[2] نفس المرجع السابق , 2003 , ص 103.

✓ **أسباب انضمام الأردن لمنظمة التجارة الدولية:**

في ضوء التطورات الدولية أصبح بقاءه دولة خارج إطار منظمة التجارة العالمية تعد من الأمور الصعبة وأن الانضمام للمنظمة أصبح أمرا حتمياً، ولا سيما أن آثارها سوف تؤثر على جميع دول العالم الأعضاء منهم وغير الأعضاء وإدراكا من المملكة الأردنية الهاشمية أنه في حالة عدم انضماما لمنظمة التجارة عالمية ستكون الأردن: [1]

- مضطرة لقبول توفير حمايته طبقا للمستويات التي تحددها المنظمة أو ربما أعلى منها في إطار الاتفاقيات التي تدخل فيها مثل اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.
- قد تكون مجبرة على توفير شروط ومعايير الحماية في اتفاقية منظمة التجارة في إطار عقود التراخيص التي تبرمها مع الشركات الأجنبية.
- سوف يتم تطبيق قيود عليها من الأطراف المتعاقدة والتي لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري والسوق الدولية.

المطلب الثاني : سياسات التجارة الخارجية في الجزائر و الأردن

في هذا المطلب يتم التطرق إلى السياسات التجارية التي تتبعها دول محل المقارنة للإنفتاح على الاقتصاد العالمي .

أولا : سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

عمدت الدولة الجزائرية ، في تطوير سياساتها التجارية في ظل اقتصاد السوق إلى الإجراءات التالية: [2]

✓ الرقابة على الصرف : حيث عرفت الجزائر استقرار سعر الصرف في مرحلة الاتجاه إلى اقتصاد السوق ، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة .

✓ التعريفة الجمركية : وفي هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية ، وتشجيع الصناعة التحويلية .وفي 1993 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية ، يعتمد هذا الأمر التفريق بين المنتجات حسب طبيعتها و تخصيصها من جهة , وحسب طبيعتها ومصدرها الجغرافي للدولة من جهة أخرى .

فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاثة تصنيفات لتطبيق التعريفة الجمركية هي :

[1] جاسم محمد منصور , التجارة الدولية, مرجع سابق ذكره ص 302.

[2] أقسام قادة , تمويل التجارة الخارجية في الجزائر , مرجع سابق ذكره , ص 83.

- تعريفة جمركية محددة ب 10% تخضع لها سلع التجهيز و المواد الأولية .
- تعريفة جمركية في حدود 5 إلى 20 % تخضع لها المنتجات نصف مصنعة .
- تعريفة جمركية في حدود 15 إلى 20 % تخضع لها المنتجات التامة الصنع .

✓ تراخيص الاستيراد : بعد استقلال الجزائر ، منحت رخص الاستيراد سواء بصورة فردية أو جماعية لجميع السلع المقيد للاستيراد ، و التي تحتوي على طبيعة وقيمة السلعة المستوردة .كما يترتب على منحها حق تحويل العملة الصعبة من قبل البنك المركزي بقيمة السلعة التي سوف تستورد .

✓ نظام الحصص : تم تحديد نظام الحصص في المرسوم التنفيذي رقم 188/63 بتاريخ 08 ماي 1963 المتضمن لتقيد الواردات ، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من المجموع من السلع المرغوب فيها في استيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر .

الاتفاقيات التجارية التي قامت لها الجزائر

وتتمثل في ما يلي : [1]

اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية : تعد الجزائر من آخر الدول المغاربية التي وقعت على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، وقد تم التوقيع للشراكة في الأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001, وكان التوقيع الرسمي عليه في 14 مارس 2005.ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

يعتبر اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الاتفاق الوحيد الذي اعتمداه الجزائر للدخول في مضمار المبدلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي مما له من ايجابيات أو سلبيات.

[1] فيصل بهلولي , مرجع سابق الذكر, ص 114.

ثانيا : سياسات التجارة الخارجية في الأردن

انتهجت الأردن سياسة تجارية مبنية على أساس الانفتاح الاقتصادي وتحويل تجارتها، حيث بذل الأردن في السنوات القليلة والماضية جهوداً مكثفة لفتح اقتصاده أمام التجارة والاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه لأبناء شعبه، ويتم ذكرها في النقاط التالية:[1]

- ✓ تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية للأردن مع الدول العربية الشقيقة من خلال اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية واتفاقيات التجارة الحرة بين الدول العربية.
- ✓ إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاقية الشركة مع الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة مع كل من سنغافورا ودول اتفاقية التبادل التجاري الحر العربية المتوسطة (أغادير) كما هو ممثل في الجدول التالي :

جدول رقم (8) : اتفاقيات التجارية التي يرتبط بها الأردن

الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
منطقة التجارة العربية الكبرى	1997/02/19	1998/01/01
منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الأفتـــا	2001/06/21	2002/01/01
الشراكة الأردنية الأوروبية	1997/11/24	2002/05/01
منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	2000/10/24	2001/12/16

المصدر : وزارة الصناعة و التجارة الأردنية ، تقرير الاستراتيجية الأردنية للتجارة الخارجية ، 2011 ، ص 12.

الجهود المبذولة على صعيد تحرير التجارة الخارجية مكن طرف الحكومة الأردنية. باتخاذ العديد من السياسات والإجراءات من أبرزها:[1]

[1] ليث محمود حسن , قضايا منظمة العالمية للتجارة و إنعكساتها على الأردن و الدول العربية ,مرجع سابق ذكره , ص 41.

- إزالة الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة، وذلك من خلال إلغاء رخص الاستيراد والتصدير، إضافة إلى تقليص الحواجز الجمركية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية.
- توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها في رسم واحد، حيث تم تخفيض الحد الأقصى لهذا الرسم ليصل إلى (30%) في عام 2000، وقد أشار دراسات البنك الدولي إلى أن الوسط المرجح للتعريفة الجمركية في الأردن هو الأقل في دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية في الجزائر و الأردن

سنحاول في هذا المطلب إعطاء صورة إجمالية عن تطور التجارة الخارجية (صادرات – واردات) لدول محل المقارنة, خلال الفترة الممتدة من 2000– 2013 .

أولا : تطور التجارة الخارجية في الجزائر

تميزت الصادرات الجزائرية كغيرها من الدول العربية و الدول النامية وهو ما سنراه في هذا الجزء من خلال التطرق صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات .وللوقوف على نتائج تطور صادرات الجزائر سوف نقوم بالتطرق إلى ما يلي :

[1]نفس المرجع السابق , ص 43.

جدول رقم (9) : تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة (2000- 2013)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات	21650	19090	18700	24460	32200	46330	54740	60590	78590	4518	57090	72890	71470	64430

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات:الموقع الإلكتروني

http//www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin statistique.htm

شكل رقم (5) : تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة (2000- 2013)

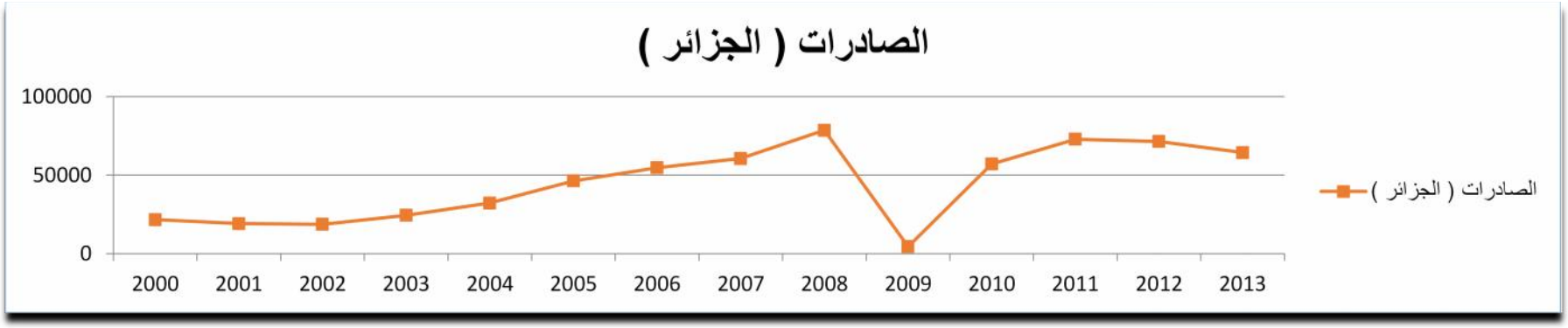

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا و ارتفاعا طوال فترة الدراسة .حيث عرفت الصادرات رصيدا ايجابيا خلال سنة 2000 أين كانت أسعار البترول تقدر ب 28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي , إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 دولار للبرميل سنة 2001 و 18.7 دولار للبرميل سنة 2002.

إلا أنه و انطلاقا من سنة 2003 إلى سنة 2008 رواجا كبيرا أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل.

كما عرفت صادرات الجزائر انخفاضا وصل إلى 45180 مليون دولار سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات .لتعاود الصادرات الإجمالية تزايدا سنتي 2010, 2011. لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنتي 2012 , 2013 حيث وصلت الصادرات الإجمالية غاية 64430 مليون دولار وذلك نتيجة لانخفاض صادرات من المحروقات .

إن قيام الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية كان من بين أهدافها هو زيادة الصادرات الجزائرية و التقليل من الواردات , وعلى ضوء ذلك سوف نقوم بدراسة تطور قيمة الواردات .

- ✓ **تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000- 2013) .**

عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير تجارتها الخارجية وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي : (القيمة بالمليون دولار)

جدول رقم (10) : تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة (2000– 2013) الوحدة : بالمليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات	9173	9940	12009	13543	18199	20357	21456	27439	39479	39297	40212	47300	50367	54903

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات من :

المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني: **http://www.douen.gov.dz**

شكل رقم (06) : تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة (2000– 2013) الوحدة : بالمليون دولار

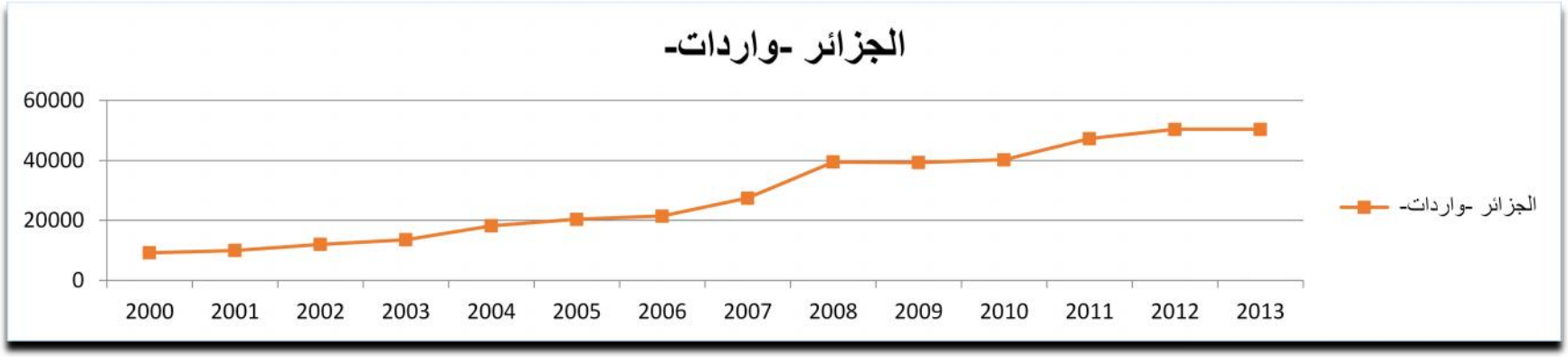

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه.

يوضح هذا الجدول أن الوردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة بزيادات متتالية من 2000 إلى 2008 حيث كانت عام 2000 قيمة الواردات 9173 مليون دولار وسنة 2008 بقيمة 39479 مليون دولار ولكن ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات تزايدا كبيرا إلى غاية 2013 حيث قدرت 54903 مليون دولار .

و من هنا يمكن القول بان الجزائر كانت ولازالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية, (الواردات) الأكبر استيرادا بتزايد صادراتها من المحروقات .

ثانيا : تطور التجارة الخارجية في الأردن

يمكن وصف النظام الاقتصادي في الأردن على أنه اقتصاد مختلط كأي دولة نامية في العالم الثالث , معنى ذلك أن خناك تدخل من جانب السلطات الرسمية في أمور معينة و في أوقات معينة وذلك بهدف تصويب الأوضاع الاقتصادية خدمتا لمصلحة الاقتصاد المحلي , و أيضا هناك حرية اقتصادية تتمتع بها المؤسسات الاقتصادية الأردنية .

والأردن –مع الدول النامية الأخرى – لا زال يواجه العديد من التحديات والصعوبات الاقتصادية و المالية التي تؤثر على طموحاته و تطلعاته المستقبلية لكن رغم هذا , إلا أنه يبذل الجهود الحديثة للتخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة على تلك الصعوبات و التحديات , و ذلك من خلال مجموع من خطط التنموية الاقتصادية و الاجتماعية , و التصرف في حدود الإمكانيات و الموارد المتاحة التي تملكها الأردن . [1]

وفي ما يلي عرض جدول لتطور التجارة الخارجية في الأردن في الفترة الممتدة من 2000– 2013.

[1] جاسم محمد , التجارة الدولية , رجع سابق ذكره , ص 302.

جدول رقم(11): تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال الفترة (2000-2013) الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات	10808.2	13523.7	15567.2	16757.4	23066.2	25702.2	29293.1	31837	44311.1	35791.6	42147.7	24018.1	30852.9	34761.6

المصدر :من إعداد الطالب بناء على معطيات : غرفة التجارة الأردنية , 2014.

شكل رقم (7) : تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال الفترة (2000- 2013)

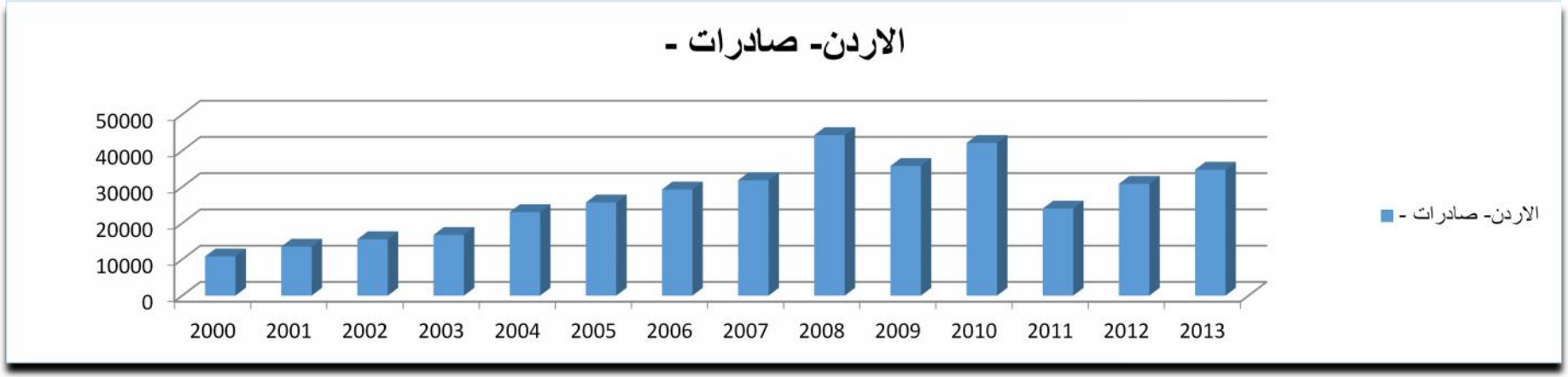

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه, [1] ارتفاع قيمة الصادرات الأردنية بوتيرة معتدلة للفترة (2000– 2008) , ولكن تراجعها عام 2009 إلى 35791.6 مليون دولار .في حين تحسنت وارتفعت عام 2010 إلى 42147.7 عن مستواها في عام 2009 , كما عرفت انخفاض رهيبا في 2011 نتيجة لأسباب سياسة تدور في منطقة الشرق الأوسط . وعادت إلى طبعتها في العامين 2012 و 2013 ينسي متفاوت نتيجة قيام الحكومة الأردنية بتفعيل سياسات التجارة الخارجية مع دول العالم و دول الشراكة الاقتصادية مع الأردن .

[1], مأمون صيدم , تقرير تفصيلي حول أداء العام للتجارة الخارجية الأردنية لعام 2014 مقارنة مع عام 2013 ,غرفة التجارة ,عمان , الأردن , 2014 , ص 13.

جدول (12) :تطور قيمة الواردات الأردنية هلال الفترة (2000– 2013) الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات	32594	34538.2	35991.6	40720	57992	74428	81877	120608	101076	92563	115200	102254	112523	125142

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات . غرفة التجارة الأردنية , 2014

الشكل رقم (8) : تطور قيمة الواردات الأردنية خلال الفترة (2000- 2013)

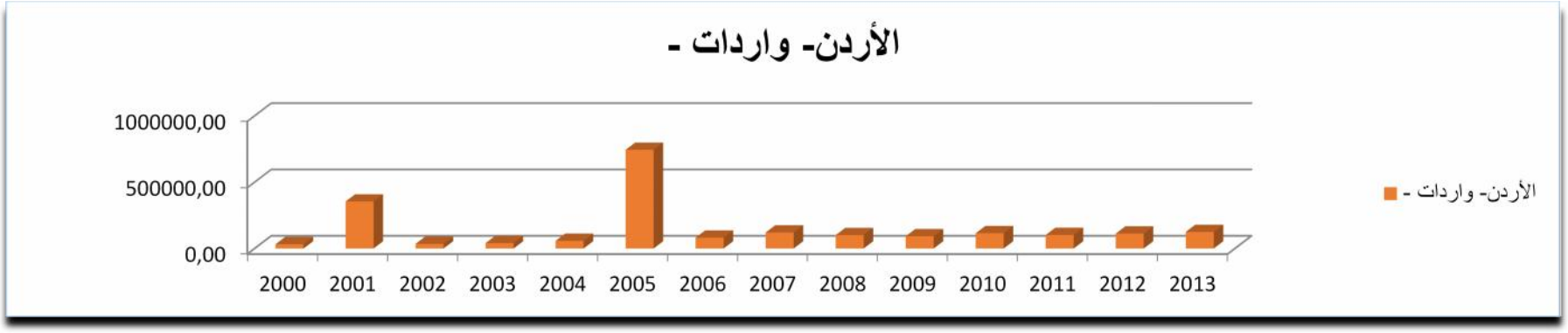

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول أعلاه .

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول و الشكل,هو التزايد المستمر و الصعودي في اتجاه الواردات الأردنية حيث ازدادت هذه الواردات من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث قدرت ب 10و10. مليار دولار , وعرفت تراجعا نسبيا خلال عام 2009 , وفي عام 2010 ازدادت قيمة الواردات الأردنية إلى غاية 2013 بنسب متفاوت قدرت ب 12619 مليون دولار [1].

ومن الجدير بذكر أن الانفتاح على الغرب ساعد و بشكل مباشر على تنامي ثقافة التفضيل للسلع الأجنبية , وهذا ساعد على الاستهلاك التظاهري , دون مراعاة أن مستوى الدخل بين المواطن الأردني و مواطن الدول الصناعية يتصف بالتفاوت الواسع .

وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن دائرة إحصاءات العامة فقد شهدت حركة التجارة الخارجية الأردنية خلال العام 2012 . تفاوت في نشاطها التجاري حيث سجلت الصادرات الوطنية والمعاد تصديره (إجمالي الصادرات الكلية) تراجعا بنسبة (1.5 %) في حين سجلت المستوردات الأردنية تقادما واضحا في أدائها حين سجلت زيادة بنسبة (9.3 %) وان كان النفط الخام يسجل معظم المستوردات الأردنية. [2]

ويعزى هذا التباين إلى تأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل أهمها تأثر الصادرات الوطنية بالأحداث المصاحبة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها عدد من الدول العربية الكبرى (مصر, سوريا, تونس, ليبيا, اليمن) التي امتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال معظم الاقتصاديات العربية الأخرى حيث أدت هذه التطورات إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج والصادرات والتدفق السياحي وتباطؤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع تحويلات العاملين بالخارج, الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش اقتصاد معظم الدول التي شهدت هذه الأحداث بمعادلات ملحوظة فقد سجلت الصادرات الوطنية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقدما طفيفا بلغ (2%) في حين سجلت المستوردات نموا بنسبة (5%).

كما وتأثرت التجارة الخارجية بتفاقم الديون السياسية في منطقة اليورو وتبني سياسات تقشفية في عدد من دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة مخاطر تفاقم هذه الديون فقد سجلت الصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي خلال العام 2012 تراجعا بنسبة (2%) كما وسجلت المستوردات السلعية من تلك تراجعا خلال العام 2012 بنسبة (6.1%) .

[1] نفس المرجع السابق , ص 20.

المبحث الثاني : تدفق الاستثمار الأجنبي في ضل تحرير التجارة الدولية (الجزائر – الأردن)

يتم في هذا المبحث التطرق لدراسة المناخ الاستثماري و تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول محل المقارنة وكذا التوزيع الجغرافي للاستثمارات لكل منهما

المطلب الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر و الأردن

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية لأي بلد على أوضاعه المختلفة التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات , و بالتالي فإن دراسة المناخ الاستثماري في كل من الجزائر و الأردن سيساعد على معرفة العوامل الجاذبة و الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أولا : مناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط الطبيعية و البشرية , كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في عام 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستمر العام على حساب المستثمر الخاص , كما أنها ألغت المميزات بينهما , إضافتا إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية و المالية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و إصلاح السياسات الاقتصادية .

بهدف زيادة الإنفتاح على العالم الخارجي تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45% , وتم إلغاء القيود على عملية الاستيراد كتبك الخاصة بتحديد القيود المالية على الاستيراد, أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد , و في إطار تعزيز الصادرات تم إنشاء هيئة من أجل دعم و ترقية الصادرات , كما تم تخفيض الدينار الجزائري و ذلك استكمالا لدعم التصدير .[1]

✓ **تقيم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية**

لا تزال الجزائر في مستوى متذبذب وليس على المستوى المطلوب , و يتضح أكثر من خلال الجدول التالي :

[1] ناجي بن حسين , دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر , مجلة الاقتصاد والمجتمع , الجزائر , 2012.ص 10

جدول رقم (13) : ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (2000 –2010) .

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أدى القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	109	102	94	93	95	118	117	128	115	82	102
مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	82	79	75	73	65	66	67	69	71	77	–
مؤشر أدى سهولة الأعمال	–	–	–	–	–	128	116	125	132	136	136
مؤشر التنافسية	–	–	–	74	71	78	76	77	81	99	83

المصدر : كريمة فرحي ,أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية , رسالة دكتوراه , غير منشورة , في العلوم الاقتصادية , 2013 , ص 231.

نرى من خلال الجدول السابق ما يلي:

- نظرا لتدهور حالة الجزائر في كل من مؤشري أداء و إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر طيلة الفترة [1](1993-2003) فإنها كانت ضمن المجموعة الرابعة ذات الأداء المنخفض ثم تحولت إلى المجموعة الثانية و هي دون إمكاناتها خلال الفترة (2004-2007) و هذا لتحسن مركزها على المستوى العالمي خلال نفس الفترة بالنسبة لمؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و لكن لم تلقى في هذا المستوى بعد ذلك لأنها رجعت الى المجموعة الرابعة متدنية الأداء .
- على عكس الدولة الأخرى محل المقارنة فإن الجزائر تراجعت في ترتيبها بالنسبة لمؤشر سهولة الأداء الأعمال من 128 علم 2005 إلى 136 علم 2010 أي تدهورت بـــ 8 مراتب و هذا ظرا لارتفاع مدة تنفيذ العقود من 407 يوم عام 2005 إلى 630 يوم عام 2010 رغم الانخفاض المسجل في عدد الإجراءات ة كذا التحسن الملاحظ بالنسبة لأغلب المؤشرات الفرعية.[2]

[1] نفس المرجع السابق , ص ص19.18.

[2] الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار "استثمر في الجزائر " ,مجلة الاستثمار– العدد16 ,الجزائر، 2012 ص 48.

- تراجعت الجزائر هي الأخرى في , مؤشر تنافسية النمو من رصيد يقدر بـ 3.67 نقطة عام 2004 إلى 3.46 نقطة في عام 2005 إلا أن رصيدها في مؤشر التنافسية العالمية خلال (2006-2010) تحسن بحيث وصل هذا الرصيد إلى 4.0 نقطة عام 2010 مقابل 3.06 نقطة عام 2006 و رغم هذا التحسن فلا يزال مناخها الاستثماري يشهد العديد من الصعوبات خاصة تلك التي أكدها , تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي سنة (2011-2012) و هي صعوبة الوصول إلى التمويل الذي يعتبر أهم معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 19.2 % وهو ما يبين ضعف أداء النظام المالي الجزائري , يليه البيروقراطية و ضعف فعالية أداء الحكومة بنسبة 18.4 % وثالث معيق هو ارتفاع نسبة الفساد بنسبة 16% .

ثانيا : مناخ الاستثمار في الأردن

أدرك الأردن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشر و دورها المؤثر في جهود التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل محدودية المدخرات المحلية وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية , وحاجة الأردن إلى الخبرات الإدارية والفنية والتكنولوجية الحديثة التي توفرها هذه الاستثمارات .

✓ **المتغيرات الاقتصادية :**

- معدل النمو الاقتصادي مرتفع , حيث بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2010– 2011 حوالي 8.2 % وهي من النسب المرتفعة في المقاييس العالمية .
- الارتفاع المستمر في معدلات التضخم , حيث ارتفعت معدلات التضخم خلال العامين المنصرمين مصاحبة لمعدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل معدل التضخم إلى 6.5 % عان 2011 وكان هناك عدة أسباب لارتفاع معدل التضخم والتي من أبرزها الارتفاع الموالي لأسعار النفط عالميا , وما رفقها من سياسات رفع الدعم .إضافة إلى الارتفاع العديد من السلع و الخدمات في الأسواق العالمية .
- تزايد العجز في الميزان التجاري الأردني : ارتفع العجز في الميزان التجاري من 2.1 مليار دولار عام2009 ليصل حوالي 5.3 مليار دولار سنة2011 , نتيجة ارتفاع المستوردات بنسبة كبيرة .في حين ارتفعت الصادرات الأردنية بنسبة محدودة .

- ارتفاع عجز الموازنة العامة :

تواجه الموازنة العامة معضلة أساسية تتمثل في الارتفاع المستمر في العجز فيها.إذ ارتفع العجز في عام 2010 إلى حوالي 444 مليون دولار , مشكلا ما نسبته 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي . وتعود أسباب هذا العجز إلى تراجع المساعدات الخارجية و الارتفاع الكبير لأسعار النفط عالميا .

تزايد الفجوة الادخارية المحلية :

ارتفعت الفجوة الادخارية من 1.6 مليار دولار عام 2009 لتصل إلى نحو 2.5 مليار دولار في عام 2011 , هذا الأمر الذي أدى إلى قصور المدخرات المحلية عن تغطية حاجات المملكة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام .و بالتالي لابد من السعي لتغطية الثغرات التمويلية و الماثلة أساسا بين المدخرات المحلية و حاجة الأردن إلى إقامة مشاريع اقتصادية جديدة أو التوسع في القائم منها .[1]

✓ **تقيم مناخ الاستثمار في الأردن وفق المؤشرات الدولية**

أشادت بعض الهيئات الدولية أن الإجراءات و البرامج التنفيذية التي تبنتها المملكة الأردنية و التي استهدفت تحسين بيئتها الاستثمارية , قد عززت من وضعيتها في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في بقياس مناخ الاستثمار خلال فترة 2000 – 2010 حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (14) : ترتيب الأردن حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (2000-2010)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أدى القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	102	110	113	126	98	66	25	29	50	56	57
مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	72	71	70	75	81	85	87	88	92	88	–
مؤشر أدى سهولة الأعمال	–	–	–	–	–	141	165	126	114	106	94
مؤشر التنافسية	–	51	–	58	62	53	63	71	77	81	70

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية , 2011.

[1] محمد بابل , مناخ الاستثمار في الأردن بين الواقع و الطموح , تقرير الاستثمارات الدولية في الأردن , 2013.ص 201.

يمكن أن نستنتج من أرقام الجدول السابق ما يلي :

- بالنسبة لمؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, فإن الأردن عرفت أدنى أداء لها كان خلال الفترة (1997-2004) مما جعلها ضمن مجموعة ذات الأداء المنخفض ثم شهدت بعد ذلك تحسنا في هذا المؤشر خاصة في سنة 2006 أين أصبحت في مجوعة الدول التي تجاوزت إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (من المجموعة الرابعة إلى المجموعة الثالثة ابتداء من سنة 2005).
- احتلت الأردن المركز141 من بين 155 بلد عام 2005 ، وبعد 5سنوات من الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال أصبحت في المركز 94 من بين181 بلدسنة 2010 أي تحسن بـــ47 رتبة في مؤشر سهولة أداء الأعمال أصبحت في نتيجة في عدد و مدة تأسيس المشروع من عشرة إجراءات خلال 34 يوم عام 2005 إلى 6 إجراءات تستغرق 7 أيام عام 2010 ، وكذا في مدة و عدد التراخيص المستخرجة من 30 ترخيص التي تحتاج 263 يوم عام 2005 إلى 25 ترخيص في مدة 218 يوم عام 2010 ، وليس هذا فقط حتى في دفع الضرائب من 39 تسديد خلال 504 يوم عام 2005 مقابل 29 تسديد في 433 يوم سنة 2010 و غيرها من التحسينات التي جعلت الأردن من بين الدول أكثر إصلاحا في هذه الفترة .
- عرفت الأردن تراجعا في رصيدها بالنسبة للمؤشر تنافسية النمو من 4.03 نقطة عام 2001 إلى 3.96 نقطة عام 2005 وحتى في وضعها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2010) برصيد بقدر بـــ 4.0 نقطة عام 2010 مقابل 4.07 عام 2006 وقد أكد تقرير التنافسية العالمية لعام (2011- 2012) أن مصر لازالت تعاني من عدم استقرار السياسات بـــ 13.6% يليها صعوبة الوصول إلى التمويل بـــ 10.6% وهي تعتبر كأهم المشاكل .

المطلب الثاني :تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في(الجزائر و الأردن)

أولا : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعمل الجزائر على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ صدور قوانين المشجعة للاستثمارات ومن خلال الجدول (15) يبين لنا تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة (2000 – 2010)

جدول رقم(15): يبين تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر خلال السنوات (2002-2012) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
2002	0.97
2003	0.62
2004	0.62
2005	1.06
2006	1.76
2007	1.35
2008	2.28
2009	2.54
2010	3.47
2011	2.04
2012	1.52

المصدر: بنك الجزائر و نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

يمثل الجدول أعلاه تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات 2002 –2012 حيث يبين هذا الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التذبذب الذي كان فيه خلال السنوات 2000–2004 من خلال ارتفاع وانخفاض.

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدءا من سنة 2005 أين كان رصيد 2005أين كان رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقدر ب 1.06 مليار دولار عرفت هذه الاستثمارات ارتفاعا مستمرا ولكن بنسب ضئيلة جدا لترتفع إلى أكبر قيمة لها سنتي 2009 بمبلغ 2.45 مليار دولار وسنة 2010 بمبلغ 3.47 مليار دولار. ويرجع أحد الخبراء الاقتصاديين أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 يخص فقط الجانب النقدي حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة إلى الجزائر وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك البنوك خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثمارا كل على البنوك المحلية.

ثانيا : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرفي الأردن

إن الأردن لا يحتفظ بالإحصائيات الرسمية المفصلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة , لكن التدفقات المتراكمة التي يتعقبها البنك المركزي الأردني تشير إلى الحجم الإجمالي .ووافقت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية على 498 مشروع بلغت قيمتها حولي 2.94 مليار دولار في عام 2012, مما يعكس هذه الزيادة بنسبة 58% مقارنة بالأرقام الصادرة في عام 2011.وتم تخصيص حوالي 1.79مليار دولار من أجل 218 مشروع مختلف في قطاع الصناعة .ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر 51%من جميع الاستثمارات الموافق عليه من قبل مؤسسة الاستثمار الأردنية في عام 2012.[1]

[1] تركي مجحم الفواز، الاستثمار الأجنبي في الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، جامعة البلقاء التطبيقية/كلية الزرقاء الجامعية،2013.

جدول رقم (16) : يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2007–2012)

الفترة	(القيمة – مليون دولار)
2007	636
2008	1.473
2009	1.706
2010	2.433
2011	2.883
2012	2.94

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات : تقرير مناخ الاستثمار في الأردن 2012.

جدول رقم (17) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بالمليار دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	النسبة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو 2010 /2009 (%)
الأردن	1.984	3.544	2.622	2.829	2.430	1.704	2.57	(29.88)

المصدر: قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (إنكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2011.

من أهم السمات المميزة لسياسة الاستثمار في الأردن هي عدم وجود قيود على تملك الأجنبي لمشروعات الاستثمار وإطلاق حرية المستثمر في اختيار شكل الاستثمار وبصرف النظر عن كونه مباشرا أو غير مباشر.[1]

ولقد أناط القانون مهمة الاستثمارات الأجنبية بوزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع مكتب تشجيع الاستثمارات، وخول الأجانب العديد من الامتيازات والحوافز، ولقد مرت تلك الحوافز بثلاث مراحل:

[1] أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية (الأردن كنموذج)، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد03 ، 2012

بمقتضى القانون الصادر سنة الذي 1972 قرر:

- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من الأصول الثابتة وقطع الغيار.
- الإعفاء لمدة لا تقل عن ست سنوات من ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي
- الإعفاء من الضرائب العقارية لمدة لا تقل عن خمس سنوات
- استغلال الأراضي المملوكة للدولة خارج عمان كمنحة من الحكومة
- حرية تحويل الأرباح ورأس المال بعد عامين من بدء الإنتاج على أن يتم ذلك على ثلاثة أقساط متساوية .

وبدأت عام 1978 حيث صدر مرسوم يقضي بإعفاء جميع الصادرات بالمناطق الحرة لمدة 12 عام من الضرائب على الصادرات وذلك بعد عام من بدء الإنتاج

بمقتضى القانون الصادر سنة 1984 لتشجيع الاستثمار، وتم فيها تقسيم البلاد إلى مناطق استثمار يتم بناء عليها التمييز في منح الحوافز بين المشروعات، فعمان والعقبة تحصل على نصيب أقل من المناطق الجنوبية والصحراوية، والمناطق الأخرى وسط بين عمان و الصحراء.

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و الأردن

يشكل التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول محل المقارنة جوهر العملية التحليلية لمدى تحقيق هذه التدفقات لقيم مضافة تساهم في دفع اقتصادياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية , والتي تجتمع كلها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

أولا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر

في إطار المخططات الخماسية التي تبنتها الجزائر خلال العهدات الثلاثة المتعاقبة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقد تم ايلاء أهمية كبرى للخبرات الأجنبية في عملية تشيد مختلف المشاريع ومن أمثلتها ' كما هي موضح في الجدول رقم (16) ك قطاع الاتصالات .أوراسكوم المصرية و التي حصلت على حصص معتبرة في السوق بحجم استثمارات يقدر ب 2.8مليار دولار في 6 مشاريع .

كما احتلت الشركة السويسرية المرتبة الأولى من حيث إجمالي فرص العمل ب 4500 عامل و قدرة إجمالي استثماراتها ب3.5 مليار دولار

جدول رقم (18) : استثمار أكبر 10 شركات في الجزائر **القيمة : مليون دولار**

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4.500	3.539
Orascom Group	مصر	6	4.481	2.814
Grudo Ortiz Construccion	اسبانيا	4	2.344	2.049
Accor	فرنسا	5	1.095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	60
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Société General (soc gen)	فرنسا	5	95	51

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية , تقرير الاستثمار العالمي 2014

و احتلت الشركة اليابانية NASSIN المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع ب 7 مشاريع و يد عاملة 252 عامل و حجم استثمار قدر 70 مليون دولار.

ومن خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه أن الاستثمارات المتجهة إلى الجزائر غائبة تماما عن كل القطاعات يمكن وصفها بالحساسة مثل : الزراعة و الصحة و النقل .مما يخلق مصاعب لما توفره من دعم لمساعي الجزائر في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأمن الغذائي ,و إحلال الصادرات الغذائية .

الشكل رقم (09) : مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر) من 2007 إلى 2013

عدد المشاريع وحجم الاستثمارات

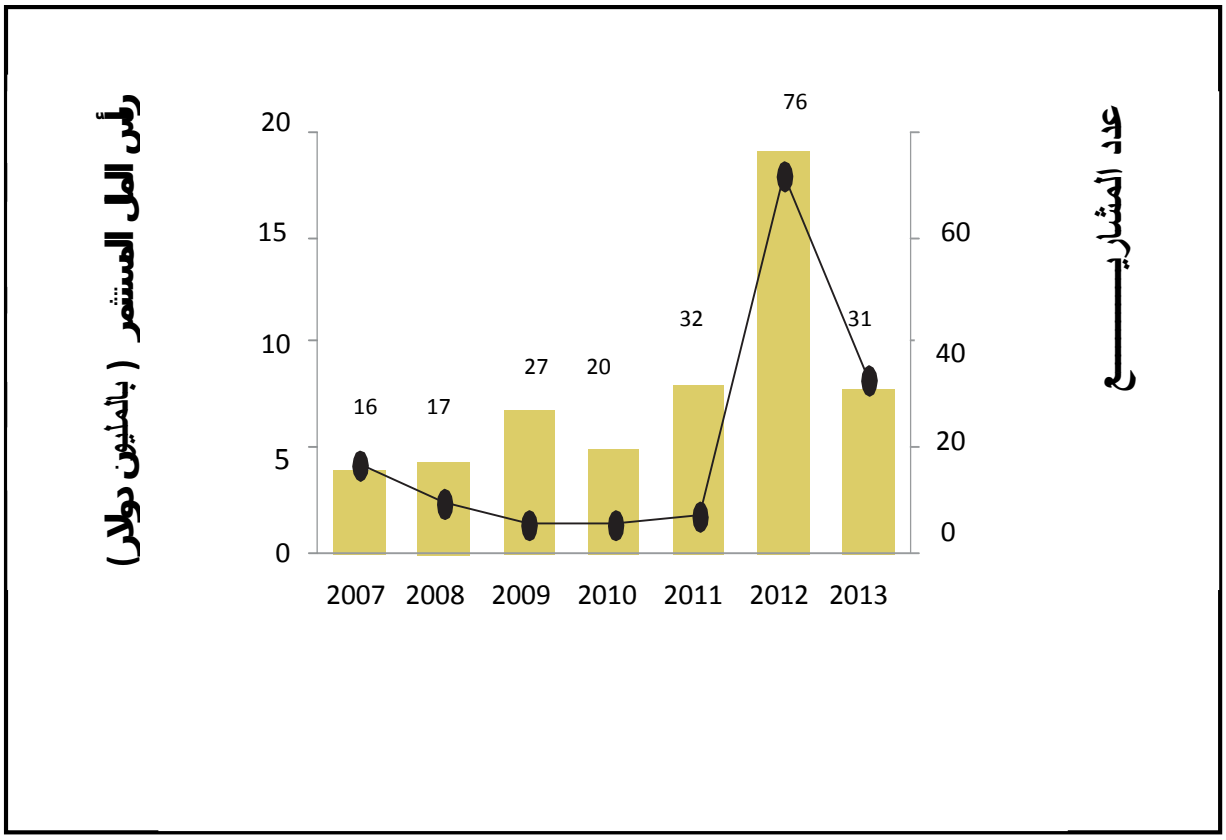

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات , العدد الفصلي الأول , مارس 2014 , ص14

رغم استقطاب الجزائر لأكثر من 70 مشروع لعام 2012 إلا أن المبلغ الإجمالي الذي لزم لإقامة هذه المشاريع لم يتجاوز عتبة 20 مليون دولار لرأس المال المستثمر وهو ما يفوق بكثير ذلك المسجل في الأعوام التي سبقتها , وبالأخذ بعين الاعتبار عدد سكان الجزائر والذي تجاوز عام 2012 عتبة 36 مليون نسمة , فإن رأس المال المستقطب يعد غير كافي.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن

نظرا للارتباط التاريخي , السياسي , و الجغرافي , للأردن في القارة الأسيوية فقد استأثرت الدول الأسيوية وشركاتها على جل الاستثمار في الأردن كما هو موضح في الجدول رقم (17) .

حيث نالت الشركة الإماراتية //SEITEPORP RAAME // 6 مشاريع و إجمالي فرص العمل 4877 عامل .

و كذلك شركة الفرنسية latot التي تستحوذ على 4 مشاريع بقيمة 157 مليون دولار و غيرها من الشركات الموزعة على مختلف القطاعات في الأردن قدر حجمها حوالي 2.062 مليار دولار. [1]

جدول رقم (19) : استثمار أكبر 10 شركات في الأردن القيمة : مليون دولار

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Emaar Properties	**الإمارات**	**6**	**4.877**	**1.288**
Zain (mobile télécominication compny)	**الكويت**	**4**	**285**	**257**
Total	**فرنسا**	**4**	**1.105**	**157**
Kuwit Projecte (kipcoo)	**الكويت**	**6**	**156**	**145**
Dubai Islamic Bank (DIB)	**الإمارات**	**7**	**119**	**106**
LG	**كوريا الجنوبية**	**4**	**195**	**44**
Hewlett Packard (HP)	**الولايات المتحدة**	**3**	**452**	**23**
Alshaya	**الكويت**	**3**	**399**	**20**
Fawaz Alhokair Group	**السعودية**	**4**	**485**	**18**
Travko Group international	**مصر**	**5**	**45**	**4**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية , تقريرالاستثمار العالمي 2014

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الشكل رقم (10) : مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الأردن) من 2007 إلى 2013

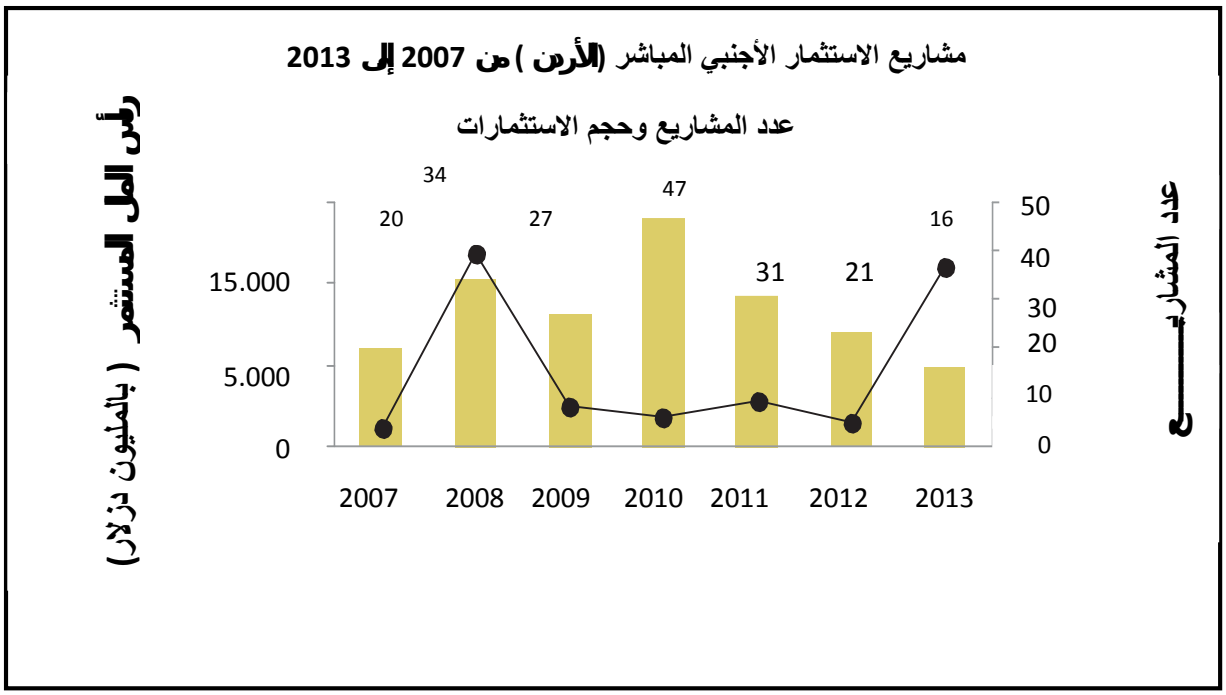

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات , العدد الفصلي الأول , مارس 2014 ,ص 10.

كما نلاحظ من الشكل رقم (10) أكبر مشاريع الاستثمار في الأردن في الفترة 2007 إلى 2009 كان يتراوح مابين 20 إلى 30 مشروع برأس مال قدر 15 مليون دولار ,في حين عرفت تقدما واضحا في عدد المشاريع سنة 2010 ب 47 مشروع نظرا لما عرفته الأردن من رواج اقتصادي في تلك الفترة إلى أن مع السنوات القادمة (2012 –2013) عرفت الأردن نقص في عدد المشاريع وهذا راجع للأحوال الأمنية التي كانت تدور في الشرق الأوسط.

خاتمة الفصل الثالث

حولنا في هذا الفصل إبراز مختلف الفروقات في الدول محل المقارنة , في دور تحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر , نجد أنها تختلف حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة و مدى قدرة اقتصادياتها في الانفتاح على الاقتصاديات العالمية .

حيث تعتبر الأردن الأكثر مستفيدا من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوزيعها على قطاعات مختلفة باعتبارها عضو في منظمة التجارة العالمية , و قد قامت الأردن بتعديل في سياساتها التجارية مما مكنها من جعل بيئيتها الاستثمارية أكثر ملائمة مع هذا النوع من الاستثمارات .

ورغم أن الجزائر انتهجت سياسات الإصلاح الاقتصادي إلا أن هذا لا يكفي لتوجه نحو التحرر الكامل للتجارة الخارجية ، هذا من جهة و من جهة أخرى اختلال في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات ، ويرجع هذا على طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من واقع ما استعرضناه، نجد أن تحرير التجارة الدولية أسفر عن تغيرات جذرية وجوهرية في ملامح النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهاته، كما أن التوجه الجديد للدول العالم ترجم في تغير موقفها ,بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين سياستها التجارية من أجل جذبه لما له من أهمية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة.

ولكن من أجل إيجاد بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب على الدولة المضيفة انتهاج استراتيجيات واضحة المعالم تنير أساساً على توفير الشروط الاستقطابية وتفعيل مختلف سياسات تمرير التجارة الدولية.

✓ **اختبار فرضيات البحث**

لقد حولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتعلقة دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن. ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- تحرير التجارة الدولية يعتبر محركا قويا وفعالاً في عملية النمو والتنمية، كما أن وما زال مرتبط بإرادة الدول المتقدمة وفق ما تراه مناسباً لظروفها ومصالحها التجارية. باستخدام اسم المنظمة العالمية للتجارة , و كذلك تطبيق السياسات التجارية في ظل النظام التجاري الجديد يهدف إلى تحرير التجارة بالكامل ظهرياً، وإنما باطنياً تهدف كل دولة إلى الحماية التجارية لاقتصادها، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .**
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا و اختراق الأسواق العالمية ، ويوفر العديد من المزايا الاقتصادية , مما أدى بالدول إلى التسابق في ما بينها لتقديم الحوافز , التسهيلات , الإعفاءات الضريبية , و وبالتالي تفعيله وهو **ما يثبت صحة الفرضية الثانية .**
- هناك تأثير واضح لسياسات تحرير التجارة الدولية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة , من خلال إنشاء المناطق الحرة ، و إلغاء كافة القيود الجمركية و التي تعتبر كمناخ استثماري تحبذه الشركات المستثمرة الكبرى **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .**

كما يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات و التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا في ما يلي :

✓ **النتائج**

- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و يظهر هذا الدور بشكل أوضح في تدفق الاستثمارات العالمية من خلال الاندماج في التكتلات الاقتصادية الكبرى .
- لا يزال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر محدودا بالنظر إلى عدم توفرها على مناخ استثماري أكثر تهيئا و إصلاحا من حيث الإجراءات و القوانين و انتهاج سياسات الانفتاح التجاري .
- هناك تأثير واضح لانضمام الأردن إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وما سبقه من قانون الاستثمار الأجنبي المباشر و إنشاء الهيئة العامة للاستثمار ، في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي إحداث في هيكل توزيع تلك الاستثمارات و بشكل يختلف عن النمط السائد قبل تلك الإجراءات .

✓ **التوصيات المقترحة**

- استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في ظل ما توفره منظمة التجارة العالمية من قوانين تحمي الدول النامية من يخاطر الاستثمارات خاصة في ما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال وهذا بتوفير كل الظروف المناسبة للقضاء على العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.
- ضرورة إيجاد خطط لإصلاح السياسات التجارية الجزائرية للمضي قدماً إلى اقتصاد السوق والخروج من بؤرة اقتصاد المحروقات الذي سيطر أو احتكر الاقتصاد الجزائري بالكامل.
- يمكن أن يكون الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة به، عواقب وسلبيات على الاقتصاد الجزائري، إلا أنه لا بد من الجزائر الانضمام لهذه الهيئة باعتبار أن 98% من المبادلات التجارية في العالم تدور في هذه المنطقة في حين الجزائر تبقى منعزلة تماماً عن هذه الحركة التجارية العالمية.
- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية , خصوصاً في القطاعات ذات الميزة النسبية كالخدمات والصناعات بغية خلق المزيد من العمل في ظل القوة العاملة في الجزائر.
- إن الانضمام الجزائر , قد ينجر عنه عدة آثار و انعكاسات على الاقتصاد الوطني , و بسبب أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية , و التي بدأت تعطي ثمارها , فمثلا في

المجال الصناعي , تحصلت 30 مؤسسة عمومية , على شهادة الجودة الشاملة و تمكنت من إبرام عقود شراكة مع عدة دول .

- العمل على صياغة قوانين الاستثمار في قطاعات أخرى على نحو يمكنها الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة التوسع في النشاط الاقتصادي , والعمل على إجراء دراسة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر , لتشمل المتغيرات الاقتصادية و المؤسساتية .

✓ **آفاق مستقبلية للبحث**

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلى فاتحة و مقدمة , لمن يهمه البحث في هذا الموضوع , لذا نقترح بعض المواضيع و التي قد تكون إشكالية لمواضيع أخرى و ذلك حسب التالي :

- تطور التجارة الدولية في الجزائر في ظل العولمة الاقتصادية .
- السياسات التجارية و آثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- آثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

بالغة العربية

- ✓ **الكتب**

1-إسماعيل عبد الكافي، عصر العولمة، دار النشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

2- أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.

3- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.

4- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية والنظرية وتطبيقها، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010.

5- رائد عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

6- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2010.

7- السيد محمد السريقي، اقتصاديات التجارة التجارية مؤسسة الرؤية للطباعة للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، مصر ط1، 2010.

8- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2002.

9- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.

10- عبد المالك عبد الرحمان المطهر، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار شتات للنشر، مصر، 2009.

11- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، دار الصفا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

12- عصام مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر 2010.

13- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000.

14- فلحيح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق ,عمان، الأردن، 2004.

15- قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا، 2010.

16- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

17- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

18- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

19- ميراند زغلول رزق، التجارة الدولية (أسس وتطبيقات) دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، 2012.

20- هناء عبد القادر، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة بغداد، 2002.

21- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

22- حسين القتلاوي ,منظمة التجارة العالمية , دار الثقافة , عمان , الأردن , 2006.

23- رانيا محمود عبد العزيز , تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات , دار المستقبل العربي , الإسكندرية , مصر , 2008 ,

24 -سامي عفيف حاتم , الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , مصر , 2005.

✓ **الرسائل والمذكرات:**

25- أقسام قادة، تمويل التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة , جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

26- آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

27- بيوض محمد العيد، تقسيم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه ,غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

28- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراه،غير منشورة , جامعة الجزائر، 2008.

29- عربي مريم، دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

29- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة , جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

30- حشماوي محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة , جامعة الجزائر، 2006.

ليث محمود حسن , قضايا منظمة العالمية للتجارة و إنعكساتها على الأردن و الدول العربية , مذكرة ماجستير , الأردن , 2011,

✓ **المؤتمرات والملتقيات :**

31- بلعيد عايد عبير، الملتقي الدولي حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

32- بندر سالم الزهراني، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي، مداخلة، السعودية، 2011.

33- حاتم عبد الجليل القرنستاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي (عوامل جذب والمعوقات)، مؤتمر الاستثمار والتمويل، القاهرة، 2006.

34- صفوت عبد السلام عبد الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة الآثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للتجارة، الكويت.

35- محمد عبد الحميد محمد شهاب، آثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مقالات اقتصادية، السعودية، العدد 66، 2013.

36- حساني رقية , سياسات التجارة الخارجية , محاضرات في التجارة الدولية , جامعة بسكرة , الجزائر , 2014.

37 - محمد الأطرش , هموم اقتصادية عربية –حول تحديات الاتجاه نحو العولمة , مركز الدراسات العربية , بيروت , لبنان , 2005 .

✓ **المجلات و التقارير**

38- سليمان ناصر، الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الدولي، مجلة الباحث، جامعة ورقة، الجزائر، العدد 10، 2010.

39- موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثره على البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 80، 2010.

40- فيصل بهلولي ,التجارة الخارجية في الجزائر بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية **و الانضمام إلى المنظمة** العالمية للتجارة ,مجلة الباحث , جامعة البليدة , الجزائر ,عدد 11, ص 2012 .

41 - عياش قويدر , آثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية بين التفاؤل و التشاؤم , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , عدد 02 ,2002

42 - بفة شريف , المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري ,مجلة بحوث اقتصادية عربية , **مصر , العدد** 20 , 2000

43 - مأمون صيدم , تقرير تفصيلي حول أداء العام للتجارة الخارجية الأردنية ,**لعلم** 2014 **مقارنة مع علم** 2013 ,**غرفة التجارة** ,**عمان** , **الأردن** , 2014 .

44- **محمد بابل** , **مناخ الاستثمار في** الأردن بين الواقع و الطموح , تقرير الاستثمارات الدولية في الأردن , 2013.

45- تقرير الاستثمار العربي , 2013.

46- تقرير الاستثمار العالمي , 2008, 2011,2012, 2013.

✓ **المراجع الأجنبية**

47- .Yannik Laure , Michel Durembourg ; Pouvoir au menu de L'O.M.C ,l'agriculture et les services, Paris. 2000.

48- H. Sala-1- Martin and E.V. Artad, Economic growth and investment in the Arab world, Which was prepard for the Arab world competitiveness pepart (World Economic Forum, October 2002. P. 25

49- WomolInvert ment Report (New York, 2012)

50- Unctad. World. WVESTMEMTREPOE. New York 2000.

✓ **المواقع الالكترونية**

51-WWW.abahe.co.uk

52-http//www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin statistique.htm

53-WWW.OMC.COM

54-**http://www.douen.gov.dz**

55-**http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**